

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: نقود و بنوك

تحت إشراف :

د. ببيي يوسف

إعداد الطالبة :

علي صوشة فايزة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. بن ديب عبد الرشيد رئيسا

د. ببيي يوسف مقرا

د. غريس عبد النور عضوا

د. العيني عومار عضوا

د. ديب كمال عضوا

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر و تقدير

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، و نتقدم إليهم بالامتنان و الشكر على ما قدموه لنا من معونة و نصح، و نذكر من هؤلاء:

الأستاذ بيبي يوسف

على توجيهاته القيمة

أقول شكرا إلى كل من قدم لنا العون و النصح، وإلى من حفزنا على العمل. و الحمد لله من قبل و من بعد، فهو ولي التوفيق.

إهداء

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما
إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة
زوجي العزيز
إلى ابني
إلى إخوتي و أخواتي
و إلى كل الأحباب و الأصدقاء
أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

المقدمة العامة:

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي في ظل الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة ، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و ذلك لأنه يسمح بنقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة، كما أنه يساهم في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدمها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم .

و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه ، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها، و لكن رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار، و في المقابل نجد أن الصين هي الدولة النامية الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و عليه فإن دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و محاولة الاستفادة من الصين كأكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية و تطبيقها على الجزائر يشكل محور إشكالية البحث.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و نظرا

لكون الصين أكبر مستقطب لهذه الاستثمارات الأجنبية ، و لجعل الجزائر بلدا مستقطبا أيضا لهذه الاستثمارات ارتأينا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟ دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين.

و تتجر عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟
- ما هي العوامل التي تحدد اتجاه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما مدى فعالية المزايا و الحوافز المعتمدة في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في جعل الجزائر بلدا مستقطبا للاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- إن الاستقرار السياسي هو العامل الأهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كلما زادت المزايا و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما كلما زاد تدفقه إلى هذه الدولة.

3- أهمية و دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع للدراسة و التحليل للأسباب التالية:

- الاهتمام المتنامي بالاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في القرن الحالي كبديل عن المديونية الخارجية و عن الاعتماد على المساعدات الدولية لتمويل التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود إمكانيات بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر، نظرا لغياب السوق مالية فعالة و متطور يمكن للمستثمر الأجنبي من خلالها الاستثمار بكل ثقة و شفافية.
- إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و

التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

- اتجاه الجزائر و اهتمامها في السنوات الأخيرة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال تقديم المزايا و التحفيزات، و في المقابل ظهور الصين كأكبر دولة نامية مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك أردنا الاستفادة من الصين في كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- أهداف الدراسة:

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:
- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
 - معرفة العوامل المتحكمة في تحديد اتجاه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - تحديد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - محاولة الاستفادة من تجربة الصين في قدرتها على استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية.

5- المنهج و الأدوات المستخدمة:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية السابقة، و اختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي، حيث سنقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و كذا وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين. كما تم استخدام المنهج التاريخي و ذلك من خلال التطرق إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و قوانين الاستثمار، و السياسات الاقتصادية المتبعة، و كذا مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في كلا البلدين، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي، من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و محاولة استخلاص بعض الدروس والعبر من تجربة الصين في وصولها إلى أكبر دولة نامية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تطبيقها على الجزائر للإقتداء بها .

أما أهم الأدوات المستخدمة في التحليل فتتمثل في الإحصائيات المقدمة عن المنظمات الدولية المتخصصة، و بعض الأشكال التوضيحية المستقاة من المراجع، و بعض الرسوم البيانية التي تم إعدادها لمنح الإحصائيات أكثر دلالة.

6- مجال و حدود الدراسة:

على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد تدفقا رأسماليا، تستفيد منه جميع الدول سواء النامية منها أو الصناعية الكبرى، إلا أننا نقتصر في دراستنا على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية، و بالتحديد إلى الجزائر و الصين، و تمتد فترة الدراسة من سنة 1949 إلى 2011 بالنسبة للصين، و من 1962 إلى 2008 بالنسبة للجزائر. و ترجع أسباب اختيار هذه الفترة إلى ما يلي:

- لتزامنها مع برامج الإصلاحات الاقتصادية و اشتملت على صدور عدة قوانين خاصة بالاستثمار
- إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة.
- ضرورة معرفة التحولات الاقتصادية لكل بلد و علاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة للاقتصاد الجزائري خلال السنوات التي تلت سنة 2008.

أما فيما يخص الإطار المكاني، فهذه الدراسة تخص كل من الجزائر و الصين.

7- مصادر البحث:

سيتم الاعتماد في إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة، تتراوح بين الكتب، المجلات المتخصصة، المقالات و البحوث المنشورة، إضافة إلى التقارير و البيانات و النشرات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و إحصائيات حول المؤشرات الكلية لاقتصاد البلدين، كما سيتم الاستعانة بمجموعة من مواقع الانترنت التي تخدم الموضوع محل الدراسة.

8- صعوبات البحث:

إنّ الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية، بالإضافة إلى صعوبة وجود مراجع متخصصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، بالإضافة إلى مشكل عدم تطابق الإحصائيات بين المصادر المتاحة، و يرجع ذلك في بعض الأحيان إلى عدم الإفصاح عن المعلومات من طرف الحكومة الصينية، و هو ما جعلنا نعتمد على إحصائيات المنظمات الدولية.

9- الدراسات السابقة:

لحد علم الباحثة لم يتم بحث موضوع تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كدراسة مقارنة بين الجزائر و الصين في مذكرات و رسائل جامعية بهذه التسمية، و أيضا لم يعثر الباحث على بحث إشكالية هذه الدراسة بتسمية مطابقة في رسائل جامعية، و من أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث نذكر:

- أ- الدراسة التي قامت بها كريمة قويدري، في 2010، بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، و التي تهدف إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2008، حيث دلت النتائج على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات في الاقتصاد الجزائري.

ب- الدراسة التي قامت بها فرحي كريمة، في عام 2000، بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، و التي تهدف إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، و دلت النتائج على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية فهو يساهم في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل الشركات المحلية.

ت- الدراسة التي قام بها محمد عطية محمد ربحان، في 2012، بعنوان التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية ، و التي تهدف إلى إبراز المشكلات و التحديات التي تواجه الصين و التي يسعى الصينيون لتجاوزها و التغلب عليها، و دلت النتائج على التحدي الأكبر الذي سيواجه الصين هو كيفية إعادة توجيه النمو إلى مسار أكثر استدامة. و في حال استطاع الصينيون تجاوز كل هذه التحديات الصعبة ، ستكون الصين القطب الأبرز في النظام العالمي ، دون أن يكون ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ستحتفظ بمكانتها في النظام العالمي لكن بهيمنة أقل.

ث- الدراسة التي قام بها عبد الرحمان بن سانية، في 2012، بعنوان الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، و التي تهدف إلى الاستفادة من التجربة الصينية و استخلاص العوامل التي تمكن الدول النامية من تحقيق انطلاقتها الاقتصادي، و دلت نتائج هذه الدراسة على أن قوة نموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني يبدأ من الجرأة في تبني إصلاحات جذرية مدروسة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الإيديولوجية وفق منهج متدرج مرن مبني على المرحلية و التجريب.

10- تقسيمات البحث:

يهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول بعد المقدمة العامة، و التي كانت على النحو التالي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي سنتطرق من خلاله إلى تعاريف و مفاهيم أساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر، و مختلف أشكاله، و أهميته، ثم بشيء من التفصيل إلى النظريات التي يقوم عليها الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، و سنتطرق من خلاله إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي، مفهوم النمو و علاقته بالتنمية الاقتصادية، ثم نتعرض إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم و في الدول النامية و الدول العربية.

- الفصل الثالث: جاء تحت عنوان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، و الذي سنتطرق من خلاله إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، و ذلك في الفكر الاقتصادي و في بعض الدراسات التجريبية، بالإضافة إلى أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو، ثم نتعرض إلى التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التطرق إلى العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و منافع و تكاليف جذب هذه الاستثمارات بالإضافة إلى مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات إدارتها.

- الفصل الرابع: جاء تحت عنوان دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين، و يتم في هذا الفصل إسقاط إشكالية الدراسة على الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الصيني، و سندرس خلال هذا الفصل مناخ الاستثمار في كل من الجزائر و الصين، و ذلك من خلال المعطيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، بالإضافة إلى التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين، ثم نتطرق إلى دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولتين و آثاره الاقتصادية، و محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الصين و تطبيقها على الاقتصاد الجزائري في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ملخص الدراسة:

1- باللغة العربية:

تواجه الدول النامية صعوبة في الحصول على رؤوس أموال محلية و بمقدار كاف لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية و البشرية، فأغلب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، و انخفاض معدل نمو ناتجها القومي، و هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات نمو رؤوس الأموال و تراكمها و تراجع معدلات نمو الدخل و الإنتاج، لذلك اهتمت هذه الدول بجذب الاستثمارات الأجنبية، لكونها أحد مصادر سد الفجوة في الموارد المالية و الموارد المحلية، و ذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بتحديث الأطر التنظيمية و التشريعية المتعلقة بالاستثمار. و الجزائر هي من بين الدول النامية التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه، و لكن رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار، و في المقابل الصين هي الدولة النامية الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و عليه قمنا بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كدراسة مقارنة بين الجزائر و الصين محاولة للاستفادة من تجربة الصين كأكثر مستقطب للاستثمارات الأجنبية و تطبيقها على الجزائر، فيجب على هذه الأخيرة أن تقدم جملة من المزايا و الامتيازات و التسهيلات للمستثمر الأجنبي لجذبه للاستثمار في الجزائر، إضافة إلى تركيزه على تشجيع الاستثمار الخاص و المحلي و العمل على تنمية و تدريب العمالة البشرية و تطوير مهاراته، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل خالية من سوء التسيير و البيروقراطية، و هذا حتى تكون الجزائر قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- باللغة الفرنسية:

Les pays en développement font face à des difficultés à obtenir des capitaux locaux et une quantité suffisante pour atteindre le niveau d'investissement requis pour ses ressources naturelles et humaines plupart de ces pays dont le PIB par habitant est faible, et le taux de croissance du produit national brut faible, ce qui a conduit à la baisse des taux croissance du capital et de l'accumulation et de la baisse des taux de revenu et de croissance de la production, tellement concentré sur ces pays pour attirer les investissements étrangers, pour être l'une des sources pour combler le déficit en ressources financières et les ressources locales, et par la création d'un climat d'investissement favorable pour mettre à jour les cadres et la législation relative à l'investissement réglementaires.

Et l'Algérie sont parmi les pays en développement, qui tentent d'attirer des investissements directs étrangers sur l'ongle et ses avantages, Mais malgré les facteurs qui attirent les investissements étrangers directs disponibles en Algérie, il ya un certain nombre d'obstacles qui limitent leur attrait pour l'investissement, et d'autre part, la Chine est un pays en développement plus attrayant pour l'investissement étranger direct, et il nous avons étudié l'impact de l'IDE sur la croissance économique comme une étude entre les Algérie et la Chine pour tenter de bénéficier de l'expérience de la Chine comme le plus grand polarisée pour l'investissement étranger et appliqué à l'Algérie, si celui-ci de fournir une foule d'avantages et privilèges et facilités pour les investisseurs étrangers pour le tirer d'investir en Algérie, en plus de son accent sur l'encouragement de l'investissement privé et domestique et de travail sur le développement de et la formation de la main humaine et le développement des compétences, en plus de fournir un milieu de travail exempt de mauvaise gestion et de la bureaucratie, et ce afin de pouvoir en Algérie à attirer des investissements étrangers directs.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية الذي تتسم به البيئة الدولية الراهنة، و أهم ما يميز ذلك هو التنافس الشديد بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذا التدفق.

و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذا التدفق، نظرا للدور الذي يلعبه في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا، و المساهمة في رفع مستويات المداخل و المعيشة، و خلق المزيد من فرص العمل، و باعتباره أيضا أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها، و تحقيق التنمية.

و نتيجة لذلك اتجهت مختلف دول العالم إلى محاولة اجتذاب هذه الاستثمارات إليها، و الاستفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية.

و لقد عرف هذا المفهوم نموا كبيرا من حيث الحجم و الانتشار، و أصبح يغطي الكثير من الدول خاصة الدول النامية، ليشكل بذلك أكبر مكون لتدفقات رؤوس الأموال إلى دول العالم.

و نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في سير النظام العالمي الجديد، و الحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة و دول العالم عامة، سوف ندرس في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال مبحثين، سنتناول في المبحث الأول مختلف التعاريف و المفاهيم الأساسية له، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى نظريات و استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتعرض إلى نظريات و استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: تعاريف و مفاهيم أساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، و هو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، و يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين و الاقتصاديين و المدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده خاصة التسمية و التعريف.

و لكي نتعرف على أهم هذه التسميات و التعاريف سنتطرق أولاً إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و ما هي أشكاله، لنصل في الأخير إلى إظهار أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا ما يحتويه المبحث الأول.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

قبل الوصول إلى تحديد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من المرور على مختلف التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

إن معنى الاستثمار يظهر بوضوح، و لكن يصعب تحديد تعريف له يحظى بالقبول العام، فلقد كانت هناك عدة محاولات من طرف رجال الاقتصاد. و من بينها جاء أن الاستثمار نعني به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية و السلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت".¹

و من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن الاستثمار يمكن أن يتضمن رؤوس أموال و ممتلكات.

و يعرف أيضا على أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل: المعدات، الآلات...و الإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة، و

¹ بكرى كامل، مبادئ الاقتصاد، بيروت، الدار الجامعية، 1987، ص:295.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

غيرها من الأصول أو زيادتها، و بالتالي فهو يعتبر بذلك الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع".²

ومن خلال هذا التعريف فإن الاستثمار يمكن أن يتضمن رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات.

وبالإضافة إلى التعريفين السابقين هناك مفهوم آخر للاستثمار، حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية".³ أو بعبارة أخرى " هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية".

و من أبرز الاقتصاديين الذين عرفوا الاستثمار نجد: لمبار LAMPERT و الذي عرفه كما يلي: "الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية و واسطية" و هناك أيضا قيتون GUITTON و الذي يرى أن الاستثمار هو: "تطوير وتنمية وسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار هو تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية". أما ديتزلو DIETERLEN فيرى أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية⁴، و بناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف للاستثمار على أنه: "التضحية بقيمة حالية أكيدة . الاستهلاك الحالي . مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة".

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار.

تختلف أنواع الاستثمار باختلاف معايير و أسس التقسيم ، و يمكن تصنيف الاستثمار وفق ثلاثة معايير، نذكرها كالآتي:

1- حسب الطبيعة القانونية للنشاط: حيث يصنف الاستثمار إلى نوعين استثمار خاص و استثمار

عام، فالاستثمار الخاص هو الذي يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، و هو ينجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة، أما الاستثمار العام فهو الذي

² هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985، ص: 956.

³ الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 1997، ص: 2.

⁴ Miloudi Boubaker, Investissement et stratégie de développement, OPU Alger, 1988, P: 04.

تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة، و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.⁵

2- حسب طبيعة النشاط: و يصنف هذا المعيار الاستثمار إلى استثمار حقيقي و استثمار مالي، فالاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية، كسواء أو اقتناء الآلات و المعدات و المصانع الجديد، أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كسواء الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية.

3- حسب الجنسية: إذ يمكن أن يكون الاستثمار محليا (داخل الدولة) أو أجنبيا، فالاستثمار المحلي هو الذي تكون فيه ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل إلى الطرف المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فهو الذي: "يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى"⁶، و يمكن تعريفه على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، المالية و السياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، و سواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات"⁷.

و ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر وذلك كما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

و يتمثل هذا النوع من الاستثمار في الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات، أي قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم الشركات القائمة في دولة أخرى، أو قيام بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل international Finance Corporation (IFC) بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول

⁵ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص: 40.

⁶ هيكيل عبد العزيز فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 342.

⁷ النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 23.

النامية، و في هذه الحالة فإن المستثمر ليس له حقوق إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركة مساهمة⁸.

و يمكن القول بأن الاستثمار غير المباشر هو استثمار في الأوراق المالية بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، و عليه لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، و في بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة المشروع و تنظيمه⁹. و هذا النوع من الاستثمار يعتمد عليه كأحد وسائل تنويع محفظة الاستثمارات بهدف التقليل من مخاطر الاستثمار الأجنبي، ذلك أن الاستثمار غير المباشر يأتي من خلال استثمار الحافطة الذي يشمل تدفقات استثمارية طويلة الأجل دون أن تمنح المستثمرين سيطرة فعالة على استثمارهم، و يسمى الاستثمار الأجنبي غير المباشر أحيانا بالاستثمار المحفظي أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و تتمثل الحالة النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر في أن مؤسسة وطنية تمتلك أسهما عادية في شركة أجنبية تكفي لإعطاء المؤسسة الوطنية حق التحكم في هذه المؤسسة، و بهذا تصبح المؤسسة الوطنية الشركة الأم و المؤسسة الأجنبية الشركة التابعة. فإذا رغبت المؤسسة الوطنية في السيطرة التامة على المؤسسة الأجنبية فيجب عليها أن تصبح مالكة لكل أسهم الشركة التابعة. و على خلاف الاستثمار غير المباشر فإن الاستثمار المباشر يضمن للمستثمر حق ملكية المشروع و الإشراف و حرية التصرف و مراقبة هذا المشروع. و لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل رأس مال المشروع و إنما يكفي أن يمتلك جزءا معيناً يمثل نسبة الملكية، و التي تسمح له باتخاذ القرارات و تسيير المشروع¹⁰.

⁸ حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، دون تاريخ، ص: 180.

⁹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص: 21.

¹⁰ ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 92.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

و تتمثل الملكية في نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين، أما المراقبة فهي نسبة الملكية الضرورية حتى يعتبر هذا الاستثمار استثماراً أجنبياً. و نسبة رأس المال التي يمتلكها المستثمر في المؤسسة الأجنبية و التي تسمح له بأن يكون استثماره مباشراً تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تعتبر المشروع استثماراً مباشراً إذا كان أكثر من 50% من رأس ماله من نصيب الأجانب. و البعض الآخر يعتبر نسبة 45% من رأس مال المشروع كافية لقيام مؤسسة وطنية في الخارج.¹¹

و من هنا يتضح لنا اختلاف الدول في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، و هناك من الدول من لم تحدد تعريفاً له و ذلك لعدم وصول هذه الاستثمارات إليها. و نورد أهم هذه التعاريف فيما يلي:

الفرع الثالث: التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة تسميات للاستثمار الأجنبي المباشر و كذا عدة تعاريف، و فيما يخص التسميات نلاحظ أن هناك من يستخدم تسمية "الاستثمار الدولي المباشر" مثل: Bernard Hugon nier، في حين هناك من يستعمل كلمة "الاستثمار المباشر" مثل: Maurice Bye ، وآخرون خاصة Josette Peyrard يستعملون تسمية "الاستثمار الأجنبي في الخارج"، أما نحن فنستخدم تسمية "الاستثمار الأجنبي المباشر" باعتبارها الأكثر شيوعاً و استعمالاً من قبل الهيئات الدولية و كذا من قبل Daniel Dufourt ، René Sandre ، Bertrand Bellon و غيرهم.

أما فيما يخص تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر فهي متنوعة و عديدة نورد أهمها فيما يلي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):*

الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حياة فوائده دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها داخل حدود اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.¹²

¹¹Bernard Bonin, le monde des multinationales, les éditions d'organisation, Paris, 1987, P: 10.

*FMI: Fond Monétaire International (صندوق النقد الدولي).

¹²David Tersen, Jean Dubricout, l'investissement international, armandcolin, Paris, 1996, P: 05.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (*)(OECD):

الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر لحصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.¹³

3- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (**)(UNCTAD):

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).¹⁴

4- تعريف Raymond Bertrand:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، و يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و خاصة عند إنشاء المؤسسة.³

5- تعريف عبد العزيز هيكل:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة و تزويدها برأس مالها الأساسي، أو بزيادة رأس مال شركات موجودة أصلا، و يتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر و تدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.⁴

و غالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار مقارنة بالاستثمار من خلال شراء أسهم الشركات لما يتضمنه من تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

*OECD: the Organisation for Economie Coopération and Développement,(منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية).

¹قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص: 03.

**UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية).

¹⁴علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 31 جويلية 2003، السنة الثالثة، ص: 4.

³Raymond Bertrand, économie financière internationale, PARIS, édition PUF, 1997, P: 91.

⁴فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 07.

6- التعريف الاصطلاحي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ممارسة المال الأجنبي للنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستراتيجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا و الخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسة سيطرة و إشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني.¹⁹

و الاستثمار الأجنبي المباشر هو أيضا تملك الأجنبي -حكومات أو أفراد- لمشاريع خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يتمتع بجنسيتها بما يضمن له حق السيطرة و الإشراف المباشرين على نشاط ذلك المشروع المعني و ما يتصل به من حقوق و واجبات.

7- التعريف القانوني:

يعرف الأمر 01-03* الاستثمارات الأجنبية على أنها الاستثمارات المنجزة من طرف مستثمر أجنبي في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و التي تشمل:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات عينية أو نقدية.
- استعادة النشاطات في إطار الخصصة الجزئية أو الكلية.

من خلال كل هذه التعاريف المختلفة نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالخصائص التالية:

- ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف.
- الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج الناتج عن الاستثمار عمليا، غالبا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنشاء فروع " Succursales " أو عن طريق شركة تابعة "Filiale" حيث أن:

الفرع هو مؤسسة تجارية أنشأها مشروع أو شركة و تتمتع ببعض الاستقلالية بالنسبة للمشروع الذي أنشأها دون أن تنفصل عنه من الناحية القانونية، أما الشركة التابعة فهي شركة تمتلك أكثر من نصف

¹ كنوننة أمين، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص: 339.

*الأمر 03-01 المؤرخ في أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر: 47.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

رأس مالها شركة أخرى تسمى الشركة الأم، و تتمتع بشخصية معنوية مستقلة و لكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشكل ممثلوها في مجلس إدارة الشركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لتعدد الدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، و يمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المحددات التالية:²¹

1- البحث عن المصادر: الاستثمار في هذا النوع يسعى إلى الاستفادة من الميزة النسبية للدول، و خاصة تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.

2- البحث عن الكفاءة: هذا النوع من الاستثمار يبحث فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

3- البحث عن الأسواق: الاستثمار في هذا النوع يسعى إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية و المجاورة أو الإقليمية) و خاصة تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

4- البحث عن أصول إستراتيجية: هذا النوع من الاستثمار يتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

و هناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، و التي سنوضحها فيما يلي:

أولاً: من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الدول المستقبلة.²²

هناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمارات.

²¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 33 سبتمبر 2003، السنة

الثالثة، ص: 06.

²² نفس المرجع، ص: 7.

1- من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرين):

هناك ثلاثة أنواع و هي:

- **الاستثمار الأفقي:** و يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.
- **الاستثمار العمودي:** و يهدف هذا النوع إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقترب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).
- **الاستثمار المختلط:** هذا النوع من الاستثمار يشمل النوعين المشار إليهما.

2- من وجهة نظر الدولة المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال رئيسية حسب الهدف و ذلك كما يلي:

- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.
- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ثانيا: التصنيف الذي يقترحه Ehrmann.

حسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أشكال و هي:²⁴

- 1- **الاستثمار الأجنبي من النوع الاستعماري:** حيث ينحصر هدفه في استخراج المواد الخام و استخدامها في بلد منشأ في رأس المال، و يتميز هذا النوع بالتبعية المطلقة للشركة الأم.
- 2- **الاستثمار الأجنبي المباشر القاضي بإقامة طاقات إنتاجية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج سلع و خدمات مخصصة للبيع في سوق مغلقة، في نطاق البلد المضيف فقط. و قد تعود للشركة عدة فروع في بلدان مختلفة من العالم، و تتميز العلاقات المتبادلة بين الشركة الأم و فروعها بغياب التجارة و التدفقات السلعية، ما عدا في حالات توريد الأجزاء، و أنواع معينة من

²⁴ قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

المعدات. كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ على أساس ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

3- استثمار الشركات متعددة الجنسيات: و التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع، حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، و تتوحد مع الشركة الأم ضمن مخطط هيكلي واحد.

و هنا لابد من توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك لأنه يقع الكثير من الخلط بينهما. لكن ما يجب معرفته هو أن الشركات متعددة الجنسيات هي تلك التي تمتلك و تدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية، و ليس كل استثمار صادر بالضرورة عن الشركة متعددة الجنسيات، فهذه الأخيرة ليست القناة الوحيدة لتحقيق الاستثمار المباشر في الخارج.

إذ يمكن أن يتم من طرف شركة لا تصفي عليها صفة الدولية. كما أنه في المقابل يمكن للشركة متعددة الجنسيات أن تدخل إلى أي دولة بدون أن تستثمر فيها، فيكفي أن تساهم بالاسم التجاري فقط.²⁵ فالشركات متعددة الجنسيات هي أحد قنوات تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: التصنيف الذي اقترحه أبو قحف عبد السلام:

حيث صنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:²⁶

1- الاستثمار المشترك: و هو مساهمة طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين في رأس المال أو الإدارة، أو الخبرة، أو براءة الاختراع، أو جميعها. حيث يكون أحد الأطراف شركة دولية تقوم بإدارة المشروع بالاتفاق مع بقية الأطراف، و تتم المشاركة عن طريق الحصة المحددة في رأس مال المشروع سواء كان خاصا أو عاما أو الاثنين معا، بشكل نقدي و بعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي، و قد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج، و في جميع الحالات لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

²⁵ محي محمد مسعد، "ظاهرة العولمة، الأوهام و الحقائق، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999، ص: 59.

²⁶ أبو قحف عبد السلام، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص: 27.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة، و تعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي صورة الاستثمار المباشر الأكثر تفضيلاً لدى هذا المستثمر نظراً لما تعود به من نتائج مرغوب فيها، و بالمقابل فإن الدول المضيفة و خاصة الدول النامية فإنها كثيراً ما تتردد في قبول هذه الاستثمارات بل و أحياناً تحجم عنها.

3- الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات: و هي استثمارات يمتلك أصولها أو يساهم في رأس مالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية و تكنولوجية و تنظيمية عالية، الأمر الذي يمكنها من الاستحواذ على نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن تناول هذه الأهمية في النقاط التالية:²⁷

1- وسيلة تمويل خارجية و بديلة: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من الأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي بجدارته كوسيلة تمويل خارجية بديلة، و ذلك لانعكاساته الايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة. كما أن الحصول على الاستثمار بدلاً من القروض عرف تزايد و هذا ما يؤكد أن الدول أصبحت تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستدانة الخارجية.

2- عنصر تكميلي للموارد المحلية، و عاملاً لتحسين الاستثمار المحلي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر، أي تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل يسمح بتكملة الموارد المحلية، و بالتالي تغطية النقائص التي يمكن أن تواجهها الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، كما أنه يساهم في تحسين الاستثمار المحلي.

3- عامل مهم لتدعيم الخصوصية و نتائجها: قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بخصوصية المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثراً سلبياً على العمالة في المدى القصير، حيث أنها تؤدي إلى التخلص الجزئي أو الكلي من العمال. لكن ذلك لا يطول إذ تؤكد

²⁷فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً للعلامة الاقتصادية و إلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 232 - 236.

الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا الجانب تبرز في المدى المتوسط و الطويل وذلك بخلق فرص عمل جديدة، تحقيق الكفاءة و الرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات و ذلك طبعاً في ظل توفر مناخ استثماري مواتي.

4- نقل التكنولوجيا و مؤهلات التسيير و التنظيم: لقد أكد الكثير من الخبراء أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية، و اكتساب مؤهلات الإدارة و التنظيم الحديثين.

و يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في النقاط التالية:²⁸

- إيصال أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، و التي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد، و زيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام و تصنيعها محلياً.

- إيجاد فرص للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، و التدريب على هذه التقنيات، و بالتالي بروز هذا العامل و حصوله على خبرة فنية عالية.

- إنشاء مراكز البحث و التطوير و التدريب محلياً، التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يعود بالفائدة على الدولة المضيفة.

- إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين، التي تؤدي إلى الاهتمام بجلب أفضل التقنيات و الأنظمة، مما يشكل بعداً آخر لتوطين التقنية.

أما فيما يخص أهميته في نقل مؤهلات التسيير و التنظيم فتبرز فيما يلي:²⁹

- هو عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير و الإدارة، فيجوده يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة و متطورة.

- يعمل على تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية، و إثارة حماسها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

²⁸ فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً للعملة الاقتصادية و إلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، نفس المرجع

السابق، ص ص 236-239.

²⁹ نفس المرجع، ص ص 240-244.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يخص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية، فيمكن القول بأن الوضع الراهن يدل على وجود تنافس كبير بين الدول لاستقطاب أكبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بسبب الوعي بأهمية هذه الاستثمارات لاقتصاديات هذه الدول.

و قد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية على تنمية الدول النامية يتوقف على عدة عوامل، حيث أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في التنمية يتوقف على طبيعة المجال المفتوح لهذه الاستثمارات و كذلك مستوى التقدم و النمو الاقتصادي.³⁰

و سنعرض أهم ما تستفيد الدول المستضيفة السائرة في طريق النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:³¹

- **التكنولوجيا و التقنية:** حيث أن أكبر سلاح تملكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا، و التي تعتبر معيارا لقياس تقدم الدول أو تخلفها، فتدفقات رؤوس الأموال تستلزم تدفقات الوسائل الكفيلة للاستعمال الأحسن لهذه الأموال، و من ثم فإن الدول النامية تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصاحب تدفقات الأموال الأجنبية، خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات، كالصناعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى إدخال أساليب جديدة متطورة.
- **تنمية اليد العاملة من حيث الكمية و النوعية:** حيث أن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، و بالتالي التخفيف من معدل البطالة، بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عمالها لزيادة المردودية، و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة و اكتساب الخبرة الكافية في مجال الإنتاج و التوزيع.
- **سوق التصدير:** تساعد الاستثمارات الأجنبية على فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر و تمارس أنشطة في الدول المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على مستوى العالم.
- **تدفق العملة الصعبة و الأثر على ميزان المدفوعات:** إن زيادة الصادرات و نقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات. كما أن زيادة الصادرات و

³⁰ عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص: 518.

³¹ نفس المرجع، ص: 520.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

انخفاض الأسعار الداخلية يؤدي إلى تدعيم الاقتصاد الوطني في مواجهة اقتصاديات الدول الأخرى.

• **الإيرادات العامة:** حيث تزداد مداخل الدول من الضرائب و الرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.

• **الإنتاج:** تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات الأجنبية، مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج و الإدارة و الاستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية، كما أن هذه المنافسة تضيق نقاط السوق الذي يقصي كل الشركات الأجنبية التي تحقق خسائر بصفة مستمرة.

• **الاستهلاك:** إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة، و بالتالي تحسين الذوق العام و تغيير أنماط الاستهلاك، بالإضافة إلى عرض عدة بدائل أمام المستهلكين للاختيار بينها مع إمكانية الزيادة في الطلب الفعال وذلك بسبب انخفاض السلع في ظل المنافسة خاصة مع التقليل من حدة الاحتكار بكثرة المنتجين في السوق.

و تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال تحوله إلى ميدان لتنافس شديد بين الدول، حيث تسعى كل منها إلى تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إجراء بعض التعديلات منها على سبيل المثال:

- فتح قطاعاتها الاقتصادية.
- تقديم العديد من التسهيلات و الامتيازات و الحوافز.
- توفير سياسات تجارية و أسعار صرف لحماية الصناعات الناشئة.

و لقد بلغ عدد التعديلات بين عامي 1996 و 2004 حوالي 1671 تعديلا منها حوالي 1532 أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.³²

و الجدول رقم (1-1) يوضح ذلك:

³²لأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و التدويل و البحث و التطوير، نيويورك و جنيف، 2005، ص: 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1-1): التغيرات في النظم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1996-2004.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
82	70	70	71	69	63	60	76	65	عدد الدول التي أدخلت تغيرات على نظم الاستثمار فيها.
271	244	248	208	150	140	145	151	114	بعض التغيرات التنظيمية و منها:
235	220	236	194	147	131	136	135	98	- أكثر ملائمة ل: FDI...(*)
36	24	12	14	3	9	9	16	16	- أقل ملائمة ل: FDI...(**)

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و التدويل و البحث و التطوير، نيويورك و جنيف، 2005، ص: 15.

(*) : بما في ذلك التغيرات المتعلقة بالتحريم أو التغيرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق إضافة إلى زيادة الحوافز.

(**) : بما في ذلك التغيرات الهادفة إلى زيادة الضوابط و التقليل من الحوافز أيضا.

+ Foreign Direct Investment : FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر).

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكننا التعرض إلى هذه النظريات من خلال التصنيف التالي:

1- النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق.

2- النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة.

3- نظرية الإنتاج الدولي.

المطلب الأول: النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق.

قبل التطرق إلى هذه النظريات لابد من التعرض أولاً إلى النظريات التي سبقتها و لو بإيجاز، و ذلك لاعتبارها المنطلق لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. و من بين هذه النظريات نذكر:

1- النظرية الكلاسيكية (التقليدية):

من أهم روادها ريكاردو، الذي فسّر الاستثمار في الخارج عند وجود تفاوت في العوائد بين بلدين، حيث ينتقل رأس المال من البلد ذو الإنتاجية لرأس المال العالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال الضعيفة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية من الرأس المال متساوية في كلا البلدين، و هنا تتوقف حركة رأس المال، و بالتالي ركزت هذه النظرية على التبادل الخارجي المبني على اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، و لكنها لم توضح الأسباب التي تؤدي إلى هذا الاختلاف. و هذا ما أدى إلى مواصلة الدراسة، و توصل فيما بعد كل من هيكشر و أولين إلى معرفة هذه الأسباب، و أضافا لها عنصرا الوفرة و الندرة لتفسير قيام التبادلي الدولي. فحسب رأيهم يتم التبادل على أساس فكرة التخصص، فكل بلد يتخصص في إنتاج و تصدير المنتجات التي تتميز بوفرة عامل الإنتاج المتوفرة نسبيا، و بالتالي يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل تبادل السلع، فالنظرية الكلاسيكية ركزت أكثر على تفسير التجارة الخارجية و أهملت نوعا ما ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.³⁴

³⁴قارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

2- نظرية رأس المال:³⁵

تعتمد هذه النظرية على عامل إنتاجي واحد و هو الرأس المال النقدي، و هو القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة. و تنطلق هذه النظرية من فكرة مكافأة الرأس مال الذي تسعى المؤسسة من أجله. و هنا نميز وجود مجموعتين للبحث في كيفية تحقيق أكبر مردودية للرأس المال النقدي.

فالمجموعة الأولى تفسر قيام المؤسسات باستثمار أموالها في بلدها الأصلي و في البلدان الأجنبية مستعملة في ذلك متغيرات كالفائدة المتوقعة، التغيرات الفجائية في الإنتاج.

أما المجموعة الثانية فترجع سبب استثمار المؤسسات في الخارج إلى انتظار مردودية أكبر، و لكن لا يمكن معرفة لماذا تكون هذه المردودية كبيرة كما أنهم لا يفسرون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحد ذاتها، و يفترضون أنها تتأثر بعوامل كنمو السوق أو معدل الربح.

و تلقت هذه النظرية انتقادات من أبرزها كون أن أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط تعظيم الربحية، و إنما من أجل تعظيم المبيعات أو البحث عن أسواق جديدة، أو من أجل تحقيق غايات أخرى.

أما بالنسبة للنظريات التي تعتمد على بنية الأسواق فإن المؤسسات التي تستثمر في الخارج لا بد أن تتوفر على ميزة احتكارية أو تنافسية مرتبط بأحد العوامل التالية:

- تكلفة رأس المال.

- اقتصاديات الحجم.

- نفقات البحث و التطوير.

- نفقات الإشهار...

و لكن يجب أن تكون هذه الميزات كافية لتغطية تكاليف الاستثمار في الخارج، و تتمثل النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق في كل من:

- نظرية دورة المنتج لـ"فارنون".
- نظرية الأسواق غير الكاملة لـ"هيمر".

³⁵Bernard Bonin, Le monde des multinationales, OP.CIT, P: 86.

- نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة لكل من "كاسون" و "باكلي".

الفرع الأول: نظرية دورة المنتج.

1- عرض النظرية:

تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة، كما تبحث في دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية.³⁶

حيث يرى الاقتصادي الأمريكي **Vernon** أن أهم شرط في سوق احتكار القلة هو اختلاف دوال الإنتاج، و على اعتبار أن هناك تفاوتاً بين الدول، هذا ما يكسب بعض المؤسسات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلع، و هذا ما يدفع إلى الاستثمار الخارجي في مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج.³⁷

فالمنتج يمر بمجموعة من المراحل خلال دورة حياته، بداية من تقديمه إلى الأسواق كمنتج جديد من قبل إحدى المؤسسات القائمة في دولة متقدمة إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاج نفس المنتج و تصديره إلى أسواق الدول الأجنبية.

و يقسم **Vernon** دورة حياة المنتج إلى ثلاثة مراحل رئيسية بدءاً من دخول المنتج إلى السوق و هي:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

و تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تمكن إحدى الشركات في الدول المتقدمة من إنتاج منتج جديد، و تتمثل هذه الشروط في:

- اتساع نطاق السوق الداخلي.
- ارتفاع متوسط دخل الفرد حتى يمكن توفير طلب داخلي كاف على هذا المنتج.

³⁶Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 3^{ed}, 1995, P: 182.

³⁷قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

- ضرورة توفر مجموعة من الخبراء و العلماء و الفنيين و معامل البحوث و الأموال الكافية لتمويل نشاط البحث و التطوير.

و في هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الجديد يفوق مستوى الطلب المحلي، هذا ما يدفع بالمؤسسات المنتجة إلى محاولة البحث عن أسواق خارجية لتصدير هذا المنتج إلى دول أخرى، و في هذه الحالة يمكن للمؤسسات أن تصدر دون أية مشاكل و ذلك لعدم وجود منافسة، و عندما يتم تسويق المنتج في معظم الأسواق العالمية بعد تجربته و إشباعه لحاجات أو رغبات أو تفضيلات المستهلكين في هذه الأسواق، تبدأ هنا المرحلة الثانية و يسمى المنتج في هذه المرحلة بالمنتج الناضج، حيث يمكن إنتاجه في الدول الأخرى، و تقوم المؤسسات المخترعة بالاستثمار في الدول الأجنبية لإنتاج هذا المنتج و هذا بهدف تخفيض نفقات الإنتاج و النقل، و المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية بسبب ظهور منافسين جدد. و يتم اختيار الدول التي يتم الاستثمار فيها على أساس تكاليف الإنتاج، أي الدول ذات تكاليف الإنتاج الأقل.

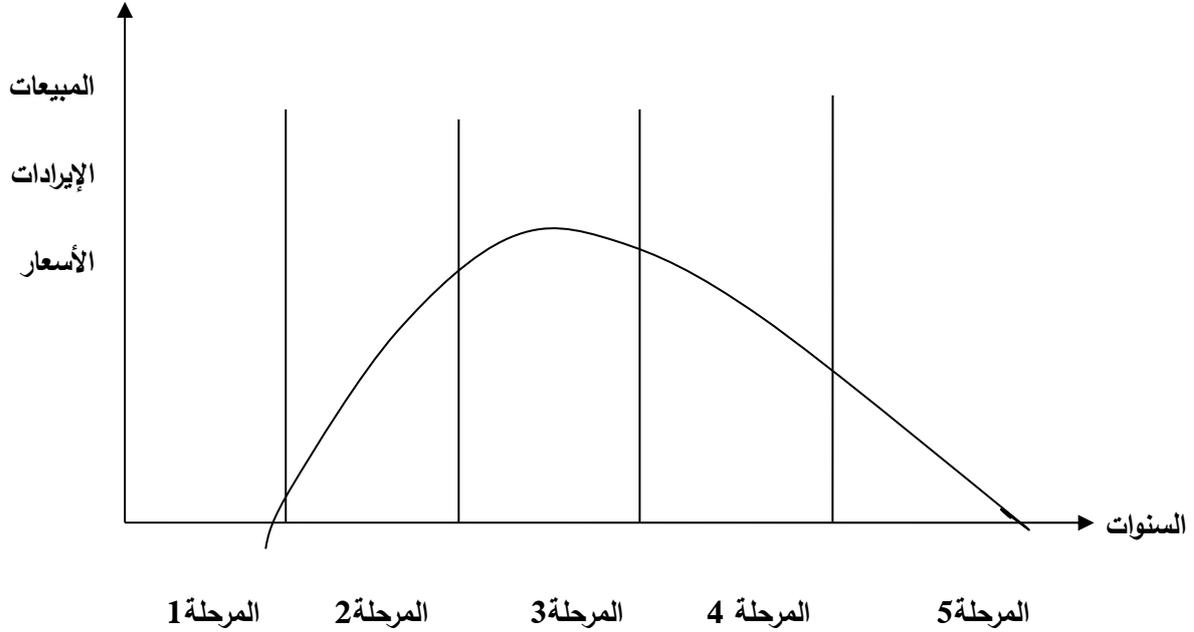
أما المرحلة الثالثة فتبدأ عندما يصبح المنتج نمطياً و تسود الأسواق حالة من المنافسة الكاملة نتيجة نجاح المؤسسات الأجنبية في إنتاجها، و هنا تبدأ صادرات مؤسسات الدول المخترعة في الانخفاض و تضعف قدرتها على الاستمرار في مواجهة المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف الإنتاج في دول أخرى، كما أن انتقال المؤسسات المخترعة إلى الدول المتقدمة الأخرى و الدول النامية للاستثمار بها يجعل هذه الأخيرة قادرة على تصدير هذا المنتج إلى أسواق الدول المخترعة (بعدما كانت هي المصدرة لهذا المنتج) و إلى دول أخرى.³⁸

و الشكل رقم (1-1) يوضح هذه المراحل بدقة.

³⁸ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1986، ص:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (1-1): مراحل تطور دورة حياة المنتج.



- المرحلة الأولى: مرحلة البحوث و الابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية.
- المرحلة الثانية: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.
- المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي.
- المرحلة الرابعة: بداية تشبع السوق المحلية و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- المرحلة الخامسة: بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية و تدهور السلعة بالسوق الأمريكية بسبب المنافسة السعرية، أو الجودة...

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التداول و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 57.

2- تقييم النظرية:

من خلال الممارسات الحالية و الواقع العملي لكثير من الشركات متعددة الجنسيات الصناعية المقيمة في الخارج نجد أنها تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج، و تأخذ على سبيل المثال الصناعات الالكترونية مثل الحاسبات الآلية حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية و اليابان ثم بعدها إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية الأخرى مثل: تايوان، كوريا الجنوبية و هونج كونج...، فعلى الرغم من إمكانية تطبيق نظرية دورة حياة المنتج على هذا النوع من المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى قد يصعب تطبيق النظرية عليها، و منها السلع التي تسمى بسلع التفاخر، أو السلع التي لا تستطيع الدول غير صاحبة الاختراعات تقليدها أو إنتاجها.

كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة و اتجاهها إلى الاستثمار في دول أجنبية للاستفادة من الفرق في تكاليف الإنتاج أو في الأسعار أو في استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة المضيفة، و لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود الترخيص في الدولة المضيفة.³⁹

كما أن نظرية دورة حياة المنتج تعتبر أن كل منتج يجب أن يمر بمراحل محددة، و لكن هذا الاعتقاد لا يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المتبادلة و المركبة للمؤسسات. فالبعض من هذه المؤسسات لها القدرة و الإمكانيات العالمية للقيام باستراتيجيات تجارية حافزة على الصعيد الدولي، و هذه الإمكانيات ليست دائمة و تتغير مع الوقت. فقد بين **Vernon** بعد 1970 أن الافتراضات التي بنيت عليها هذه النظرية المطبقة على المؤسسات الأمريكية أنها بدأت تتلاشى، و لكن تبقى دائماً نظرية دورة حياة المنتج تفسر سلوك بعض المؤسسات نحو الاستثمار المباشر.⁴⁰

الفرع الثاني: نظرية الأسواق غير الكاملة.

تعتمد نظرية الأسواق على التدويل، و يعتبر الاقتصادي "هيمر" من بين أعمدة هذه النظرية، إذ انطلق تحليله في سنة 1960 من فكرة الأسواق غير الكاملة (غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص. و بدأ

³⁹عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

⁴⁰Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, armend colin, PARIS, 1996, P: 62.

أيضا من النقد الذي وجهه إلى النيوكلاسيك و هي أن الأموال تنتقل من الدول ذات معدل الفائدة الضعيف إلى الدول ذات الندرة في رأس المال و معدل الفائدة المرتفع، كما أن النظرية النيوكلاسيكية لم تستطع تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال المرحلة ما بعد الحرب، و لم تشرح الاستثمارات المتقاطعة أوروبا- الولايات المتحدة، و لا الاستثمارات المتقاطعة اليابان- الولايات المتحدة.⁴¹

1- عرض النظرية:

تقوم نظرية هيمر على احتكار القلة **Oligopole**، حيث أن الشركات الاحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع لأنها تتعامل مع العديد من المشتريين، فمن أجل تعزيز فرص النمو تعمل على الاستيلاء على أسواق خارجية للإنتاج فيها، و بالتالي الإقامة و التوطين في الخارج (في بلد أجنبي)، و هنا تتحمل هذه الشركات تكاليف إضافية في الإنتاج الدولي و ذلك لتعدد أذواق المستهلكين، بعد الفرع عن المقر، تطبيقات قانونية و عراقيل ثقافية و لغوية... ، ففي هذه الحالة يصبح الاستثمار الخارجي ليس سلوكا دفاعيا يستهدف المحافظة على أسواق التصدير القائمة، بل سلوكا هجوميا فالشركة لم تعد تسعى لمجرد الربح فقط و إنما النمو المستمر و السيطرة أيضا.

و يبين هيمر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يصبح ممكنا و ذو مردودية عندما تكون المؤسسة المستثمرة تملك ميزة خاصة تميزها عن باقي المنافسين المحليين، و هذه الميزة يجب أن تكون قابلة للانتقال الدولي، و تظهر هذه الميزة من خلال النقائص الخاصة بالسوق، و هذه النقائص يمكن أن تكون طبيعية أو تأخذ شكلا من الأشكال التي حددها **Kindleberger** سنة 1969 فهناك:⁴²

- نقص على مستوى أسواق المنتجات: خاصة في العلامة، صورة العلامة، تنوع المنتجات...
- نقص على مستوى أسواق العوامل: امتيازات الدخول في أسواق رأس المال، امتلاك التكنولوجيا، طرق تسيير العمال المخصصين...
- إمكانية استغلال إمكانيات الحجم الداخلية أو الخارجية.
- السياسات الحكومية التي تتدخل بها.

⁴¹Josette Peyrard, OP CIT, P: 184.

⁴²Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 60.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

فعند وجود شكل على الأقل من هذه الأشكال السابقة الذكر، فإن المؤسسة ستبدأ باكتساب المميزات و لكن هيمن بفضل الميزة التي تنتج عن عملية الابتكار، و يتضح ذلك أكثر من خلال واقع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي كانت تتميز بميزة التفوق التكنولوجي، إذ تقوم المؤسسة بتطوير الابتكار و تفضل في الواقع استغلاله بنفسها دون اللجوء إلى تدويله، و ذلك لسببين على الأقل هما:⁴³

• من الصعب إعطاء سعر لما هو جديد.

• براءة الاختراع و الترخيص لا تمثل ضمانات كافية لحماية الملكية الفردية.

و هذا ما يجبر المؤسسات على التوطين في الخارج و الاستثمار، و ذلك حتى تستغل ميزتها و تبقى محافظة عليها على المستوى العالمي، و ذلك عن طريق وسيلتين هما:⁴⁴

• **تخفيض تكاليف السوق:** و حسب رأي **R.A.Cease** فإن " ما يميز الشركة الكبرى هو قدرتها

علة التحكم في نظام الأسعار " بحيث أن هذه الأخيرة هي من يحدد الإنتاج.

• **فعالية نظام الموارد في الشركة:** هنا يميز هيمن بين اقتصاديات الحجم المحصلة على مستوى

القطاع و اقتصاديات الحجم المحصلة على مستوى الشركة، فالأولى تنتج عن تقسيم العمل و

الثانية تظهر من خلال تنظيم الشركة، و قدرات الشركة على التنظيم تظهر على عدة مستويات:

الإنتاج، التجارة، نشاط البحث و التطوير و نشاطات الموارد المالية و الاجتماعية حيث أن:

- **في نظم الإنتاج:** تختار الشركة المستثمرة مكان الإنتاج آخذة بعين الاعتبار التكلفة، و يمكن أن

يكون ذلك في مكان واحد أو في عدة دول، بحيث كل دولة تنتج تركيبا واحدا ثم تجمع كل هذه

التركيبات في البلد التجاري أحيانا، مع العلم أن كل بلد يختص في إنتاج منتج (تركيب) واحد

فقط و ذلك حسب قدراته.

- **في النظم التجارية:** إن إنشاء فرع تجاري في بلد أجنبي يقدم للشركة الأم معرفة بالسوق أفضل

من أن تتعامل مع متعامل مصدر في البلد المضيف.

- **في نظم أنشطة البحث و التطوير:** تخصص الشركة المستثمرة جزءا معتبرا من أرباحها في نفقات

توطين مراكز البحث في الدول التي يكون فيها مستوى البحث متقدم (كشركة IBM في فرنسا).

⁴³IBID, P: 61.

⁴⁴ Josette Peyrard, OP CIT, P: 185.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

- في نظم أنشطة الموارد الاجتماعية:توظف الشركة المستثمرة في البلد المضيف المقيمين و الأجانب في نفس الوقت، و نلاحظ في السنوات الأخيرة وصول الأجانب إلى مجلس إدارتها.
- في نظم الأنشطة المالية: تتعامل هذه الشركات مع الأسواق المالية الأجنبية و حتى الدولية و كذلك البنوك الأجنبية، لكي تتحصل على العديد من أشكال التمويل، منها تلك التي تسمح بالتحكم بشكل يقلل من تكلفة رأس المال.

أما عن أسباب توسع الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في الخارج فتعود حسب تحليل Lall سنة 1980 إلى تميز هذه الشركات بالتكنولوجيا و تنوع المنتجات. و هناك دراسة أخرى لHorst التي تتطوي على علاقة حجم المؤسسة بنسبة الاستثمار في الخارج و هذا بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في كندا. و لكن بدون جدوى، حيث قابلته عدة نقاشات من قبل مفكرين آخرين خاصة Kimura الذي قام بدراسة أخرى سنة 1989 و طبقها على المؤسسات اليابانية، فبين أن حجم المؤسسة في السوق المحلي يعكس مميزات التكنولوجيا المستعملة، تنوع المنتجات،...، هذا من جهة و من جهة أخرى يعكس إمكانياتها في الإنتاج محليا أو التصدير أو الاستثمار في الخارج.⁴⁵

2- تقييم النظرية:

تعتبر نظرية الأسواق لهيمر أول من تكلمت عن نقائص السوق، و لكن رغم هذا فإنها لم تتمكن من شرح و تفسير عمليات التدويل في قطاع الخدمات. كما أنها ركزت على ميزة أو إمكانية واحدة للشركات متعددة الجنسيات و هي التكنولوجيا، و لكن هذه الشركات تتوفر عموما على مجموعة من المميزات أو الإمكانيات(الرأس مال البشري، التسيير الفعال...).⁴⁶

و اعتمدت هذه النظرية على الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فقط، و أهملت دوافع لجوء الشركات الصغيرة إلى الاستثمار في الخارج.

⁴⁵Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 61.

⁴⁶Josette Peyrard, OP CIT, P: 185.

الفرع الثالث: نظريات تدويل أسواق المنتجات الوسيطة.

تستند هذه النظرية إلى كل من **Casson** و **Buckley** و هي عبارة عن امتداد لنظرية الأسواق غير الكاملة.

1- عرض النظرية: ⁴⁷

لابد أولاً من معرفة ما يقصد بالمنتجات الوسيطة، فهي المعرفة، الترخيص، العلامات...، فالميزة الخاصة التي تقود إلى الاستثمار في الخارج هي ابتكار منتج، و أحسن طريقة للاحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على مراقبة الرأس مال الاجتماعي عند إنشاء الفروع.

فقبل الحرب العالمية الثانية، كان سبب انتقال الشركات إلى الخارج هو نقص في المواد الأولية، و هو ما يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية: مناجم النحاس، الحديد، القصدير، حقول البترول...

أما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات عندما تتوفر على المعرفة أو التكنولوجيا فإنها تغزو أسواق التكنولوجيا و أسواق المنتجات الوسيطة الأخرى، إذن تستثمر هذه الشركات في الخارج من أجل المحافظة على الميزة التنافسية الخاصة بها، و ذلك حتى تبقى مالكة للمعلومات و رأس المال الاجتماعي و التكنولوجيا.

و لقد شرح **A.Rugman** بوضوح لماذا يقود امتلاك المعلومات للاستثمار المباشر، و حسب هذا المؤلف فإن المعلومة هي المنتج الوسيط و لا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات، إذن ليس لها سعر، و لكن عندما يكون هناك تدويل فإنه يفسر بانتقال المعلومات بين فروع نفس الشركة و لا تصل إلى المؤسسات المستقلة.

2- تقييم النظرية:

إن نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة تكمل نظرية دورة حياة المنتج، بل و أكثر من ذلك فهي تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة التي تدخل العديد من المنتجات في سوقها المحلي و الأسواق الأجنبية، كما أنها تكمل أيضاً نظرية الأسواق غير الكاملة لهييمر.

⁴⁷IBID, P: 186.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

و هي تأخذ بعين الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات فقط، كما أنها لا تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات.

إذن من خلال التطرق إلى النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق، يمكن القول بأنها تفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج عندما تملك هذه الشركات إمكانيات أو امتيازات خاصة بها تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد الأجنبي، و تكون هذه الميزات قابلة للتدويل دولياً، و بالتالي فإن الاستثمارات المباشرة تستخدم للمحافظة على تلك الميزات الاحتكارية أو التنافسية، و من أجل نموها و تطورها في الدول المستقبلية.

المطلب الثاني: النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة.

تعتمد هذه النظريات على المقاربة التسييرية، أو على التقارب المبني على سلوك المؤسسة، حيث نجد:

الفرع الأول: المقاربة التسييرية.

1- عرض النظرية: 48

لقد بحث العديد من المفكرين عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو أكبر التجمعات للرأس مال، و لقد كان ذلك واضحاً منذ زمن فيما يخص اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج.

فلقد بين **Pentose** أن نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة، و لكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الامتلاك الكلي (100%) للشركة المحلية، أو بإنشاء شركات جديدة.

أما بالنسبة لـ **J.D. Richardson** فقد أعد نموذجاً يبين فيه الأهداف من قرار الإنشاء أو الاستثمار في الخارج، حيث أن هناك مجموعتان من الأهداف:

أ- مجموعة الأهداف ذات الطابع الاقتصادي و الموضوعي: و غايتها الربح في المدى المتوسط و المدى الطويل.

ب- مجموعة أخرى ذات أولوية واسعة: و تكون تبعا للآفاق الخاصة بالموجهين أو المسيرين.

⁴⁸Josette Peyrard, OP CIT, P: 187.

الفرع الثاني: التقارب المبني على إستراتيجية المؤسسة.

حسب **A.Aharoni** فإن الاستثمار المباشر في الخارج يكون كرد فعل لفرص تنجم سواء عن منبهات داخلية أو منبهات خارجية، حيث أن: ⁴⁹

أ- **المنبه الخارجي:** يمكن أن يكون الخوف من فقدان السوق نتيجة المنافسة الخارجية في هذه السوق.

ب- **المنبه الداخلي:** هو رغبة المديرية العامة للمؤسسة في الاستثمار المباشر في الخارج، بحيث تصبح بعض المؤسسات متعددة الجنسيات بسرعة مثل (Nestlé, Michelin...)، و على العكس من ذلك نجد أن هناك مؤسسات تأخذ وقتاً لتصدير منتجاتها، ثم الاستثمار المباشر في الخارج مثل (Toyota, Matsushita...)، و هذه المؤسسات يمكن أن تعتمد على إستراتيجية للتدويل إما هجومية أو دفاعية.

1- الإستراتيجية الهجومية:

إن المؤسسات الكبرى حالياً تنمو عن طريق إستراتيجية هجومية دولية، فهي تتخذ قرار الاستثمار المباشر في الخارج عندما تكون لها معرفة مسبقة بالأسواق الخارجية، و تتوفر على ميزة تكنولوجية و لها أيضاً مكانة في بلدها الأصلي.

2- الإستراتيجية الدفاعية:

في هذه الحالة تنتقل المؤسسات إلى الخارج من أجل الحفاظ على حصتها في السوق و الاستفادة من عامل التكاليف و التكنولوجيا، و لكي تصبح أيضاً محتكرة للمنتج أو لعدة منتجات، و من أجل رفع إنتاجها و التقليل من نفقات البحث و التطوير.

كما يمكن للشركات أن تنتقل إلى الخارج من أجل الاستثمار في الحالات التالية:

أ- إشباع السوق المحلي (مثل صناعة الاسمنت).

ب- التنظيم الوطني الذي يحدد النمو.

⁴⁹IBID, P: 187.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

ت-تنظيم الأسعار، هوامش الربح يمكن أن تكون ضعيفة و تحفز الاستثمار المباشر في الخارج (الصناعة الصيدلانية).

ث-ضرورة الانتقال إلى الخارج من أجل الحفاظ على سوق المنتجات أو الخدمات في الحالات التالية:

- صناعة المنتجات للتصدير يكون مكلفا جدا: الاسمنت، إنتاج الغاز.
 - صناعة المواد سريعة التلف (الياغورت).
 - صناعة المنتجات الإستراتيجية للدولة.
 - تنظيمات سعريه، إدارية، حصر الواردات مثل Ford في ألمانيا، Toyota في الولايات المتحدة...
 - إلزامية وجود فرع في البلد المضيف من أجل الحصول على عقود مع حكومة هذا البلد، بحيث يساعد هذا الفرع أيضا على الرد السريع في حالة المناقصات.
- ج- عدم وجود أو توفر شبكة للتوزيع.

و عموما فإن تحليل **A.Aharoni** يفسر العديد من الاستثمارات المباشرة، كما أنه يشرح حسب هذه الاستراتيجيات قرارات توسع المؤسسات عن طريق فروعها.

الفرع الثالث: النموذج الياباني.

يعتبر الارتفاع السريع للاستثمار الياباني المباشر في الخارج خلال سنوات السبعينات السبب في توجه بعض الاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية و تفسيرها انطلاقا من النموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية و دورة حياة المنتج، و قرر هؤلاء المفكرون إثبات أن أغلبية الاستثمارات اليابانية محققة من طرف مؤسسات متوسطة و صغيرة الحجم، و متمركزة في القطاعات ذات كثافة في اليد العاملة (النسيج، الصناعات الالكترومنزلية) و هذا في الدول النامية. و من بين هؤلاء المحللين **Y. Tsurumi** و **K.Kojima**.⁵⁰

⁵⁰Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 64.

1- نظرية Y. Tsurumi: 51

تفسر هذه النظرية فعالية المؤسسات اليابانية بالنسبة للمؤسسات الأمريكية و ذلك لأسباب تخص التسيير، فحسب هذا المفكر فإن التدويل الذي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعالا، و ذلك نظرا للتنظيم الجيد لها و الدور الكبير الذي تقوم به غرف التجارة اليابانية.

و حسب تحليل Y. Tsurumi فإن المسيرين في النموذج الأمريكي هم وحدهم من يفكر في وضع القرارات الإستراتيجية. أما في النموذج الياباني فإن الإطارات المتوسطة و السامية هي أيضا معنية باتخاذ القرارات و المساهمة في النمو الاقتصادي و التفكير في الأهداف الطويلة الأجل، بل و أيضا توجد علاقة وطيدة بين الموردين و غرف التجارة، مما يسمح بالتسيير الجيد و الفعال، بحيث تملك هذه الغرف التجارية شبكة معلومات متطورة للغاية، مما يؤدي إلى الرد السريع على الطلب الأجنبي، و بهذا تعلم المؤسسات اليابانية عن إمكانيات الانتقال إلى الخارج و مساعدتها على الإقامة و الاستثمار المباشر على المستوى الدولي.

2- نظرية: K.Kojima.

تعتمد هذه النظرية على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يبحث عن هذه الميزة و تحويل التكنولوجيا و المعرفة و تحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، و هذه الأخيرة تقوم بإعادة التصدير إلى الدول الأصلية أو إلى دول أخرى.⁵²

من خلال هذه النظرية يتبين بأن الاستثمار المباشر في شكله الياباني يسمح بالتبادل الدولي، فهناك علاقة تكملية بين الاستثمار المباشر في الخارج و التجارة الخارجية و هذا ما يتعارض مع الاستثمار المباشر بشكله الأمريكي، لأنه حسب فارنون تستثمر المؤسسة مباشرة في الخارج عندما تتوفر على ميزة خاصة، فهذه العملية تعوض الصادرات و تقضي على التبادل الدولي.⁵³

فالاستثمار المباشر الأمريكي يطبق على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، حيث تتميز المؤسسات الأمريكية الاحتكارية بميزة نسبية، و يتعلق الأمر بالصناعات الكيماوية، صناعة الآلات، صناعة الوسائل

⁵¹Josette Peyrard, gestion financière internationale, OP CIT, P: 189.

⁵²Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 65.

⁵³Elias Gannage, Les théories d'IDE, economica, 1984, P: 179.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

العلمية، كلها تخص الابتكار أو الإبداع، فيصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا المنظور كقطب يوضع في البلد المضيف، و يحول إليه التقنيات المستخدمة سواء الرأسمالية أو التكنولوجية، فالمنتج عوض أن يصدر من البلد الأصلي فغنه يصنع في البلد المضيف، و منه يحد من التبادل الدولي.

و في المقابل فإن الاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي، الذي يستند على الميزة النسبية للدول المستقبلية مثل التخصص في الموارد الطبيعية، اليد العاملة، الذي يؤدي في الأخير إلى تحسين الإنتاج في البلد المضيف و تنمية التبادل بين البلد الأصلي و البلد المضيف.

إن نظرية **K.Kojima** تركز على النقطتين التاليتين:

- الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج متواجدة خاصة في الدول الآسيوية.

- و هي متمثلة بمؤسسات صغيرة و متوسطة.

إن هذا التحليل لـ **K.Kojima** بقي صالحا لفترة السبعينات، و لكنه بعد ذلك أصبح غير مرتبط بالواقع و ذلك لنمو الاستثمارات اليابانية المباشرة في أوروبا و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية... و زيادة على ذلك تقوم بهذه الاستثمارات مؤسسات يابانية كبيرة و متعددة الجنسيات، و لعل السبب الرئيسي الذي شجع العديد من المؤسسات اليابانية خاصة منها " TOYOTA " على الاستثمار في الولايات المتحدة و الإنتاج بأسعار تنافسية هو ضعف الدولار الأمريكي أمام الين الياباني.⁵⁴

إن حسب النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة، فإن المؤسسة تنتقل إلى الخارج من أجل الاستثمار و ذلك بهدف تحقيق الأرباح أو حسب الإستراتيجية المسطرة، سواء من أجل الدفاع عن مصالحها كالمحافظة على حصتها في السوق نتيجة المنافسة الخارجية، أو من أجل الرفع من إنتاجها و التقليل من التكاليف، أو لغرض اقتحام الأسواق الخارجية و ذلك للاحتكار.

أما بالنسبة للمؤسسات الأكثر تنظيما فهي المؤسسات اليابانية، الشيء الذي ساعدها على الاستثمار المباشر، بالإضافة إلى عامل آخر و هو الدور الكبير الذي تلعبه غرف التجارة في تقديم المعلومات حول المناطق الاستثمارية الملائمة و إمكانيات الانتقال إلى الخارج و مساعدتها على الإقامة و الاستثمار على المستوى الدولي، و ذلك من خلال شبكة المعلومات الكبيرة التي تتوفر عليها هذه الغرف.

⁵⁴Josette Peyrard, OP CIT, P: 190.

إن الاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي، الذي يستند على الميزة النسبية للدول المستقبلية، على عكس النموذج الأمريكي الذي يعتبر من النوع المحدد للتبادل الدولي.

المطلب الثالث: نظرية الإنتاج الدولي أو النظرية الإلكتيكية.

1- تقديم النظرية: ⁵⁵

إن النظريات السابقة ركزت على بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكنها لم تسمح بتفسير الاستثمارات المتقاطعة و استثمارات بعض الدول الصناعية الحديثة و الأشكال الجديدة للتعاون الدولي. لذلك فإن بعض الاقتصاديين قاموا بتوليفة العديد من العوامل من أجل إنشاء نظريات جديدة، و من بينهم الاقتصادي " **John Dunning** " من جامعة Reading الذي قام بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1981 مع بقية نظريات الاستثمار الدولي، و هدفه إعطاء الإطار النظري الذي يسمح بالإجابة على ثلاث أسئلة (لماذا؟، أين؟، كيف؟) عند اتخاذ قرار تدويل الإنتاج، موضحا بذلك الأسباب التي تجعل المؤسسة تتجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر دون القيام بالتصدير أو التنازل عن الرخص. و بيني **Dunning** تحليله على نموذج " OLI " *، و يسمى بالنظرية الإلكتيكية، و حسب هذا المفكر فإن المؤسسة تستثمر في الخارج عند تحقق مجموعة من الشروط والتي تتمثل فيما يلي:

- امتلاك المؤسسة لإمكانيات طبيعية خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة التي ستدخل السوق الأجنبي و التي تنتج عن:
- امتلاك تكنولوجيا عالية، تقنيات إنتاج، طرق التمويل، التسيير، التنظيم...
- امتلاك تسهيلات الحصول على الموارد المالية، عوامل الإنتاج، المعلومات...
- للمؤسسة علامة جيدة و مكانة محتكرة في السوق.
- استغلال المؤسسة للإمكانيات السابقة الذكر و الإمكانيات المقدمة من قبل الدول المستقبلية بنفسها من أجل توسيع نشاطاتها، أي تفضل الإنتاج في الخارج دون التنازل للمتعامل بالإنتاج تحت الترخيص أو بيعه أو تأجيره لمؤسسات أجنبية.

⁵⁵Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 68.

* OLI: Ownership Location Internal advantages.

ج- بامتلاك المؤسسة للإمكانات المذكورة آنفا، عليها استغلالها خارج البلد الأصلي، و هذا يتطلب على الأقل عوامل أخرى تشمل الموارد الطبيعية و أيضا الأسواق الأجنبية من أجل تصريف إنتاجها عن طريق التصدير. فتكون أمام هذه المؤسسة عدة خيارات لتوظيف هذه الإمكانيات، و ذلك حسب الميزة النسبية للدول و تخصصها في مجال الإنتاج.

و حسب هذه النظرية فإن بدون نقائص في السوق لا وجود للاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن القول حسب **Dunning** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختار من طرف المؤسسة عندما تجمع بين عدة إمكانيات.

و تتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي:⁵⁶

1- إمكانيات خاصة (ownership advantage):

و يرمز لها ب(O)، و هي تلك التي ترتبط بتنوع المنتج، المنافسة غير التامة، وفرات الحجم، الدخول إلى السوق...، و تنشأ عن طريق العلامات، مصادر التمويل، القدرة على التنظيم...

2- إمكانيات التوطين أو الإقامة في الخارج (location advantage):

و يرمز لها ب(L)، و هذه الإمكانيات ترتبط باختلاف الأسعار، و نوعية المدخلات و تكاليف النقل...

3- إمكانيات التدويل (International advantage):

و يرمز لها ب (I)، حيث تجمع هذه الإمكانيات بين تكاليف التبادل و مراقبة العرض و الأسواق...

إن ترتبط الإمكانيات الخاصة (O) بالمنافسة غير التامة. و ترتبط إمكانيات التدويل (I) بتنظيم المؤسسة. أما إمكانيات التوطين (L) فترتبط بالميزة النسبية للبلد المضيف، و تأخذ بعين الاعتبار متغيرات التكلفة، خاصة تكاليف الإنتاج و كذا تكاليف النقل و التوزيع.

و يمكن تلخيص هذه الإمكانيات في الجدول التالي:

⁵⁶Josette Peyrard, OP CIT, P: 191.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1-2): ملخص إمكانيات المؤسسة.

إمكانيات خاصة (O)	إمكانيات التوطين (L)	إمكانيات التدويل (I)
<ul style="list-style-type: none"> - سبق تكنولوجي. - وفرة الحجم. - إمكانية مراقبة المنتجات عن طريق مراقبة العلامات. - الدخول بسهولة إلى أسواق العوامل و المنتجات الوسيطة. • تجهيزات خاصة من رؤوس أموال، تنظيمات... 	<ul style="list-style-type: none"> • أسعار و مدخلات مختلفة. • نوعية المدخلات. • تكاليف النقل و الاتصالات. - نوعية الهياكل القاعدية. - الحواجز الجمركية. - التحريض على الاستثمار. - التقارب الثقافي. • التوزيع الفضائي للأسواق و المدخلات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض تكلفة الصرف. • تقليل حجم حقوق الملكية. • مراقبة العرض نوعا و كما. - حماية المعلومات. - مراقبة الإنتاج و منافذ تصريفه.

المصدر:

- Denis Tersen, Jean- Lue Bricout, Investissement International, édition Armand colin, Paris, 1996, P: 69.
- Jean Lois Mucchielli, relations économiques internationales, édition Hachette, 2^{ème} édition, 1994, P: 88.

و من خلال الإمكانيات الثلاثة (OLI) درس Dunning الأشكال الرئيسية للدخول إلى الأسواق الأجنبية حيث أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب للدخول إلى الأسواق الأجنبية يختار لما تجمع المؤسسة بين الثلاث إمكانيات (OLI).
- أما في حالة امتلاكها للإمكانيات (OI) و لا تتوفر على إمكانية (L) فالمؤسسة هنا تدخل السوق الأجنبي عن طريق التصدير.
- و أخيرا إذا كانت المؤسسة تمتلك إمكانيات خاصة (O) فقط فإنها تقوم ببيع الترخيص.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

و الجدول التالي للتوضيح أكثر.

جدول رقم (1-3): أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة.

الإمكانيات			أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية
I	L	O	
+	*+	+	الاستثمار الأجنبي المباشر
+	*-	+	التصدير
-	-	+	بيع الترخيص

المصدر:

Jean Lois Mucchielli, relations économiques internationales, édition Hachette, 2^{ème} édition, 1994, P:89.

و لكن لابد من ذكر أن الإمكانيات (OLI) تتأثر بحيث أن:

- الإمكانيات (O) يمكن أن تشجعها السياسة الحكومية عن طريق سياسة حماية الابتكار و النفقات العامة للبحث و التطوير.
- إمكانيات التدويل (I) تتأثر بالضرائب و التدخل في الأسواق برفع تكلفة المعاملات...
- أما إمكانيات التوطين (L) فهي الإمكانيات التي تقدمها أو تمنحها الدول المستقبلية، كالمساعدات للاستثمار الأجنبي المباشر، و هناك عدة عوامل تؤثر في هذه الإمكانيات (L) من بينها تأسيس المناطق الحرة.

و من خلال التحليل الذي قام به **Dunning** على مجموعة كبيرة من الدول، و في وضعيات مختلفة بالنسبة للبلد الواحد، من حيث النمو الاقتصادي و حالة ميزانها للاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة، وجد أن هناك علاقة بين وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول و دخلها الوطني، حيث أنه

* (+ تمثل توفر الإمكانية، أما - فهي تعني عدم توفرها).

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

كلما كان البلد متطورا كلما استفادت المؤسسات المحلية من الإمكانيات الخاصة (O) و إمكانيات التدويل (I)، و تمثل الدول الأجنبية بالنسبة لها مواضع استثمارية هامة أين تكون تكاليف الإنتاج أقل، و تتجه هذه المؤسسات أكثر إلى التدويل. أما إذا كان البلد أقل تطورا فإنه لا يكون هناك مؤسسة وطنية قادرة على التدويل، و لكن في المقابل يلاحظ توطن المؤسسات الأجنبية في هذه الدول نتيجة الإمكانيات المقدمة من طرفها كدول مستقبلة و المرتبطة خاصة بضعف تكلفة اليد العاملة.

و بالتالي فإن وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بدرجة توفر الإمكانيات (OLI) في الدولة.

و عموما هناك أربع فترات يمكن من خلالها معرفة وضعية كل بلد، و ذلك حسب ميزان الاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة بالنسبة له ($K_x - K_m$) حيث K_x هي الاستثمارات الخارجة و K_m هي الاستثمارات الداخلة.⁵⁸

و تعتبر هذه الفترات المسار الذي يوضح نشأة الدول الصناعية الحديثة في مجال الاستثمار الدولي، و ذلك انطلاقا من عدم وجود أي استثمار مباشر يدخل أو يخرج بالنسبة للدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أصبحت بصفة تدريجية دول مستثمرة بحيث تتمثل هذه الفترات في:⁵⁹

الفترة الأولى:

هذه الفترة تخص الدول المتخلفة التي لا تعرف الاستثمارات الداخلة و لا الخارجة و لا تملك إمكانيات التوطين و هذا من واقع ضعفها الاقتصادي، و لا تملك أي مؤسسة تتميز بالإمكانيات الخاصة (O) و التدويل (I).

هنا يكون ميزان الاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة منعدما أي:

$$K_x - K_m = 0, K_x = K_m = 0$$

⁵⁸Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, OP CIT, P: 69.

⁵⁹Jean Lois Mucchielli, OP CIT, P: 92.

الفترة الثانية:

هذه الفترة تعرفها الدول النامية و مجموعة من الدول الصناعية الحديثة، و التي هي عموما مستقبلة للاستثمار المباشر مع ميزان سلبي ($K_x - K_m < 0$) وتقدم إمكانيات للتوطين (L) للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتطورة و ليس لشركاتها المحلية الاستفادة من الإمكانيات الخاصة (O) و التدويل (I).

الفترة الثالثة:

تخص هذه الفترة دول كثيرة من الدول المتقدمة و دول صناعية حديثة، بحيث الاستثمارات المباشرة الخارجة ترتفع بشكل متزايد، أما الداخلة فهي في انخفاض مستمر.

الفترة الرابعة:

تمثل هذه الفترة الدول المتطورة حيث يكون: ($K_x - K_m > 0$)، و تتميز شركاتها المحلية بامتلاك الإمكانيات الثلاثة مما يشجعها على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما شركات الدول الأجنبية فيقل استثمارها نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج و صعوبة مواجهة المنافسة.

2- تقييم النظرية:

تعتبر نظرية Dunning إلكترونية لأنها:

- لا ترتبط بتقارب واحد و إنما بالعديد من ذلك.
- تتضمن أشكال التدويل تلك الموجهة نحو العرض و الموجهة نحو السوق أيضا.
- تهتم بكل المعاملات في الخارج.

هذا ما يجعلنا نعتقد أن كل أشكال الإنتاج الدولي لكل الدول يمكن تفسيرها بمجموعة من الشروط، كما أن بعض الإمكانيات المعروضة ليست متساوية و حاضرة في كل الدول و ليست ثابتة بحيث أن الإمكانيات المرتبطة بالملكية أو الخاصة و التدويل و التوطين يمكن أن تتغير خلال السنوات. كما أن إمكانيات الدول المستقبلية تختلف من دولة إلى أخرى و من فترة إلى أخرى بالنسبة لنفس البلد، كما أن هذه الإمكانيات تفقدها المؤسسات عندما تقيم في دول ذات اقتصاد ينمو، لأن تكاليف الإنتاج تتزايد.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

و من بين المفكرين الذين أتموا أعمال **Dunning**، الفرنسي **Mucchielli** (1985) الذي أعد الإطار العام لمحددات الاستثمار الأجنبي الذي يدعى "Analyse synthétique"، حيث تعتمد نظريته على دمج الميزة التنافسية للمؤسسة و الميزة النسبية للدولة الأصلية.

إن يمكن القول أن ميل الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه النظرية يرتبط بالمؤسسات المحلية، التي تمتلك إمكانيات خاصة و إمكانيات مقدمة من طرف أجهزتها الخاصة بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه الدول الأخرى. و لكن لا يمكن اعتبار هذه النظرية كأفضل نظرية بالنسبة للمؤسسة.

و لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل منها تفسير هذه الظاهرة حسب وجهة نظرها في تحقيق الفعالية و التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، و هناك مجموعتان من التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، التفسيرات النظرية التقليدية و التفسيرات النظرية الحديثة، حيث أن:

التفسيرات النظرية التقليدية (الكلاسيكية) ترى أن معظم المنافع المتحصل عليها من الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على المستثمر الأجنبي أو على الشركات متعددة الجنسيات و ليس على الدول المستقبلة له، أي أن الاستثمار الأجنبي لا يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، و ترجع هذه النظرية أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول مما يدفع بالمستثمر إلى اقتحام سوق البلد المضيف للحصول على الفرق الايجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين. أما فيما يخص التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فالنظرية الكلاسيكية ترى بأنها لم تحقق الأهداف المرجوة ذلك لأن الاستثمار الأجنبي يخدم المستثمر.⁶⁰

و تعتمد في ذلك على عدة مبررات أهمها:⁶¹

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية لدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.

⁶⁰ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام، 2003، ص: 44.

⁶¹ يحيوي سمير، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2004، ص ص 48-49.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحويل أكبر قدر ممكن من النتائج و الأرباح المحققة من عمليات الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم، بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يخلق أنماطا جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية.
- تتقل الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدول المضيفة.
- اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الأجر ، و ذلك لما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من أجر عالية مقارنة بالشركات الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية.
- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها، و ذلك من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على دولة أجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات العديد من الضغوطات على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة، و هذا ما يغلق التبعية السياسية.

في حين ترى التفسيرات النظرية النيوكلاسيكية (الحديثة) أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف المحددة، أي أنه لا توجد مباراة من طرف واحد مثلما افترض الكلاسيك بل هي مباراة من نوع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد.

أما فيما يخص العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة فقد كان هناك جدل حول هذا الموضوع، لأن هناك تضارب في المصالح و الأهداف و ذلك كما يلي:

- 1- يجب على الدولة المضيفة في محاولتها لتحقيق أعلى عائد و أكبر منفعة ممكنة أن تحاول فرض العمالة و تساعد على تنمية أسواق العمل.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- و في الوقت ذاته تطلب الشركات متعددة الجنسيات الحد من الإجراءات البيروقراطية، و توفير أحسن الخدمات، و تحسين شروط العمل، و تخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي و التسويقي.

3- إن عدم التطابق بين متطلبات و شروط كل من الطرفين يؤدي إلى اتساع هذه الفجوة، الذي يرتبط ليس فقط بنوع أو طبيعة الأهداف لكل طرف، بل و أيضا بدرجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

و يشير أحد المفكرين الجدد إلى أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدولة المضيفة، و قبول هذه الأخيرة هذا النوع من الاستثمارات ، إنما يعني وجود مصلحة مشتركة بين هذين الطرفين، و نذكر منها أن المستثمر الأجنبي سوف يحصل على الأرباح ، أما الدولة المضيفة فستخلق فرص عمل، تحسن الدخل و ترفع و تحسن الإنتاجية.⁶²

و الجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة و البراهين العملية، حيث نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائما في ارتفاع هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الدول تتنافس لجذب هذا النوع من الاستثمارات بتقديم الضمانات و الامتيازات و التسهيلات اللازمة لمختلف الشركات متعددة الجنسيات.⁶³

⁶² يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

⁶³ قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل وجدنا أن الاستثمارات الدولية تجري إما في شكل استثمار مباشر، و هو الذي يستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع في البلد المضيف، أو في شكل آخر و هو الاستثمار المحفظي، أين يقوم المستثمر بشراء أسهم أو سندات مؤسسة في البلد المضيف لغرض تحقيق عائد أي من أجل المضاربة، و في هذه الحالة ليس له الحق في الرقابة أو الإشراف على هذه المؤسسة، و يبقى معيار (الرقابة و الإشراف) غير دقيق في تعيين الحدود الفاصلة بين الشكلين، بسبب استعمال الدول لعتبات ملكية مختلفة و هناك أيضا من لم يحددها كاليابان.

هناك اختلاف واضح بين مختلف الاقتصاديين و المفكرين حول تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما يؤكد أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، إلا أنه يوجد اتفاق واضح بينهم جميعا على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.

و يكون تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضييفة في أشكال مختلفة، فهو يتخذ إما صورة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو في صورة الاستثمار المشترك، و هذه الأشكال هي متوقفة على سياسات الدولة المضييفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية.

ومن خلال النظريات المفسرة له و التي تعتمد على بنية الأسواق، يفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات، و التي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد الأجنبي، و ذلك من أجل نمو و تطوير هذه المميزات.

في حين نجد أن النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة، تفسر قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الربح و تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها و غزو الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة لنظرية الإنتاج الدولي، فيرتبط قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإمكانيات الخاصة لهذه المؤسسات و الإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه الدول الأخرى لها.

**الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو
الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي
المباشر**

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

تسود في عصرنا هذا فكرة أن النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات، فكلما كانت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تنشط فيها محفزة و شفافة، كلما زادت حظوظها في تولى مراتب أعلى في سلم الترتيب العالمي. و يتقدم البلد أو يتأخر حسب التغيرات الإيجابية أو السلبية المسجلة من طرف هذا البلد.

و نظرا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الرفع باقتصاديات الدول، اتجهت مختلف دول العالم إلى محاولة اجتذاب هذه الاستثمارات إلى مواطنها، و الاستفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية، و ذلك من خلال القيام بجملة من الإجراءات المحفزة لدخوله، و نتيجة لذلك عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا من حيث الحجم و الانتشار، و أصبح يغطي الكثير من الدول خاصة الدول النامية، ليشكل بذلك أكبر مكون لتدفقات رؤوس الأموال إلى دول العالم.

و بناء على ما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي أولا، ثم إلى تطور الاستثمارات الأجنبية المباشر عبر العالم.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره أساس رقي و تقدم المجتمعات، بالإضافة إلى تحديد الفرق بينه و بين مفهوم التنمية الاقتصادية، ثم سنتناول النمو الاقتصادي في الفكر الاشتراكي و الفكر الرأسمالي.

المطلب الأول: ماهية و مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

يميل بعض الاقتصاديين إلى استعمال مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية بمعنى واحد، و من خلال هذا المطلب سوف نوضح الاختلاف بينهما، و ذلك من خلال تحديد مفهومهما.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

النمو في علم الاقتصاد هو الزيادة في القدرات الإنتاجية للمجتمع، و التي تنعكس على زيادة الدخل الوطني، و هي زيادة غير مرهونة بإرادة فاعلة و لا تقع نتيجة لاستخدام المزيد من الموارد الطبيعية، أو هي محصلة لاستخدام المزيد من المعرفة العلمية و التطبيقات التكنولوجية لما هو متاح من هذه الموارد.¹ و لا يختلف المعنى الاصطلاحي للنمو الاقتصادي في المعاجم الأجنبية عنه في المعاجم العربية، فهو يعني عندها نمو نصيب الفرد في الناتج الوطني من السلع و الخدمات اللازم للطلب النهائي، و للنمو معدل يسمى بمعدل النمو السنوي (Annual Growth Ratio)، و هو عبارة عن نسبة مئوية زائدة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع عن السنة السابقة، و هذه النسبة لا ترتبط باستخدام الموارد الطبيعية بل بكيفية استخدام المتاح منها على نحو أفضل، و ذلك عن طريق استخدام التقنيات الحديثة مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة التي تقول: "جودة الاستثمار أو كفاءته يمكن أن تحقق عائدا أفضل من كميته".² كما أن النمو يمكن أن يحدث أيضا بسبب الزيادة التدريجية أو المفاجئة في أحد الموارد الطبيعية، كتفجر النفط في بلد ما مثلا.³

¹ محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، التطور الاقتصادي لإمارة دبي- دراسة لتجربة دبي التنموية، أكاديمية شرطة دبي، سلسلة الدراسات التخصصية، دبي، 2005، ص: 94.

² نفس المرجع، ص: 95.

³ سعيد الحضري، الفكر الاقتصادي العربي في النمو - انتقاده من العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص: 4.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

التنمية هي زيادة الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل الوطني و متوسط الدخل الفردي، و تتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج و عناصره، و تحقيق هذه التنمية يستلزم القضاء على التخلف الاقتصادي، فالتنمية هي عملية تحطيم التخلف و القضاء عليه، و هذا ما يحتم معرفة الظاهرة التي نحاول القضاء عليها.⁴

و يقول الدكتور رفعت المحجوب أن: "الفقر يوجد في دول بها موارد طبيعية و بشرية و مالية غير مستغلة، وأنه إذا لم توجد موارد طبيعية و بشرية و مالية معطلة (و هذا افتراض نادر) فلا مجال للكلام عن تنمية اقتصادية في هذه الدولة، ذلك أن التنمية الاقتصادية تهدف أساساً إلى استغلال الموارد المعطلة و رفع مستوى المعيشة".⁵

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية.

لعل التشابه بين المصطلحين يرجع إلى أن كليهما يرتبط بقضية التخلف و التقدم، و كل منهما يشتمل على جوانب متعددة من جوانب المجتمعات البشرية، و بالتالي فإن رجال الاقتصاد و السياسة و الجغرافيا و الاجتماع معنيون بهذين المصطلحين و لكل واحد من هؤلاء وجهة، و لهذا فقد انقسمت آراء المفكرين الاقتصاديين حول طبيعة الاختلاف بين النمو و التنمية إلى وجهتين هما كالتالي:

1- الاختلاف هو اختلاف في الدرجة:

إذا كانت الاقتصاديات المتخلفة مجالاً لوضع نظريات التنمية الاقتصادية و كانت الاقتصاديات المتقدمة مجالاً لوضع نظريات النمو، فإن البعض لا يرى في مصطلحي التخلف و التقدم تعبيراً عن جوهر النظام الاقتصادي السائد في الدولة، و إنما هو تعبير عن تدرج نسبي على سلم الارتقاء (الاجتماعي) وفق معايير محددة، و وفق هذا التصنيف يمكن ترتيب جميع المجتمعات على سلم صاعد و تصبح الفروق بين بلد و آخر فروقا كمية في الدرجة.

⁴ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006، ص ص

83-84.

⁵ رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1991، ص: 46.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لكن هناك من يستخدم معيار متوسط دخل الفرد كمقياس لتحديد درجة التقدم أو التخلف (المؤسسات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي)، و في نفس الوقت تضع الدول النفطية ذات الدخل المرتفعة و كذا دول النمرور الآسيوية في عداد الدول النامية و ليس الدول المتقدمة، و في الوقت الذي يفوق فيه متوسط دخل الفرد في تلك الدول متوسط دخل الفرد في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا و هذا يعني أن هناك خلطا بين مصطلحي النمو و التنمية.⁶

و يرى **SOLOW*** في نموذجه أن هناك تقارب في مستويات النمو عند انتشار التقدم التقني في العالم، و هناك تقارب آخر في معدل نمو متوسط دخل الفرد الذي يحدث عندما تتشابه معدلات الادخار و معدلات النمو، و ذلك كله طبقا لمعطيات النموذج النيوكلاسيكي الذي يقتضي بأن تلتحق البلدان الأكثر فقرا بالبلدان الأكثر تقدما لكون إيرادات رأس المال متناقصة.⁷

2- الاختلاف هو اختلاف جوهري:

هناك بعض الآراء التي تقول بأن لكل من النمو و التنمية نظريات خاصة، و إن كان التأثير بينهما متبادل، مع الاعتراف بأسبقية نظريات النمو في الوجود، بحيث أيدها آدم سميث منذ ظهور المدرسة الكلاسيكية، أما نظريات التنمية فظهرت منذ الحرب العالمية الثانية و بالتالي انقسم العالم إلى قسمين، نام و متقدم. و إذا كانت الدول المستقل حديثا قد ورثت مشاكل التضخم و البطالة و استنزاف الثروات الطبيعية فإن الأفكار الكينزية فتحت الطريق أمام دور أكبر للحكومات في عمليات التنمية الاقتصادية، و أخضعت نماذج النمو التي كانت سائدة إلى مناقشات فكرية واسعة، و لعل أهمها و أشهرها تلك التي عرفت بنموذج **(Domar- Harod)***، و هي نماذج تقوم على افتراض أن هناك معدلا مستقرا للعلاقة بين رأس المال/ الناتج، و بناء على ذلك فإن نمو الاقتصاد الوطني يتوقف على حجم الاستثمار من ناحية و على هذا معدل من ناحية أخرى، فضلا عن المؤشرات الاقتصادية الجديدة التي ظهرت في مجال قياسات التقدم الاقتصادي، مثل مؤشر الدخل و معدل النمو في الدخل الفردي و استخدام النماذج

⁶ محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

*SOLOW: اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل و أستاذ بجامعة MIT بالولايات المتحدة الأمريكية.

⁷ عبد الباسط وفا، نظريات النمو الذاتي- دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 18.

*Domar- Harod: اقتصاديان أحدهما أمريكي و الآخر بريطاني، درسا محددات النمو و توصلا إلى نفس النتائج و لكن بطريقتين مختلفتين، فالأول استخدم الزمن المستمر (المعادلات التفاضلية) و الثاني استخدم الزمن المتقطع (معادلات الفروق).

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرياضية فيما يعرف بجداول المنتج/ المستخدم (In put\ Out put) أو البرامج الخطية أو تطور الحسابات الوطنية أو الإحصاءات.⁸

و منه يمكن القول بأن النمو ظهر منذ عهد آدم سميث، إلا أن التنمية برزت بعد الحرب العالمية الثانية و قيام ثورات التحرر و الاستقلال و ظهور ما يسمى بدول العالم الثالث. حيث أصبح الكلام عن التنمية الاقتصادية قبل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: النمو في الفكر الاقتصادي.

لقد اهتم المفكرون الاقتصاديون منذ عهد آدم سميث و حتى كينز بالنمو الاقتصادي، و حاول أغلبهم خلال هذه الفترة التاريخية الوصول إلى القوى الدافعة له، و لقد تأثرت أفكارهم بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة آنذاك، و سنتعرض فيما يلي إلى النمو الاقتصادي في الفكر الرأسمالي و النمو الاقتصادي في الفكر الاشتراكي.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الرأسمالي.

لقد تبلور الفكر الرأسمالي على أيدي آدم سميث و ذلك في نهاية القرن السابع عشر، إلا أن سماته بدأت منذ نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر على أيدي مدرسة التجاربيين، ثم جاءت بعدها مدرسة الطبيعيين **Physiocrates** و التي كان مؤسسها كيناي **Quesnay** ثم جاءت بعدها المدرسة الكلاسيكية بمؤسسها آدم سميث (1723-1790) فالمدرسة النيوكلاسيكية بزعامة ألفريد مارشال.

و قضية النمو الاقتصادي شغلت أذهان الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ بداياته على النحو الذي أشرنا إليه، و ظهرت العديد من النظريات منها ما تعلق بقضية النمو و منها ما تعلق بقضية التنمية الاقتصادية كنظرية الدفعة القوية Bige Bush التي أكدها **Rodan***، و يقصد بها دفعة قوية من الجهود و التضحيات و الاستثمارات بحيث تبذل في نفس الوقت، في حين أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة، فهي لا تؤدي إلى النمو اللازم في البنيان الاقتصادي و لا تمهد الطريق إلى التنمية، و بالتالي يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الأساسية التي يمكنها دعم التنمية.

⁸محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 104.
*Rodan: أستاذ الاقتصاد المطبق بجامعة (Aix-Marseille).

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و هناك أيضا نظرية النمو المتوازن التي أكدها **Nurkse***، و التي تتوافق مع نظرية الدفعة القوية، و تتمثل في تنفيذ عدد كبير من المشاريع في أنواع متعددة و متباينة تنفذ في نفس الوقت، الأمر الذي يساهم في خلق الطلب على منتجات المشاريع المنفذة و هذا ما يساعد على توسيع نطاق السوق، و بالتالي تدعيم إمكانية نجاح جميع المشاريع و من ثم تحقيق التنمية، أي أن النمو المتوازن يتطلب استثمارات كبيرة يمكن أن تدعم بالاستثمار لأجنبي المباشر.

و هناك أيضا نظرية النمو غير المتوازن و التي أكدها **Hirshman****، و التي تنص على تنمية قطاع على حساب قطاع آخر.

و سنتعرض فيما يلي إلى النمو الاقتصادي في كل من المدرسة الكلاسيكية و عند كينز و في المدرسة النيوكلاسيكية.

أولاً: النمو الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية.

إن المدرسة الكلاسيكية هي مجموعة من الأفكار و المبادئ و النظريات التي قام بوضعها كل من آدم سميث، مالتس، دافيد ريكاردو، جان باتست ساي و جون ستيوارت ميل و غيرهم. و فيما يلي سوف نتطرق إلى النمو الاقتصادي عند كل من آدم سميث و ريكاردو و مالتس.

1- النمو الاقتصادي عند آدم سميث Adam Smith*** (1723 - 1790):

حسب آدم سميث فإن العمل بأنواعه (زراعي أو صناعي أو تجاري) هو العنصر الأساسي في الإنتاج، و مصدر قوته هو تقسيمه و التخصص فيه، فعن طريق نظرية تقسيم العمل و التخصص فيه يقوم الإنتاج المنظم و تزداد الإنتاجية، و هو يرى أن تقسيم العمل يتوقف على عاملين أساسيين هما:⁹

أ- تراكم رأس المال: ترتبط فكرة تقسيم العمل و التخصص فيه بوجود حجم كبير من الاستثمار في المعدات و الآلات الرأسمالية (الإنتاجية)، و هذا ما يمكن من إجراء تقسيم للعمل على نحو واسع، و هذا ما يتبعه الحاجة إلى زيادة عدد العمال نظرا لزيادة فرص العمل، و تراكم رأس المال

*Nurkse: أستاذ الاقتصاد بمعهد الدراسات العليا بأمريكا.

**Hirshman: أستاذ بجامعة (Princeton) بالولايات المتحدة الأمريكية.

***Adam Smith: اقتصادي اسكتلندي، مؤسسة المدرسة الكلاسيكية و مذهب الحرية الاقتصادية.

¹ محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 111- 112.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحدث عند قيام الأفراد و الشركات بادخار جزء من دخولهم و أرباحهم، و توجيه هذا الادخار لإنتاج السلع الإنتاجية على حساب السلع الاستهلاكية. أي أن آدم سميث يشجع الادخار و يعتبره وسيلة لتحقيق تراكم رأس المال ، و بذلك تزداد الطاقة الإنتاجية و يتحقق النمو.

ب- حجم السوق (سعة السوق): إن زيادة حجم السوق تؤدي إلى الزيادة في إمكانية تقسيم العمل، و على العكس من ذلك فإن ضيق حجم السوق يؤدي إلى نقصان الطلب و بالتالي عدم استيعاب كافة ما ينتج من السلع و الخدمات في ظل التخصص و تقسيم العمل. و يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي يزداد إلى أن يصل إلى نقطة معينة تقف عندها عملية تراكم رأس المال، و هذه النقطة حسب رأيه هي ندرة الموارد الطبيعية.

2- النمو الاقتصادي عند ريكاردو *Ricardo (1772 - 1823):

يرى ريكاردو أن زيادة عدد السكان لا تقابله زيادة مماثلة في الإمداد بالطعام، و هذا ما يؤثر على مستوى النمو الاقتصادي و يؤدي إلى وقوع ركود اقتصادي. و يرى أيضا أن طبقة الرأسماليين هي المسؤولة وحدها عن النمو الاقتصادي، فهي تدخر من أرباحها ثم تستثمر هذا الادخار في عملية تراكم رأس المال و التي هي عنصر فعال في النمو الاقتصادي، أما الطبقة العمال و طبقة ملاك الأراضي الزراعية فيستهلكون كل دخولهم، و بالتالي فهم لا يساهمون في عملية النمو الاقتصادي، كما أنه لا يمكن نقادي وقوع الركود الاقتصادي، إلا أنه يمكن تأجيله و ذلك بطريقتين هما:

- التقدم الزراعي و ذلك عن طريق تحسين التربة أو استخدام التقنيات، الأمر الذي يؤخر ظهور قانون تناقص الغلة، و هي عملية بطيئة تحتاج إلى وقت.¹⁰
- تحرير التجارة الخارجية لأن في ذلك تشجيع المجتمعات على استغلال الموارد المتوفرة و إمكانية تطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل مما يزيد من الناتج الكلي و بالتالي تحقيق النمو.¹¹

3- النمو الاقتصادي عند مالتس *Malthus (1766 - 1843):

كانت أفكار مالتس من أفكار سميث و ريكاردو، إلا أنه ركز على بعض النقاط نذكرها فيما يلي:

*Ricardo: اقتصادي بريطاني، اهتم أساسا بمشاكل القيمة و النقد و التجارة الخارجية.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 114.

¹¹فتح الله و لعلو، توزيع المداخل- النقود و الائتمان، الطبعة الأولى، دار الحدائق، بيروت، 1981، ص: 12.

*Malthus: اقتصادي و فيلسوف بريطاني، تخصص في علم اللاهوت، أهم كتاب له "بحث في مبدأ السكان".

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

- سيطرة نظرية السكان على تحليلاته و أفكاره المتعلقة بالنمو الاقتصادي في المجتمع، حيث رأى أن النمو لن يدوم طويلا مع زيادة السكان، فالطلب على العمال يتوقف على معدل تراكم رأس المال، و نتيجة لتزايد عدد السكان بنسبة كبيرة مقابل الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع حيث قال " السكان يزدادون بمتتالية هندسية و الموارد بمتتالية حسابية "، فتحدث حالة تناقص الغلة التي تتغلب على التقدم الفني أو التقني، و من ثم ينتهي بالمجتمع إلى حالة الكساد.
- هاجم مالتس قانون ساي " العرض يخلق الطلب"، حيث وضح العلاقة بين الطلب الفعال و كل من الادخار و الاستثمار، فحسب قانون ساي فإن الادخار هو عبارة عن طلب السلع الرأسمالية، أي أن الادخار يساوي الاستثمار، و لكن مالتس أوضح بأن الادخار يعني عدم الاستهلاك و هذا في حد ذاته يعني قلة في الطلب، و بالتالي انخفاض في الأرباح ثم قلة في الاستثمار.

و من هذا المنطلق نادى مالتس بما يسمى "بالميل الحدي للادخار"، أي أن هناك حد معين من الادخار يحتاج إليه المجتمع لتمويل الاستثمارات، فإذا ارتفع الادخار إلى مستوى أعلى من هذا الحد فإن الطلب يتأثر بحيث ينتج عن ذلك خلل في الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: النمو الاقتصادي عند كينز.

لقد أعطى كينز دورا فعالا للدولة في النشاط الاقتصادي، و ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية، و لقد اهتم في تحليله بنفسير القوى و العوامل التي تحدد مستوى الدخل، و اعتمد على نظرية الطلب الفعال، كما قدم عدة مقترحات من شأنها دفع عملية النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المنظمين على الاقتراض و منه يزداد حجم الاستثمار و أيضا الطلب الكلي الفعال.
- العمل على رفع الميل الحدي للاستهلاك.
- زيادة الإنفاق العام من خلال الموازنة العامة للدولة، و له في ذلك نظرية خاصة بالعجز المقصود أو تمويل الموازنة العامة للدولة بالعجز.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و الطلب الفعال عند كينز هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل الوطني و حجم العمالة، كما أنه يشتمل على الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار و يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك PMC .

فكلما زاد التغير في الدخل (ΔY) يزيد التغير في الاستهلاك (ΔC) ، و لكن نسبة الزيادة في الدخل أكبر من نسبة الزيادة في الاستهلاك.

أي: $\Delta C < \Delta Y$ ، و هو ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك.

و يمكن تلخيص ما سبق في:

$$C=f(Y): \Delta C < \Delta Y \wedge PMC = \Delta C / \Delta Y \rightarrow 0 < PM < 1.$$

و يرى كينز أن الاستثمار يؤثر على الطلب الفعال*، حيث يعتمد على عنصرين هما سعر الفائدة من جهة، و الكفاية الحدية لرأس المال من جهة أخرى، فمع انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاقتراض من أجل الاستثمار، لكن ذلك لن يحدث إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتناقص بمعدل أسرع من الانخفاض في سعر الفائدة، ففي حالة التوقعات سيئة بالنسبة للأرباح، فإن الكفاية الحدية لرأس المال تهبط هبوطا كبيرا و هذا ما سيخفض حجم الاستثمار حتى و لو كان سعر الفائدة منخفضا، لأن انخفاض هذه الأخيرة في حالة عدم التأكد من فرص الربح في المستقبل سيؤثر تأثيرا كبيرا على نفسية المستثمر الخاص، بحيث يجعله يتوقف عن الاستثمار، و من هنا نستنتج أن الكفاية الحدية لرأس المال لها تأثير كبير على الاستثمار أكبر من تأثير سعر الفائدة.

ثالثا: النمو الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية.

يعتبر كل من سعر الفائدة و التطور التكنولوجي في الفكر النيوكلاسيكي وسيلة فاعلة في زيادة الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة التدرج في تحقيق هذا النمو، و الاهتمام بالتجارة الخارجية مع تطبيق مبدأ الحماية للصناعات الوليدة، كما أن الفكر النيوكلاسيكي يعترف بدور الدولة في إقامة التوازن بين الصالح العام و الصالح الخاص، من خلال برنامج الرفاهية الاقتصادية على النمو الذي أخذت به ألمانيا في عهد بسمارك.

*الطلب الفعال: هو ذلك الطلب الذي له كل الفعالية في تحريك النمو و التوظيف و الناتج الداخلي الخام.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و فيما يلي بعض آراء مفكري المدرسة النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

1- رأي كندلبرجر **Kindleberger***: يرى هذا المفكر أن النمو يعني إنتاجاً أكثر من خلال مدخلات أكثر كفاءة، أي أن الزيادة في الإنتاج قائمة على الزيادة في إنتاجية الوحدة من المدخلات، بينما تتصرف التنمية إلى ما هو أبعد من ذلك حيث تنطوي على تغيير في الهياكل الإنتاجية و تخصيص في المستلزمات بحسب القطاعات.

2- رأي شومبيتر **J- Shumpeter****: إن أفكاره مبنية على عدم وجود مبدأ الغلة المتناقصة التي يمكن التغلب عنها، و عدم وجود الظلم الاجتماعي نتيجة لسوء توزيع الدخل، و يرى أنه لتحقيق النمو الاقتصادي يجب أن يكون هناك المنظم، و هو ليس بالإداري العادي و ليس بالضرورة صاحب رأس المال، و إنما هو ذلك الذي يقدم على إدخال طرق و أساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج و التوليف بينهما و بذلك إحداث الابتكارات التي تلعب دوراً بارزاً في التقدم الفني، أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، و تعمل على تغيير دالة الإنتاج التي تقود إلى زيادة الناتج الكلي. و قد قسم شومبيتر الاستثمار إلى نوعين:¹

أ- استثمار استقلالي: و يرتكز على الابتكارات التي يقوم بها المنظمون، و الذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي.

ب- استثمار تبعي: و هو ذلك الاستثمار الذي يتم تمويله من خلال الأرباح (الادخار).

كما أكد شومبيتر أن تنوع سبل الاستثمار من شأنه أن يزيد في الناتج الكلي.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاشتراكي.

لقد تنبأ شومبيتر- و هو من أنصار الفكر الرأسمالي - بزوال هذا النظام لا محالة و أنه سيتترك مكانه للنظام الاشتراكي حتماً، على أساس أن النظام الرأسمالي قد أهمل الجوانب الاجتماعية و السيكولوجية فيه، و خسر ثقة الجماهير، و لعل هذا الرأي هو نتيجة لقراءته التاريخية للمفكرين الرأسماليين و الماركسيين، و لكن سبقه إلى هذا النقد للنظام الرأسمالي المفكرين و الفلاسفة الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم الاشتراكيون و هم: كلود هنري، سان سيمون (1760-1825)، شارل فورييه (1773-1832)،

* Kindleberger: أستاذ هولندي في الفترة (1910-2003).

** J- Shumpeter: اقتصادي نمساوي عاش في الفترة (1883-1950)، له أبحاث في نظرية النمو.

¹ محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

لويبلان(1811-1882)، بيير بردون، فرديناند لاسيل(1825-1964)،لود فيج فويرباخ(1804-1872)، و جاء على رأس هذه الكوكبة كارل ماركس(1818-1883)، و الذي أقام تحليله الاقتصادي على نظريات متعددة منها:

- نظرية القيمة في العمل.
- نظرية فائض القيمة.
- ميل معدل الربح إلى التناقص.
- تراكم رأس المال المتزايد و مركزيته المتزايدة.

و تشير وقائع التاريخ إلى أن النظام الاشتراكي خرج إلى حيز الوجود مقيماً دعائمه على الجوانب الاجتماعية و السيكولوجية التي نبه إلى أهميتها شومبيتر، و أخذ المد الاشتراكي في اجتياح أركان المعمورة و لم يسقط إلا في مطلع تسعينات القرن الماضي، و لكن النظام الرأسمالي لم يسقط، و قد قام النظام الاشتراكي على مبدأ التخطيط المركزي ، بينما يأخذ النظام الرأسمالي بمبدأ اقتصاد السوق.¹⁵

و مما لاشك فيه أن الفكر الاشتراكي قد تطرق إلى كافة النظريات الاقتصادية، و لكن ما يهمننا منها هو رأيه في النمو الاقتصادي، و هنا نجد أن الفكر الاشتراكي ينطلق من قناعة مفادها أن الاقتصاد نوعان:

16

- اقتصاد مخطط تتبعه الدول الاشتراكية.
- اقتصاد عشوائي تتبعه الدول الأخرى التي تسود فيها النظم الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و هي نظم تصاحبها البطالة و الأزمات و التضخم، و المشكل في ذلك هو أن هذه النظم تختلف فيها الأهداف و تتعارض فيها مصلحة الملاك، و يستدلون في ذلك بأنه عندما وقعت أزمة الكساد العظيم في عام 1929 كان مركزها في بورصة نيويورك ثم تداعى لها كل اقتصاد العالم فيما عدا الاقتصاد السوفياتي الذي كان قد بدأ بفكرة التخطيط المركزي، و التي تمكن من خلالها من اتخاذ الخطوات في الوقت المناسب للتسوية بين زيادة الدخل و القدرة على

¹⁵محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، صص135- 136.

¹⁶ نفس المرجع، ص: 138.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلبية ما تثيره هذه الدخول من طلب متزايد، مع التشغيل الكامل لكل المواطنين القادرين على العمل و تثبيت الأسعار.

و يرى أنصار الفكر الاشتراكي أن الاقتصاد المخطط هو اقتصاد متوازن، و أن إمكانية قيام هذا الاقتصاد لا تتوقف على مجرد الإرادة أو الرغبة و إنما تتوقف على سبب موضوعي هو طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي. و يجب أن تكون هناك قدرة للمشاركين في وضع الخطط و تنفيذها، حتى لا تقع الدولة الاشتراكية في فشل اقتصادي. فبقدر تعليمهم و بقدر خبرتهم و ذكائهم يكون مستوى أدائهم.

و فيما يخص نظريات النمو في الفكر الماركسي فإن البعض يرى أن هذا الفكر لم يتعرض لها بصفة خاصة، و إنما تعرض لها بمناسبة هجومه على النظام الرأسمالي، فعلى سبيل المثال يرى الفكر الماركسي أن إدخال الآلات في الصناعات الحديثة يقلل من الطلب على العمال و يزيد مما يسميه ماركس بالجيش الصناعي الاحتياطي، و بذلك يصبح أمام إنتاج مفرط في وقت ينقص فيه الاستهلاك بفعل البطالة التي تسببت فيها الآلة، أو على الأقل بسبب بقاء الأجور عند مستوى منخفض، و عندئذ يتجه الاقتصاد نحو الركود لانخفاض معدل الربح، و بالتالي يضعف الاستثمار و عندئذ تظهر البطالة و ينخفض الإنتاج و تقع الأزمة.

و يرى المفكر الاشتراكي سكوروف **Skorov*** أن النمو الاقتصادي هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العفوية.¹⁷

*Skorov: اقتصادي أوكراني له جنسية روسية ولد سنة 1927.

¹ محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم و في الدول النامية والدول العربية.

لقد سعت الكثير من دول العالم إلى تشجيع الاستثمار و استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن له دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول و أيضا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و زيادة القدرات الإنتاجية للدولة، و يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، ثم مر بعد ذلك بمراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية و الاقتصادية، مما أثر في حجمه و طبيعته و هيكله، و فيما يلي سنتطرق إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم و في الدول النامية و الدول العربية.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم.

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورات ملحوظة، و التي سنتعرض لها من خلال تقسيم الفترات حسب أهمية كل فترة، و ذلك كما يلي:

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية من 1850 إلى 1914 "السيادة البريطانية":

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تطورا ملحوظا، و ذلك ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ أنه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية خاصة في ألمانيا و اسبانيا، و قد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية و على وجه الخصوص بريطانيا.

و لقد كانت الهيمنة المتزايدة للقروض البريطانية في الخارج، والدور الكبير الذي لعبته هذه الدولة في التمويل الدولي و اعتبارها كسوق أساسية من بين أهم أسباب تسريع تدويل الاقتصاد البريطاني من 1850 إلى غاية الحرب العالمية الأولى.¹⁹

¹⁹ Michel Delapierre, christian Milleli, Les firmes multinationales, librairie vebert, Paris, 1995, P:68.6

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لقد امتلك البريطانيون فروعاً متخصصة في استغلال المواد الأولية خارج الحدود، و مثال هذه الفروع نذكر: لفر (Lever) في الزيوت النباتية، كادبري (Cadbury) في الكاكاو، دانلوب (Dunlop) في المطاط.²⁰

و قد تركز هذا النوع من الاستثمارات في المستعمرات الانجليزية و في الدول النامية، و مثل ذلك حصل مع المنتجات الزراعية بالنسبة للاستثمارات المباشرة، حيث نجد مثلاً السكر في كوبا، الموز في كوستاريكا، الشاي في سيلان، المطاط في ليبيريا، و كان التسيير بواسطة فروع أجنبية للشركة الأم الموجودة في البلد الأصلي.

كما كان البريطانيون نشطين جداً في عمليات التنقيب و استغلال المناجم، فكانت مناجم الذهب و الماس في إفريقيا و جنوب أمريكا، أما أغلبية مناجم ماليزيا و بوليفيا فقد كانت تحت أيدي البريطانيين، في حين كانت الاستثمارات في الأنشطة الصناعية محدودة و ذلك راجع إلى المخاطر المرتفعة إلى جانب صعوبة التسيير، غير أنها أخذت في الاتساع خلال العشرية التي سبقت الحرب العالمية الأولى، و مثل ذلك مصانع غزل القطن في الهند و معامل صناعة الحديد و التعدين بالإضافة إلى مصانع الورق بكندا و روسيا.²¹

و بالتحديد القطاعي للاستثمارات نجد أن حوالي 55% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت في المواد الأولية، و 20% في السكك الحديدية، و 15% في المنتجات الصناعية و 10% في الخدمات. كما نجد أن الجزء الأكبر من القطاع الصناعي متركز في البلدان الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.²²

و نلاحظ خلال هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا التنوع في حركة رؤوس الأموال، و ذلك بإدارتها لوحدها لحوالي 50% من هذه الاستثمارات، و الشكل التالي يبين ذلك:

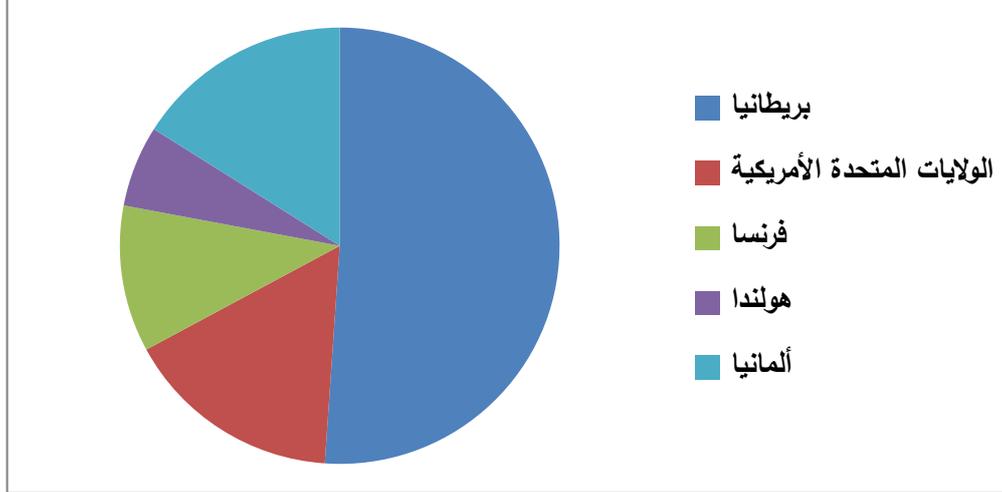
¹Bruno Desgardin, Le nouvel environnement international, édition Dunod, 1997, P:172.

²¹Michel Delapierre, christian Milleli, OP CIT, P:38.

²²Jean Louis Muchielli, Relations économique internationales, Hchette Livre, Paris, 1994, P: 28.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (2-1): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج لأهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية.



المصدر: Des firmes multinationales pour un marché mondial, revue d'alternative économiques, N°42, 4^{ème} trimestre, 1999, p: 55.

عمليات تحويل النسب:

فرنسا: $11 = 100/360 \times 39$.

بريطانيا: $51 = 100/360 \times 183.6$.

هولندا: $6 = 100/360 \times 21.6$.

الولايات المتحدة الأمريكية: $16 = 100/360 \times 57.6$.

ألمانيا: $16 = 100/360 \times 57.6$.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الحربين (1914-1945) "انحطاط أوروبا":

لقد تأثرت مختلف مقومات الاستثمار المباشر في الخارج أثناء الحرب العالمية الأولى و في السنوات التي تلتها، و ذلك بسبب الاضطرابات التي سادتها خاصة الأزمة الكبرى في سنة 1929، حيث أنها غيرت السياسات الحكومية، و مواقف أصحاب رؤوس الأموال.²³

حيث تقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية، كما وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل نفقات الحرب، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم

²³Alain Samuelson, Economie internationale, presses universitaires de Grenoble, France, 1993, p: 41.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الشركات البترولية و في مناجم الذهب و المعادن الأخرى و في مزارع المطاط خاصة في ماليزيا، و نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية في الخارج، فقد تم نصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة.²⁴

و رغم الصعوبات التي عرفتها هذه الفترة خاصة فترة الثلاثينات بعد الأزمة العالمية لسنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع و هذا راجع إلى الصعود التدريجي و القوي للشركات الأمريكية، فقد عرفت هذه الشركات كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حسابهم، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20% إلى 28%، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% إلى أقل من 40%، و تدهورت حصة ألمانيا من 10.5% من المخزون العالمي إلى 1.3%.²⁵

أما فيما يخص حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها الدول النامية فقد كانت دائما في الارتفاع و بقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات، أما اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم و شكلت منطقة تجمع آسيوي يضم بعض البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، لتضاعف بداخلها تحويلات رؤوس الأموال حتى تضمن تزويدها بالموارد المنجمية و الطاقوية.²⁶

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1945-1978) "السيادة الأمريكية و تحول الدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر":

لقد تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا خلال سنوات الستينات و السبعينات، فحسب المعطيات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)، ارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار، و على غرار السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى خاصة فترة العشرينيات و الثلاثينات، و التي تميزت باشتداد المخاطر التجارية و السياسية، فقد شهدت السنوات التي عقيت الحرب العالمية الثانية نشوء البنك العالمي و

²⁴Michel Delapierre, christian Milleli, OP CIT, P: 41.

²⁵Des firmes multinationales pour un marché mondial, Revue d'alternatives économiques, n°42, 4^{ème} trimestre, 1999, P: 54.

²⁶Bruno Desgardin, OP CIT, P:174.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

صندوق النقد الدولي و الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و أيضا سياسة دولية لمصلحة الأنشطة الاقتصادية في الخارج.²⁷

و لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع، و بعدما كانت بريطانيا هي الرائدة في هذا النوع من حركات رؤوس الأموال تجاوزتها الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح هي المسيطر على هذه الظاهرة و أول بلد مستثمر في الخارج، حيث ارتفع حجم استثماراتها من 7مليار دولار في 1946 إلى 54مليار دولار في 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار في 1968، و في المقابل 30مليار دولار لبريطانيا، و 10 مليارات لفرنسا و 5 مليارات لجنوب إفريقيا في نفس السنة. أما على مستوى البلدان المستضيفة فقد تطورت الوضعية من اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية إلى البلدان المتطورة، حيث لم تستقبل البلدان النامية سوى 30% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الفترة 1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي هذه الاستثمارات. و لقد تزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية و الأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية، ففي 1960 تم انجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي و بريطاني في القطاع الصناعي مقابل ربع الاستثمارات في 1938، بالإضافة إلى الاستثمارات في القطاع البترولي خاصة عمليات التحويل و التكرير لاسيما في أوروبا.²⁸

و في نهاية 1970 تغيرت أيضا أوضاع الدول النامية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط أصبحت بلدانا مستثمرة، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية كالأرجنتين و البرازيل و كوريا الجنوبية و الهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج، و التي اتجهت نحو البلدان المجاورة غير أن حجم الاستثمارات المباشرة لديها استمر في الانخفاض، و ذلك بسبب وقف الاستثمار في الموارد الطبيعية و الخدمات العمومية، بينما أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة لجذب هذا النوع من حركات رؤوس الأموال.²⁹

²⁷Jean Louis Muchielli, OP CIT, P: 28.

²⁸IBID, P: 29.

²⁹Michel Delapierre, christian Milleli, OP CIT, P: 49.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: عشرية الثمانينات و مطلع التسعينات "اتساع دائرة التدويل":

تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بشكل ملحوظ خاصة منذ 1985، غير أن ذلك تركز أساسا في البلدان المتقدمة التي أصبحت مصدرة للاستثمارات المباشرة ب: 97%، في حين استقبلت أكثر من 75%، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية الخارج منها، حيث قدر الاستثمار الداخل ب: 329مليار مقابل 327مليار دولار الاستثمار الخارج. غير أن هذه الوضعية لم تستمر كثيرا، إذ انخفضت التدفقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، لترتفع في المقابل مخرجاتها من هذا الاستثمار.³⁰

كما شهدت نهاية عشرية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الاستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 ب: 8.5مرة، و على خلاف سنوات السبعينات التي تركزت فيها معظم استثمارات في البلدان النامية و لاسيما الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الحقبة توطن معظم استثمارات اليابان في الدول المتقدمة، و على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بنسبة 31%، و بالمقابل استضاف اليابان نسبة قليلة جدا و التي قدرت في 1985 ب: 1%. و قد كان تطور الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات، و في 1992 امتلك اليابان 16 شركة من بين 100 أكبر شركة متعددة الجنسيات مما جعله يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت 29 شركة.³¹

و قد تميزت هذه الفترة أيضا بتدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و 1986 من 60مليار دولار إلى 119مليار دولار، و بعدما كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر ب: 25% من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و 20% الستينات وصل إلى 43% خلال هذه الحقبة.³²

و فيما يلي شكل يمثل نسبة تطور مخزون الاستثمارات المباشرة في الدول الخمس الأكثر تصنيعا في العالم و هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا و اليابان.

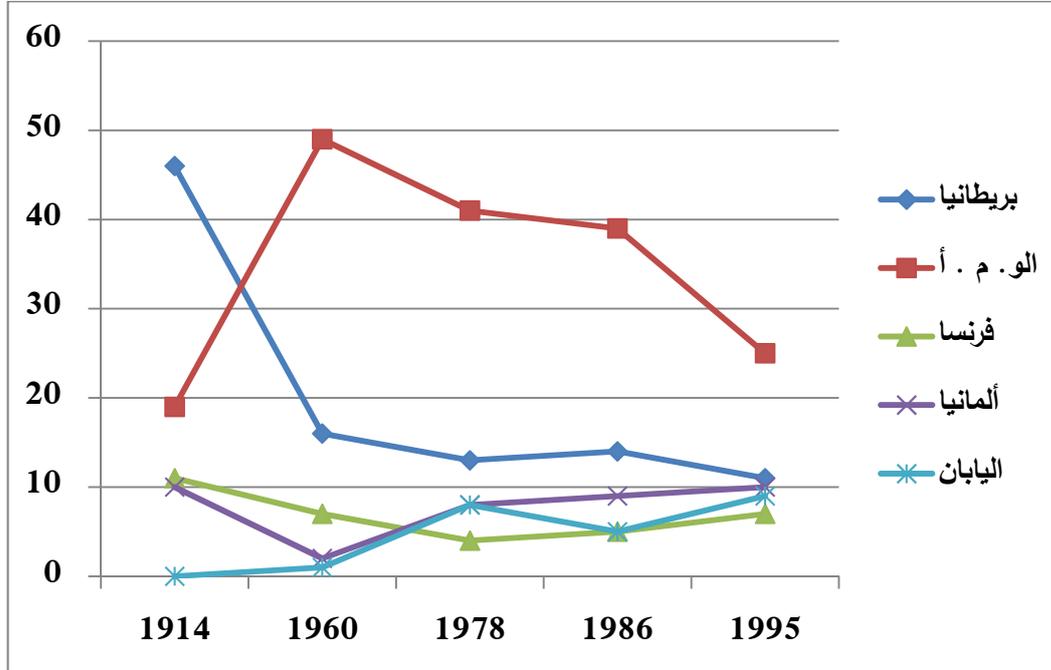
³⁰Jean Louis Muchielli, OP CIT, P: 29.

³¹IBID, P:31.

³² يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (2-2): مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة المئوية من المخزون العالمي
لأكبر البلدان المصدرة له.



المصدر: Des firmes multinationales pour un marché mondial, revue d'alternative économiques, N°42, 4^{ème} trimestre, 1999, P: 55.

الفرع الخامس: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مدخلاتها من هذا الاستثمار بين عامي 1988 و 1999 من 481 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت مدخلاته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في سنة 1999. و إذا كانت الدول المتقدمة هي الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها إلى حوالي 732 مليار دولار عام 1999 مقابل 652 مليار دولار عام 1998.³³

³³ يحيوي سمير، نفس المرجع السابق، ص: 55.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في عام 1999 و ذلك بـ: 199 مليار دولار، بينما كانت 119 في عام 1998، و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بـ: 151 مليار دولار، و ذلك بعدما كانت تحتل المركز الأول سنة 1988 بـ: 146 مليار دولار، و تستحوذ بريطانيا على 39% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا و هولندا و إيطاليا.³⁴

بينما شهد عام 2000 أعلى معدلات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث بلغ هذا التدفق 1409.6 مليار دولار، و منذ ذلك التاريخ عرف هذا التدفق تراجعاً مستمراً، ففي عام 2001 لم يتجاوز هذا التدفق 832.2 مليار دولار، و واصل انخفاضه ليصل إلى 617.7 مليار دولار ثم انخفض مرة أخرى عام 2003 ليصل إلى 557.7 مليار دولار، و هو ما يعادل 30% من المستوى المحقق عام 2000، ليحقق معدلات نمو إيجابية عامي 2004 و 2005، حيث بلغ 710.8 مليار دولار و 916.3 مليار دولار على التوالي . و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(2-1):صافي التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2005 .

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار الأجنبي المباشر	1409.6	832.2	617.7	557.7	710.8	916.3

المصدر: بيانات الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي سنة 2006.

و يرجع ذلك التراجع المستمر إلى عدة أسباب، و أهمها حالة البورصات العالمية، و التي رغم التحسن في مؤشراتها إلا أنها كانت بعيدة عن المعدلات المحققة عام 2000. و في ذلك الوقت أدى هذا السبب إلى عدم الثقة في احتمالات النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم ومن ثم تراجع الاستثمار فيها. بالإضافة إلى ما أثير في الولايات المتحدة الأمريكية حول مدى التزام بعض الشركات بمبادئ الحكومة و ارتفاع الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل فضلا عن مشاكل السيولة التي واجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات. و من جهة أخرى فإن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عمليات الاندماج و الاستحواذ من 370 مليار دولار إلى 297 مليار دولار في 2002، 2003 على التوالي، و

³⁴-Henri- F Henner, Commerce International, édition Montchrestien, Paris, 1997, P: 319.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

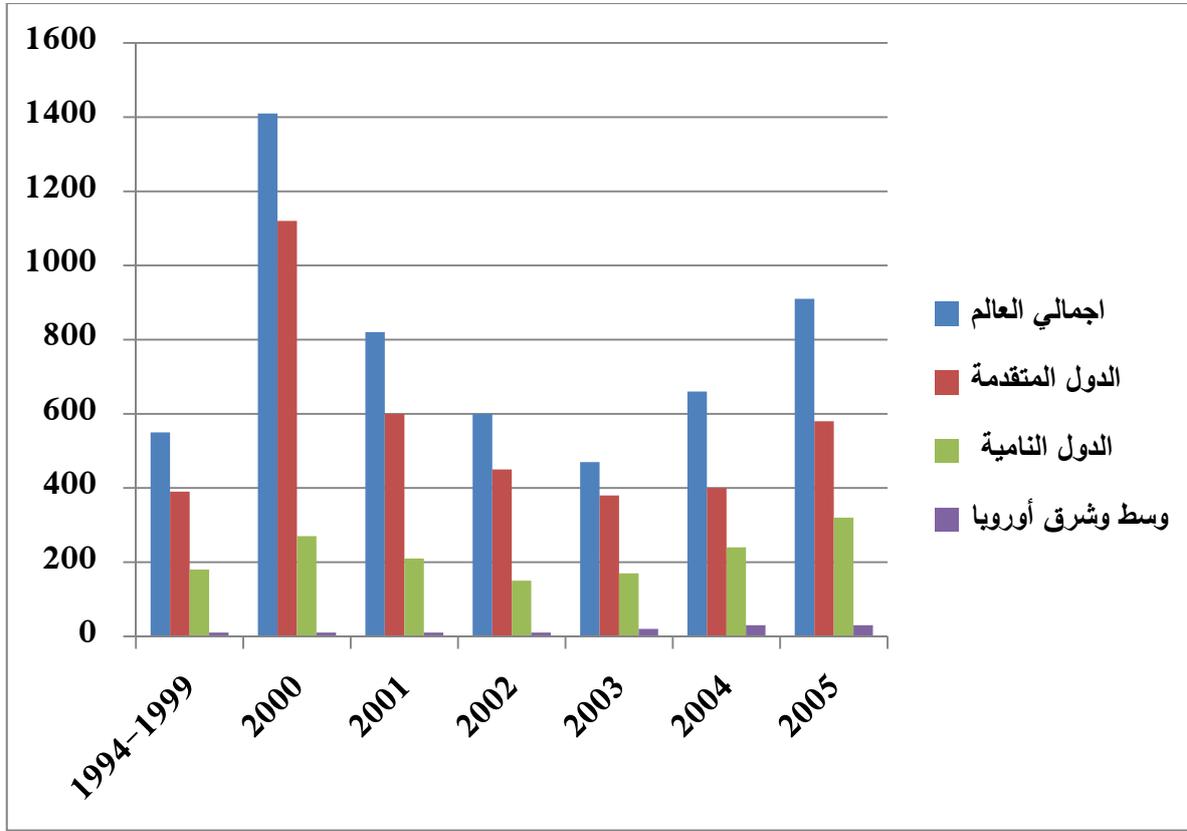
ذلك بسبب تراجع عمليات الخصخصة أو انتهاؤها في بعض الدول، فعلى سبيل المثال في الدول النامية تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالخصخصة من 33مليار دولار عام 1998 إلى 3.5مليار دولار عام 2003، وقد يكمن جانب من تفسير هذا التراجع لما أثير في بعض الدول النامية خاصة في دول أمريكا اللاتينية من تساؤلات حول مزايا و منافع الخصخصة، و هو ما انعكس بدوره على التعديلات التشريعية و الإجراءات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و التي صدرت منذ عام 2000. و لقد شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 صدور تعديلات تنظيمية لصالح تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و تشير إلى أن التعديلات غير المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء بزيادة الرقابة أو التقليل من الحوافز كانت ثلاثة فقط عام 2000 و ارتفعت في عام 2003 إلى 24 تعديلا.³⁵ و في سنة 2005 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة 542مليار دولار، أي بزيادة تعادل 37% مقارنة بعام 2004، في حين زاد التدفق في البلدان النامية فبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق 334.3 مليار دولار عام 2005، حيث كان نصيب البلدان المتقدمة 59% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نطاق العالم، و بلغ نصيب البلدان النامية 36% و نصيب جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة 4%³⁶.

و الشكل التالي للتوضيح أكثر.

³⁵ المنظمة العربية للتنمية و الإدارية، الاستثمار في ظل العولمة، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، 2006، ص: 3.
³⁶ تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية و الانتقالية و آثاره على التنمية (النسخة العربية)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، نيويورك و جنيف، 2006، ص: 1.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (2-3): توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا (مليار دولار).



المصدر: بيانات الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي سنة 2006.

أما فيما يخص هيكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-2005) حسب أقاليم العالم فنجد أن حوالي 70% من الاستثمار الأجنبي المباشر توجه للدول المتقدمة خلال تلك الفترة، و لقد تزايد هذا النصيب تدريجيا ليصل إلى 80.43% عام 2000، إلا أنه أخذ في التراجع النسبي ليصل في عام 2005 إلى 59.18%. أما بالنسبة للدول النامية فقد شهد نصيبها النسبي تراجعا مستمرا حتى عام 2000 و الذي عرف أعلى معدلات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النصيب النسبي تصاعد مرة أخرى عام 2001 و عاود الانخفاض عام 2002 ثم ارتفع عام 2005 ليصل إلى 36.48%.³⁷

و يرجع هذا التزايد إلى عدة عوامل منها:²

³⁷ نفس المرجع السابق، ص:1.

³⁸ أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

- قيام الكثير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح و التحرير الاقتصادي، و تضمنت معظم هذه البرامج تحرير التجارة و الاستثمارات و زيادة دور القطاع الخاص، بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط للتمويل و إنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض، حيث أنه في الوقت الذي يوجه فيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمارات فعلية في مجالات إنتاجية في حين تستخدم القروض التجارية في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، كما أن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الدين و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

و الجدول رقم (2-2) للتوضيح أكثر.

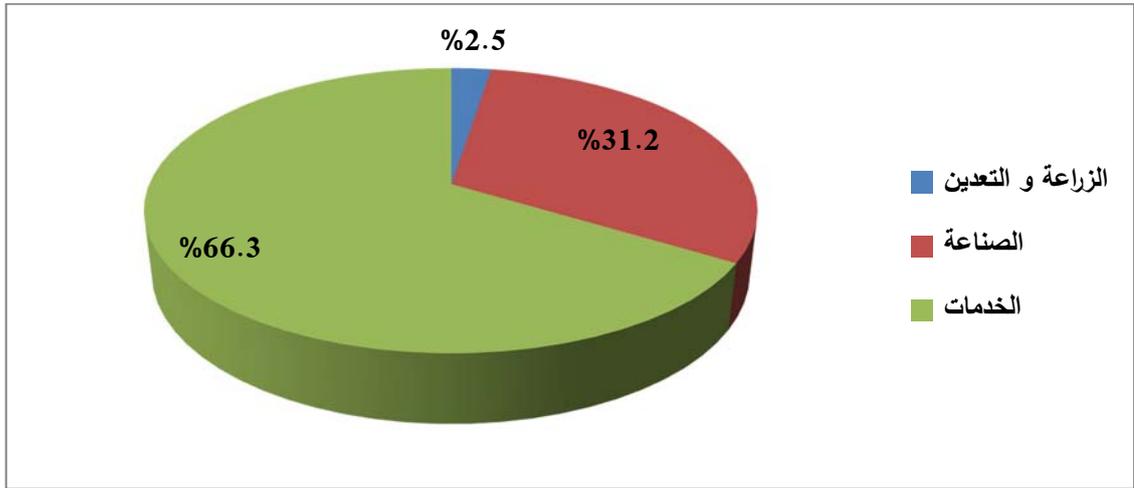
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و مع بداية القرن الواحد و العشرين تجاوز نصيب قطاع الخدمات 70% من الناتج الداخلي الخام في الدول المتقدمة، و 52% في الدول النامية. فكان من الطبيعي أن يزداد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر، و لقد ساهمت الخطوات التي اتخذتها الكثير من الدول في الاتجاه إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الأسواق العالمية و تحرير القطاعات المختلفة بما فيها قطاع الخدمات بشكل كبير في تزايد توجه الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الخدمات.

و تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الاونكتاد " لعام 2003 إلى أن القطاع الأولي (الزراعة و التعدين) يستحوذ فقط على ما نسبته 2.5% من الإجمالي، في حين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي 31.2% و القطاع الثالث (الخدمات) حوالي 66.3%.

و الشكل رقم (2-4) يبين ذلك.

الشكل رقم (2-4): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2003.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004.

كما تشير بيانات الأونكتاد إلى أن معظم الدول المتقدمة و خاصة أمريكا و أوروبا تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني و الثالث، أما الدول النامية و منها الدول العربية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء أساسا لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول و عمليات التحرير المالي و الاستثماري في صناعات تندرج ضمن القطاعين الثاني و الثالث. في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلى الدول الأقل نموا و بعض الدول الإفريقية في القطاع الأول، خاصة

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

النفط، علما أن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي و التمويل قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة الماضية.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الدول العربية.

لقد سعت الكثير من دول العالم و الدول النامية و العربية من بينها إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونتيجة لذلك تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها.

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

لقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية حوالي 12.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الممتدة من 1980 إلى 1985، ثم انتقلت إلى حوالي 51.1 مليار دولار ما بين سنتي 1992-1993، لتنتقل إلى حوالي 80 مليار دولار سنة 1994، و بذلك فإن نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة ما بين 1992 و 1994 قدر بـ 32% مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات من القرن العشرين.¹

و لقد استقبلت الدول النامية في سنة 1996 حوالي 129 مليار دولار كاستثمار مباشر، و حوالي 81 مليار دولار من هذا التدفق كان باتجاه آسيا و 39 مليار دولار كان باتجاه أمريكا اللاتينية و 9 مليار دولار باتجاه أوروبا الشرقية.²

إذن يمكن القول أن بداية التسعينات من القرن العشرين شهدت تزايدا ملحوظا لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، حيث بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة 190 مليار دولار سنة 1996 أي تقريبا أربعة أمثال ما كان عليه في سنة 1993.³

أما في عام 2002 فقد بلغت حصة الدول النامية 163.6 مليار دولار مقارنة بـ 221.4 مليار دولار عام 2001، حظيت منها منطقة آسيا و الباسفيك بحوالي 96.2 مليار دولار، حيث تركزت في كل من الصين (52.7 مليار دولار) و شرق آسيا (67.4 مليار دولار)، و بلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة

¹ مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 1995، ص: 6.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997، ص ص 9-10.

³ مجلة التمويل و التنمية، عدد ديسمبر 1999، ص: 28.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

أمريكا اللاتينية و الكاري حوالي 54.3مليار دولار، تركزت في كل من البرازيل(16.6مليار دولار) و المكسيك(13.6مليار دولار)، و تلقت الدول النامية في إفريقيا من غير الدول العربية في الشمال حوالي(7.45مليار دولار) تركزت في القطاع النفطي و حصلت منها على التوالي: انغولا(1.3مليار دولار) و نيجيريا(1.2مليار دولار) و تشاد(901مليون دولار) و جنوب إفريقيا(754مليون دولار)، أما بالنسبة لمجموعة دول الاقتصاديات المتحولة (وسط وشرق أوروبا و روسيا) فقد بلغت حصتها نحو (12.9مليار دولار).¹

و في عام 2005 عرفت منطقة آسيا انتعاشا في التدفقات الداخلة إليها بنسبة 21.5% إلى 199.6مليار دولار، و قد كان هذا مدفوعا بالنمو الاقتصادي الداخلي القوي في الاقتصاديات الرئيسية، و بحدوث تحسينات في البيئة الاستثمارية و بالتكامل الإقليمي، ولقد تركزت التدفقات في شمال شرق آسيا(118.2مليار دولار)، و لقد أصبحت الصين أكبر متلق في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر، و ارتفعت المتجهة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 30%، و ظلت التدفقات المتجهة إلى جزر المحيط الهادي منخفضة عند مستوى 0.4مليار دولار.

الفرع الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تبين معلومات الاونكتاد أنه خلال الفترة (1989-1998) كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ذات اتجاه مشابه للذي رصد كان على مستوى العالم، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 2.9 بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1989-1994) إلى حوالي 7.6 بليون دولار عام 1998.

و حسب البيانات التفصيلية الصادرة عن الاونكتاد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة) خلال عام 2002 نحو 5.38مليار دولار مقابل 6.72مليار دولار عام 2001 أي بانخفاض نسبته 33%. و خلال عام 2003 بلغت حوالي 8.62مليار دولار ، أي أنها حققت زيادة نسبتها 60%، و شكلت ما نسبته 1.54% من التدفق العالمي، و ما نسبته 5.01% من حصة الدول النامية، و هي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995 بالنسبة للعالم و الدول النامية، و في عام 2003 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى 13 دولة

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

عربية زيادة ملحوظة و ذلك كما يلي: المغرب (من 428 مليون دولار عام 2002 إلى 2279 مليون دولار عام 2003) تليها السودان (من 681 مليون دولار إلى 1349 مليون دولار)، ثم الأردن (من 56 مليون دولار إلى 379 مليون دولار)، ثم البحرين (من 218 مليون دولار إلى 517 مليون دولار)، ثم سلطنة عمان (من 40 مليون دولار إلى 138 مليون دولار)، لبنان (من 257 مليون دولار إلى 358 مليون دولار)، موريتانيا (من 118 مليون دولار إلى 214 مليون دولار)، الكويت (من 7 مليون دولار إلى 67 مليون دولار)، و بلغت الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حوالي 700 مليون دولار و إلى السعودية حوالي 208 مليون دولار، و أقل من ذلك إلى كل من سوريا و جيبوتي و الصومال.

و في المقابل تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى 6 دول عربية عام 2003، حيث انخفضت في كل من الجزائر (من 1065 مليون دولار إلى 634 مليون دولار)، مصر (من 647 مليون دولار إلى 237 مليون دولار)، الإمارات (من 834 مليون دولار إلى 480 مليون دولار)، تونس (من 821 مليون دولار إلى 584 مليون دولار)، قطر (من 631 مليون دولار إلى 400 مليون دولار)، و اليمن من 102 مليون دولار إلى تدفقات سالبة، و لم تشهد كل من العراق و فلسطين أية تدفقات واردة خلال هذه الفترة.

و قد قدرت مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1995-2003) بما قيمته 64.7 مليار دولار، و هي تمثل نسبة 0.73% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي، و 2.77% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، و بمعدل تدفق سنوي نحو 5.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

و قد أشارت بيانات متوفرة أن أربعة عشر دولة عربية استقطبت خلال عام 2004 حوالي 16.7 مليار دولار، و هو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الوطن العربي، و يعود هذا الارتفاع إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكرا على القطاع العمومي، و تشمل قطاعات النفط و الغاز و البنية التحتية و الاتصالات و الطاقة الكهربائية و المصارف و التأمين و التعدين إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط و تحسين النظم و الإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار و تعزيز جهود الترويج، و الاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا و الصين و الهند و وسط وشرق أوروبا و تركيا.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان و لا يزال النمو الاقتصادي موضوع اهتمام الاقتصاديين نظرا لأهميته في التطوير الاقتصادي للدولة، لذلك يجب على أي دولة أن تطور معدل نموها و ذلك بتهيئة مناخها للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي.

و لقد اهتم الفكر الاقتصادي بالنمو لأنه العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات، فكلما كانت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تنشط فيها محفزة و شفافة كلما زادت حظوظها في تولي مراتب أعلى في سلم الترتيب العالمي.

و لقد ساد اتجاه تنافسي بين دول العالم و الدول العربية من بينها و ذلك من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و قامت بجملة من الإجراءات التي من شأنها أن تحفز و تشجع دخول الاستثمارات، و نذكر منها:

- إزالة القيود الجمركية و الضريبية على رأس المال المستثمر.
- القضاء على الازدواج الضريبي.
- تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدول المضيفة و ذلك بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من الضرائب، إلى جانب بعض المزايا و الضمانات الأخرى المشجعة.

كما أن الحديث عن تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و نصيب الدول النامية من هذه الاستثمارات يؤدي بنا إلى الوصول إلى النتائج التالية:

- إن التحول الاقتصادي لدول العالم بتطبيق برامج الخصخصة و انتهاج اقتصاد السوق و التوجه نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، و انتشار عمليات الدمج و التملك للشركات عبر الحدود، و ظهور التكتلات الاقتصادية و الإقليمية، كل ذلك أدى ساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة.
- على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الدول النامية، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفق العالمي، و تعتبر دول شرق آسيا من أكبر المتلقين لهذه الاستثمارات، و تبقى الدول العربية أضعف منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (2-2): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة خلال الفترة (1994-2005). الوحدة: مليار دولار.

التدفق الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر							التدفق الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر							المنطقة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	-1994 1999 المتوسط السني	2005	2004	2003	2002	2001	2000	-1994 1999 المتوسط السني	
646.2	686.3	514.8	485.1	684.8	1079.5	486.6	542.3	396.1	358.5	441.2	599.3	1133.7	373.9	الاقتصاديات المتقدمة.
117.5	112.8	35.6	49.7	76.7	143.8	64.9	334.3	275.0	175.1	163.6	221.4	266.8	166.4	الاقتصاديات النامية.
15.1	14	10.7	4.7	2.7	3.2	1.6	39.7	39.6	24.2	12.9	11.5	9.1	7.8	جنوب شرقي أوروبا و كومنولث الدول المستقلة.
778.7	813.1	561.1	539.5	764.2	1244.5	553.1	916.3	710.8	557.9	617.7	832.2	1409.6	548.1	العالم

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية و الانتقالية و أثره على التنمية، 2006، ص: 2.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يتمس المخزون العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسرعة النمو و عدم التوقف، و نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها في الاقتصاد العالمي فإن له القدرة على التأثير الكبير، و ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية بين الدول، كما أنه يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي و ذلك حسب الفكر الاقتصادي، و هذا ما يجعلنا نتساءل عن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي. كما أن الأدب الاقتصادي تضمن العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

سنتناول في هذا الفصل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، و ذلك في الفكر الاقتصادي و في بعض الدراسات التجريبية، و أيضا أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو، و هذا ضمن المبحث الأول، ثم سنتطرق إلى التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضمن المبحث الثاني، من خلال التعرض إلى العوامل المحددة لتدفقه، منافع و تكاليف جذبه و أيضا مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي و آليات إدارتها.

المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر محل تنافس في الأوساط الاقتصادية و السياسية، نظرا لآثار المترتبة عنه سواء للمستثمر أو للدولة المستضيفة، من تحقيق آثار مرغوبة و تحريك عجلة التنمية في اقتصادياتها، و سنتناول في هذا المبحث آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باعتباره مقياس رقي و تقدم الدول، و آثاره على بعض المتغيرات المصاحبة لهذا النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

لقد كانت النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو (Neoclassical Models of Growth) (Solow: 1956)، و نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Models) (Swan: 1956)، و نماذج النمو الحديثة (New Growth Models) (Romer: 1986، Lucas: 1988) تشكل الأساس النظري لمعظم الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.¹

و حسب هذه النماذج فإن النمو الاقتصادي ينتج من عاملين هما التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة، و الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل و في ظل فرضية تناقص الغلة لرأس المال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي، و من ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال.²

ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

و هناك تفسيران لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهما: التفسير الكلاسيكي و التفسير النيوكلاسيكي.

¹ مجدي الشوربجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي، الجزائر، ص: 258.

² نفس المرجع، ص: 259.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التفسير الكلاسيكي.

لقد اهتمت النماذج الكلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، و قامت تلك النماذج بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي و النمو في مدخلات عناصر الإنتاج و هي: رأس المال، الأرض، العمل و التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو، وبناء على هذا الأساس اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية في ظل أسواق حرة تتميز بالمنافسة الكاملة و توافر المعلومات و ثبات العائد بالنسبة للحجم و قابلية تنقل رأس المال بين مختلف الدول، مع اختلاف العائد على رأس المال.

و من أبرز المساهمات في هذا المجال نموذج Robert Solow و Swan^(*)(1957-1965) و (1956) على التوالي.

أولاً: تفسير نموذج Solow-Swan³

يفترض هذا النموذج الاستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما، و بما أن الدول النامية تفتقر لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، هذا ما يشجع انتقاله من الدول ذات الوفرة إلى الدول النامية في شكل استثمار أجنبي.

استطاع Solow بناء نموذج قياسي لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو The Growth Approach Accounting، و من خلال إضافة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دالة الإنتاج تصبح على النحو التالي:

$$Y = A (K, L, F, Z)$$

حيث أن:

*Swan: أستاذ بجامعة Dauphine Paris.
فقويدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-42.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

Y: الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: رأس المال المحلي.

L: عنصر العمل.

F: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد.

A: كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل: الصادرات، الواردات، المتغيرات الوهمية (Dummy Variables).

و ركز Solow في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة طلاب الجامعات، و العملية التكنولوجية، معبرا عنه بالاتفاق في البحوث و التطوير، و أهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول النامية. كما وضح Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، و يقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، لكن رغم هذا أشار Solow إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

و عند اختبار نموذج Solow تبين أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تأثر طرديا برصيد الفرد من رأس المال، و العمالة، و نصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، و درجة الانفتاح، كما تم اختبار تأثير دور الحكومة (معبرا عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) و التشوّهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل و ضرائب رأس المال كنسبة من الناتج الداخلي الخام) على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، و قد دلت النتائج على عدم معنوية معاملات المتغيرات سالفة الذكر.

و قد طبق نموذج Solow على مجموعة من الدول من بينها تايوان، مع الأخذ بعين الاعتبار دور التقدم التكنولوجي و الاستثمار في رأس المال البشري، و قد دلت النتائج على ما يلي:⁴

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 43.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

- معنوية معلمات متغيرات النتائج.
- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى تحسن في البحوث و التطور و التقدم التكنولوجي .
- بلغت نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي و رأس المال البشري في الدخل 32% و 29% على التوالي.

ثانيا: تفسير نموذج Horrod-Domar⁵:

لقد حاول Horrod-Domar إيجاد صيغة موحدة و متكاملة للنمو، بحيث تجمع بين التحليل الكينزي و عناصر النمو الاقتصادي، و قد بين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، و كان شرط التوازن عنده على النحو الآتي:

$$G = AY/ Y = (S/Y) / (K/Y)$$

حيث أن:

G: معدل النمو الاقتصادي، و هو التغيير في الدخل على الدخل.

Y: الدخل أو الناتج.

S: الادخار.

K: رصيد رأس المال.

$$\Rightarrow G = (S/Y) / (K/Y) = s/k \dots \dots \dots (\gamma)$$

حيث أن:

S: تمثل معدل الادخار، و هو حاصل قسمة الادخار بالنسبة لوحدة نقدية واحدة من الدخل، أي:

$$s = S/Y$$

⁵روبرت صولو(جائزة نوبل) ترجمة ليلي عيود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، أكتوبر2003، ص: 86.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

K: تمثل معامل رأس المال، و هو حاصل قسمة رصيد رأس المال بالنسبة لوحدة نقدية واحدة من الدخل، أي: $k=K/Y$ ، و في حالة تساوي معامل رأس المال الحدي مع المتوسط تصبح $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$.

و منه و حسب العلاقة (γ) نجد أن معدل النمو الاقتصادي G له علاقة طردية مع معدل الادخار s، أي كلما زاد معدل الادخار أو الاستثمار زاد معدل النمو، و له علاقة عكسية مع معامل رأس المال k أي كلما انخفض معامل رأس المال زاد معدل النمو عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة و أساليب إنتاجية حديثة.

و أشار Horrod إلى التغير التقني الحيادي، و الذي قصد به اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، و هذا ما يعتبر اعترافاً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يصاحبه من تكنولوجيا راقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال التفسير النيوكلاسيكي.

قام التحليل النيوكلاسيكي بتفسير مسببات النمو و توصل إلى أهمية التقدم التكنولوجي المصاحب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه النماذج لم تتطرق إلى الكيفية التي يؤثر بها الإنفاق لأغراض البحث و التطوير على التقدم التكنولوجي، و هذا ما دفع العديد من الاقتصاديين إلى مواصلة البحث عن تفسير، و قد فسروا التقدم التكنولوجي كعامل ذاتي المنشأ (Endogenously Explained)، أي أنه ينشأ من داخل النظام نفسه، و من بينهم: *Arow (1962)، ** Uzawa (1965)، *** Lucas (1988) و Rower (1990) الذين أكدوا أن ما يميز هذه النماذج هو تحديدها لقطاع للبحث و التطوير يستعين برأس المال البشري و بما هو متوفر من المعارف التكنولوجية في إنتاج معارف جديدة، و منه فإن هذه النماذج تشترك في تركيزها على أهمية رأس المال البشري باعتباره عنصراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي.⁶

و هناك أثرين للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر.

* Arow: اقتصادي أمريكي له عدة مؤلفات في التحليل الاقتصادي الكلي.

** Uzawa: أستاذ بجامعة Grenoble.

*** Lucas: أستاذ بجامعة Paris X.

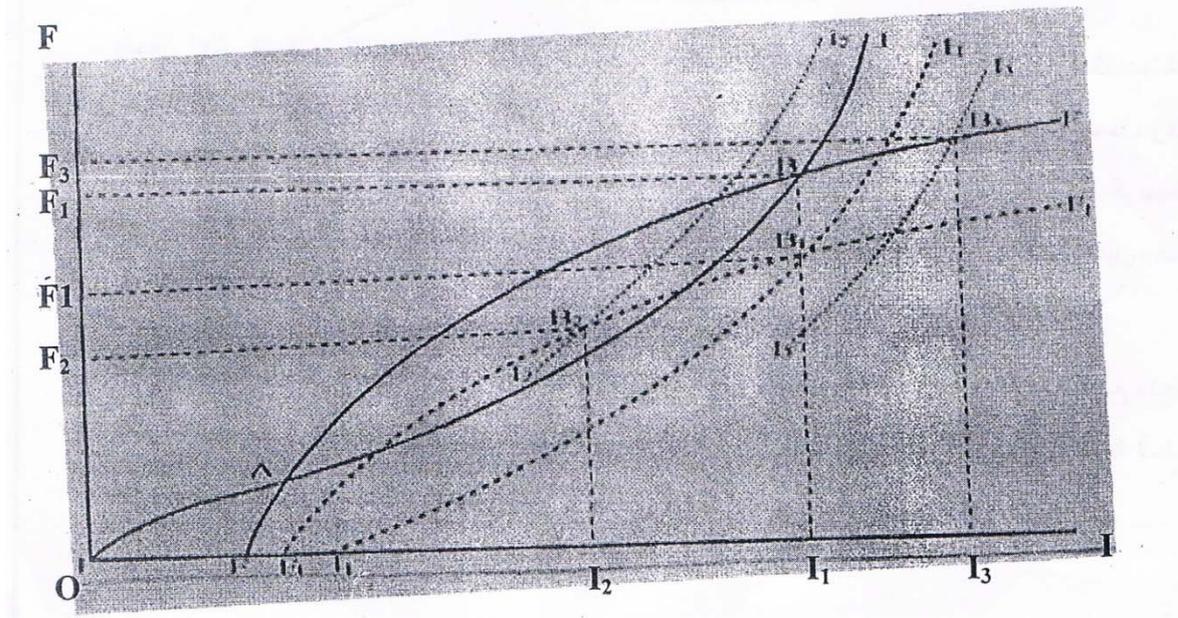
¹ قويدى محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

أولاً: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.⁷

يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدى هذا الاستثمار إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية و الشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (1-3): الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.



أ: عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع الوسيطة.

F: عدد الشركات الوطنية العاملة في صناعة السلع النهائية.

المصدر: مجدي الشوربجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي، الجزائر، ص: 261.

حيث يفترض هذا الشكل وجود صناعيتين داخل الدولة المضيفة أولهما صناعة السلع الوسيطة، و ثانيهما صناعة السلع النهائية، كما يفترض أن الشركات الوطنية تعمل في مجال هاتين الصناعيتين، في حين أن الشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسيات) تعمل في مجال صناعة السلع النهائية فقط.

⁷ مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص ص258-262.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما يقطع منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (FF) منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة (II)، و من ثم يتحقق شرط التوازن عند النقطة B و يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو OI_1 ، و عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF_1 ، و عندما تدخل الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية، فهذا يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (أثر مزاحمة الشركات الأجنبية للشركات الوطنية) مع عدم حدوث تغير في عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة، ومن ثم فإن منحني FF سوف ينتقل إلى الأسفل F_1F_1 ، و بالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة هي B_1 و يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية OF_1' و هو أقل من عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال هذه الصناعة قبل دخول الشركات الأجنبية في مجال عمل الصناعة المذكورة، بينما بقي عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق لم يتغير.

و في حالة قيام الشركات الأجنبية بالحصول على احتياجاتها من السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين أي من الشركات الوطنية (أثر الروابط الخلفية على الشركات الوطنية المتحقق بواسطة الشركات الأجنبية) فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة يتوقف على عما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة تساوي أو تقل عن نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإذا كانت متساوية فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة لن يتغير ومن ثم فإن المنحني II سوف ينتقل إلى الأسفل I_1I_1 و تكون نقطة التوازن الجديدة B_1 ، و يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق و هو OI_1 .

أما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة أقل من نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية سواء العاملة في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية سوف يقل، ومن ثم فإن منحني II سوف ينتقل إلى الأعلى أي إلى I_2I_2 بالتالي تكون نقطة التوازن الجديدة B_2 ، و يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

هو Ol_2 و هو أقل من Ol_1 ، في حين يكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF_2 و هو أقل من OF_1 .

نلاحظ أنه عند النقطة B_1 لا يوجد أثر للشركات الأجنبية على الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الوسيطة كما هو الحال عند النقطة B .

و نلاحظ أيضا أنه عند النقطة B_2 الشركات الأجنبية أدت إلى تقليل الاستثمارات المحلية، غير أنه إذا قامت الشركات الأجنبية سواء بإنتاج سلع موجهة خصيصا للتصدير أو بإنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فإن منحنى FF لن ينتقل (أي عدم وجود أثر مزاحمة من جانب الشركات الأجنبية للشركات المحلية) و لهذا فإن نقطة التوازن الجديدة تكون B_3 ، حيث نلاحظ أنه عند هذه النقطة أدت الشركات الأجنبية إلى زيادة الاستثمارات المحلية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية، من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، (Ol_3 أكبر سواء من Ol_1 أو Ol_2 ، و OF_3 أكبر سواء من OF_1 أو OF_1' أو OF_2)، و هذا يعني أن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق في حالة عدم وجود مزاحمة من جانب هذه الشركات للشركات الوطنية، أي أن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات و الاستثمارات المحلية علاقة تكاملية و هذا ما يعرف بأثر التكامل (Crowding-in Effect).

و مما سبق يتضح لنا أن الأثر المباشر للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتوقف على ما إذا كانت هذه الشركات تنتج سلعا للبيع في السوق المحلية أو تنتج سلعا خصيصا من أجل التصدير، أو تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة، أو عما إذا كانت نسبة طلب هذه الشركات على السلع الوسيطة تساوي نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع أو تقل عنها.

ثانيا: الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذا الاستثمار آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل و رأس المال في

هذه الدول، و تتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي:⁸

1- المنافسة:

إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية لهذه الدول، و هذا ما يدفع الشركات الوطنية إلى استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة، و ذلك بتحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

2- التدريب:

إن إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول، و ذلك من خلال تدريب و تأهيل قوى عاملة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب و استخدام هذه التكنولوجيا، فعندما تدخل الشركات الأجنبية إلى الدولة المضيفة تقوم بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية و انتقال العمالة المدربة و المؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى.

3- التقليد:

إن الشركات الوطنية تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية الموجودة في الدول المضيفة.

4- الروابط:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية و الخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية و الشركات الوطنية، فالروابط الأمامية تنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، و تؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، حيث أن الشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث و التطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة و إنتاج منتجات جديدة، و هذا ما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلية، و هذه المنافسة

⁸ مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-264.

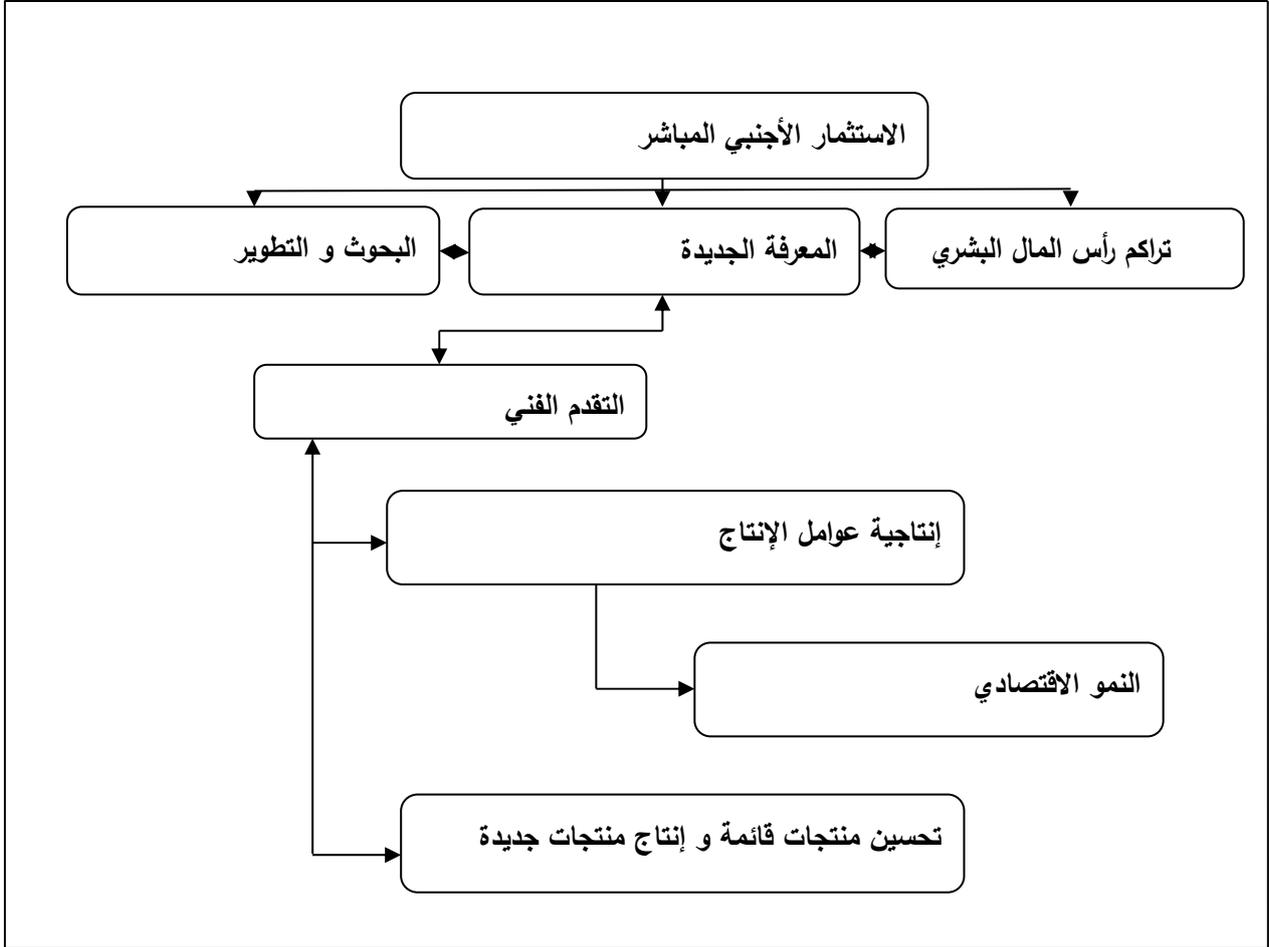
الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

تشجع الشركات الوطنية على القيام بزيادة الإنفاق على البحوث و التطوير، و هذا ما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات، و يترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية. أما الروابط الخلفية فتتسأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، و تؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية، من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من الموارد الخام و السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين، و هذه العلاقة القوية التي تربط بين المشتري (الشركات الأجنبية) و البائع (الشركات الوطنية) يمكن أن تتطور إلى قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية و برامج التدريب إلى الشركات الوطنية، من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة، و هذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

و تأخذ الآثار الخارجية الموجبة - التي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر - ثلاثة أشكال هي: البحوث و التطوير، المعرفة الجديدة و تراكم رأس المال البشري، و هذا ما يتجلى بوضوح من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (2-3): الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.



المصدر: مجدي الشوريجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي، الجزائر، ص: 264.

و حسب الشكل السابق فإن أنشطة البحوث و التطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق المنافسة داخل الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث و التطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة، و يترتب على ذلك جودة المنتجات القائمة و إنتاج منتجات جديدة من ناحية، و زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، و هذا ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدراسات التجريبية.

في ظل هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسات أقيمت على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، و ذلك بإعطاء ملخصات و استنتاجات تلك الدراسات، و ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن هناك العديد من الدراسات التي أُقيمت فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، و منها ما أكدت وجود أثر موجب كالتالي أُقيمت على 78 دولة نامية و 23 دولة متقدمة خلال الفترة (1960-1985)، و وجود أثر موجب ولكنه غير معنوي كنتلك التي أُقيمت على 6 دول من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1975-1990)، و منها ما أظهرت وجود أثر سالب كالتالي أُقيمت على عينتين الأولى لـ 95 دولة نامية و متقدمة، و الثانية لـ 8 دول من إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1980-2001).¹

و بالإضافة إلى الدراسات السابقة هناك دراسة للدكتور **مجدي الشوربجي***، و التي استهدفت قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعشر دول من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MINA خلال الفترة (1995-2003)، و قد توصلت هذه الدراسة إلى إثبات وجود أثر موجب و معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة، و تتلخص أهم استنتاجات الدراسة لأغراض السياسة في أهمية قيام الحكومات في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، و لقد أظهرت النتائج أن زيادة تدفق هذا الاستثمار سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول، و كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:²

- 1- وجود أثر موجب و معنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- 2- وجود أثر موجب و معنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع أثر تطور القطاع المالي.
- 3- وجود أثر سالب و معنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع أثر رصيد رأس المال البشري.
- 4- عدم وجود تأثير لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع أثر درجة الانفتاح التجاري.

¹ مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

* مجدي الشوربجي : أستاذ قسم كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا.

² نفس المرجع، ص: 275.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و تمثلت أهم استنتاجات الدراسة لأغراض السياسة في الآتي:³

- 1- ضرورة قيام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى جذب تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، حيث أن هذه الدراسة وجدت أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- 2- ضرورة قيام الحكومات في دول المنطقة المذكورة بإحداث المزيد من الإصلاحات للقطاع المالي في هذه الدول، حيث أوضحت الدراسة إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال تطور القطاع المالي.
- 3- ضرورة قيام الحكومات في دول المنطقة المذكورة بإتباع سياسات لتحرير قطاع التبادل التجاري الخارجي، حيث يمكن لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر التأثير ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.
- 4- العمل على زيادة رأس المال البشري المتاح في دول المنطقة محل الدراسة، حيث يمكن لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر التأثير ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان الرصيد المتاح من رأس المال البشري مرتفعا.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تكون مصاحبة للنمو الاقتصادي أو محددة له و ذلك كما يلي:

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا.

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا إلى كثير من الدول النامية التي تعاني من التخلف التكنولوجي، و يمكن اعتبار التكنولوجيا " درجة المعرفة المجسدة في العمليات الصناعية المستخدمة لإنتاج السلع و الخدمات، و يمكن انتقالها من البلد المخترع إلى دول أخرى بطرق عديدة"⁴، أو باختصار شديد هي: " فن وعلم أصول الصناعة"⁵. و الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد طرق نقل التكنولوجيا، و لكن عملية قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا تبقى صعبة التحديد، إلا

³ مجدي الشوربجي، نفس المرجع السابق، ص: 275.

⁴ جون هيدسون و مارك هيندر، مرجع سبق ذكره، ص: 732.

⁵ عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 445.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

أن هناك عدة معوقات لنقل هذه التكنولوجيا سواء من جهة الدولة المضيفة أو من جهة الشركة المنشئة للاستثمار بحيث أن:⁶

المعوقات من جهة الدولة المضيفة هي:

- غياب سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع معين من التكنولوجيا وفق ظروف العرض و الطلب.
- غياب بيئة تتوافق مع النوع الجديد من التكنولوجيا و تشمل: الخبرات، الإطار الإداري و الفني، التسهيلات الإنتاجية و غيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا خاصة المتقدمة منها.

أما المعوقات من جهة الشركة المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر فهي:

- احتفاظها بالتكنولوجيا لمدة طويلة، و ذلك لكي تبقى في وضعية احتكارية لأطول مدة ممكنة.
 - و من أجل الاحتفاظ بها أكثر تقوم بتحويل أنشطة البحث و التطوير و الإنتاج و بيع منتجات جديدة.
 - و تقوم أحيانا بالمراقبة و تحديد شروط تحويل التكنولوجيا من البلد المضيف كما يناسبها.
- و يبقى حجم وضعية التكنولوجيا المحولة حسب مستوى المنافسة للدولة المضيفة، و حسب قدرتها على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة و العالية.
- و لكن التحول التكنولوجي في الواقع يطرح مشكل التحكم في التكنولوجيا من قبل التي تريد استعمالها، و هذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مرتبط و متكامل يأخذ بعين الاعتبار ما تتوفر عليه من عوامل الإنتاج و حاجات السوق الفعلية الآنية و المستقبلية، كما أن التحول التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف و واقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.⁷

و لكن أشارت نتائج الدراسات التي أجراها **Lall** إلى عدم وجود أية آثار لقيام الشركات الأجنبية بنقل مستويات تكنولوجية لا تتلاءم مع خصائص الدول النامية المضيفة، فالمنتجات التي تقدمها هذه الشركات

⁶ عيد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 156- 157.
⁷ عيد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

إنتاجا و تسويقا في أسواق الدول المضيفة تختلف عن تلك التي تقدمها في أسواقها الوطنية، كما وجد أيضا اختلافا جوهريا في المنتجات من دولة نامية إلى أخرى، و في كل الحالات تراعي الشركات الأجنبية متطلبات و خصائص كل سوق.⁸

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف (العمالة).

إن الهدف الأساسي الذي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل، و يختلف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة باختلاف مجالاته و أشكاله، بحيث في حالة عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود فإن هذا لا يؤثر على مستوى العمالة، في حين إذا كانت الشركة الأجنبية شركة جديدة فإن هذه الأخيرة سوف تخلق مناصب عمل جديدة.⁹

و حسب مصالح الأمم المتحدة فإن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات تقدر بحوالي 73 مليون وظيفة، منها 60% في الدول النامية.¹⁰

إن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الجديدة، و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها، و من ثم خلق فرص عمل جديدة. كما أن قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، و هذا ما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص عمل جديدة (يشترط زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة). كما أن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية و الريفية داخل البلد المضيف (بشرط يرافق التوسع للشركة الأجنبية بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، و قد يتحقق العكس و هذا في حالة فقدان الشركات المحلية لفرص الاستثمار نتيجة عدم استطاعتها تنفيذ المشاريع الاستثمارية بسبب دخول الشركات الأجنبية (عدم تحمل الوضع التنافسي و بالتالي انسحابها من السوق ، مما يؤدي إلى فقدان مناصب العمل)، مثلما حدث في البرازيل في الفترة الممتدة بين 1970 و 1975، حيث خرج من السوق ما يزيد عن 300 شركة

⁸ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

⁹ جون هدسون و مارك هيندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 724.

¹⁰ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 385.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية، نتيجة المنافسة الشديدة بينها و بين الشركات متعددة الجنسيات، كما اختفى من السوق أيضا عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة و تحولت إلى مجرد منافذ لتوزيع منتجات الشركات الأجنبية.¹¹

كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة مرتبط بطبيعة التطور التقني أو تقنيات الإنتاج المستعملة من قبل الشركات الأجنبية، بحيث عند استعمال تقنيات ذات كثافة في العمل فإن هذا يؤدي إلى زيادة اليد العاملة، و على العكس في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على استثمارات ذات كثافة في رأس المال فإن هذا يعني انخفاض العمالة. و هناك عامل آخر يؤثر أيضا على مستوى العمالة و هو بنية المنتج المستهدف، فإذا كانت الصناعات المنشأة متفتحة نحو الخارج (التصدير) فإنها ستجد المنافسة الدولية و لهذا فهي تحتاج إلى يد عاملة ماهرة و مؤهلة، أما تلك الموجهة لإحلال الواردات فإن مثل هذه الصناعات يمكن أن تستخدم يد عاملة غير مستغلة و حتى غير مؤهلة.¹²

و عند مقارنة العمالة في الشركات الأجنبية بتلك الموجودة في الشركات المحلية نجدها تتميز بالنقاط التالية:

- إن الأجور المعروضة من قبل الشركات الأجنبية مرتفعة عنها في الشركات المحلية، و الفارق يرجع إلى استخدام الكفاءات المختلفة.
- إنتاجية العمل في الشركات الأجنبية مرتفعة عن الإنتاجية في الشركات المحلية، و يعود السبب إلى استخدام التكنولوجيا العالية.
- العمل منظم وفق المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، مما يؤدي إلى نظام إنتاجي مرن و هذا في الشركات الأجنبية.
- الدولية: و يعني هذا العنصر أن الشركات الأجنبية تتبنى يد عاملة دولية و ذات نوعية، و ذات تقاليد مختلفة و تعمل هذه الشركات على توحيدها.

كما أوضحت التحقيقات أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية، و يرجع ذلك إلى قدرة الشركات الأجنبية على تحويل نشاطاتها حسب المتغيرات الدولية نظرا لخبرتها الدولية.

¹¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

¹²Elias Gannage, Les théories d'IDE, OP CIT, P: 195.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و تبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة معقدة، و تحليلها صعب في ظل الظروف و العوامل الاقتصادية المتغيرة، و لكن لوحظ أن هناك أثر ايجابي في الدول النامية و دول أوروبا الجنوبية، بحيث أن عدد العمال في الشركات الأجنبية لم يتوقف عن الزيادة في الدول الصناعية و حتى في الدول النامية، و هناك أرقام تشير إلى أن 58% من مناصب العمل في سانغفورة تحوزها الفروع الأجنبية، 35% في ماليزيا، 30% في البرازيل، 21% في المكسيك، 12% في الأرجنتين، و هذا في الفترة ما بين 1970 و 1980 و هي تخص استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وحدها.¹³

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة على أنه: " سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية و المالية الدولية، التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون السنة ".¹⁴

و يمكن تلخيص ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

¹³Pierre Jacque mot, OP CIT, P: 224.

¹⁴أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص: 157.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-2): ميزان المدفوعات.

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الدائن (+) المدين (-)
أولاً: حساب العمليات الجارية.			
1- الحساب التجاري.			
- حساب التجارة المنظورة للسلع.			
- حساب التجارة غير المنظورة للسلع.			
• النقل.			
• التأمين.			
• السياحة.			
• دخل الاستثمارات.			
• خدمات حكومية متنوعة.			
2- حساب التحويلات.			
- هبات و تعويضات.			
ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية.			
1- حساب رأس المال طويل الأجل.			
- استثمار مباشر.			
- أوراق مالية.			
- قروض طويلة الأجل.			
- رؤوس أموال أخرى.			
2- حساب رأس المال قصير الأجل.			
- الذهب.			
- أدونات مصرفية.			
- أدونات الخزانة.			
- القروض قصيرة الأجل.			
- السهو و الخطأ.			

المصدر: صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1983، ص: 328.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة للأموال الدولية الطويلة الأجل، و كلما تدفق سواء نحو الداخل أو نحو الخارج فإنه سيؤثر على ميزان المدفوعات، فعند إنشاء فرع أو شركة أجنبية فإن هذا يؤثر على

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، خاصة على كل من موازين التجارة و رأس المال، و هذا يؤدي إلى تحسين أو تدهور وضع ميزان المدفوعات حيث أن:¹⁵

- الاستثمار الأجنبي المباشر المصاحب لإنشاء فرع سوف يكون دينا على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- و نظرا لاستخدام الشركة الأجنبية لرأس المال الذي يكون مملوكا لمقيمي الدولة المضيفة، فإن أي أرباح أو الفوائد التي يجنيها بواسطة رأس المال و يتم تحويلها من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم تمثل بندا مدينا في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- إعادة مدفوعات الدخل بالخارج سوف تضعف من وضع ميزان المدفوعات و أية مدفوعات مقابل الملكية أو رسوم الترخيص التي يؤديها الفرع إلى الشركة الأم مقابل استخدام التكنولوجيا أو العمليات الإنتاجية أو العلامات التجارية سوف تضعف أيضا من وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدولة المضيفة، و ذلك حسب دافع توطين الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة، فإن كان الدافع هو خدمة سوق الدولة المضيفة من خلال الإنتاج المحلي بدلا من التصدير (لتفادي قيود التجارة) فإن إحلال الإنتاج المحلي محل واردات الدولة المضيفة سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري لها، أما إذا كانت هناك فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج فإن الشركة الأجنبية تقوم بالتصدير إلى الدول الأخرى أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، و هذا أيضا سيحسن من وضعية الميزان التجاري، و في حالة عدم استغلال عناصر الإنتاج المحلية من قبل الشركات الأجنبية (إما لندرتها أو لعدم كفاءتها أو لارتفاع تكلفتها) فإن هذا يجعلها تستورد من البلد الأصل أو من دولة ثالثة، و هذا ما يجعل الدولة المضيفة في تبعية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات و بالتالي تدهور الميزان التجاري.¹⁶

و بالإضافة إلى تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشرة هناك تأثيرات غير مباشرة تجلبها الشركات الأجنبية على الميزان التجاري للدولة المضيفة، و هي أنه إذا أدى وجود أية شركة أجنبية إلى أية زيادة في مستوى الدخل في الدولة المضيفة فإنه من الممكن زيادة الطلب على الواردات.

¹⁵ جون هدسون و مارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص: 727.

¹⁶ نفس المرجع، ص: 727.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و فيما يخص تأثير الاستثمارات الأجنبية على دخل أو حصيلة إيرادات الدولة المضيفة مقارنة بالأثر على ميزان المدفوعات فقد أظهرت الدراسات التي أجراها كل من **Lall و Streeten** و الدراسة التي قام بها **Standers** و زملاؤه في تسع دول نامية وجود تأثير موجب للاستثمارات الأجنبية على دخل الدول التي تم دراستها باستثناء دولتين كولومبيا و ماليزيا، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فكان الأثر سلبيا في جميع الحالات، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): بعض الآثار التجميعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول النامية.

دراسة Standers و زملاؤه		دراسة Lall و Streeten	
الدول		الدول	
مجال التأثير	الدول	مجال التأثير	الدول
ميزان المدفوعات	الدخل	ميزان المدفوعات	الدخل
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي
(-) تأثير سلبي	(+) تأثير إيجابي	(-) تأثير سلبي	(-) تأثير سلبي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التداول و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 216.

و عند دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية على الوضع التجاري للدولة المضيفة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الطريقة المستخدمة في تسعير السلع المتاجر بها، و الممارسات السعرية للشركات الأجنبية في التجارة، و هو ما يشار إليه بالسعر التحويلي، الذي غالبا عن سعر السلعة المتاجر بها و هو يختلف عن سعر السلعة المتاجر بها في السوق العالمي، و أساليب السعر التحويلي يمكن أن تؤثر على وضع

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

التجارة للدولة المضيفة، فكما كانت مستويات الضرائب الجمركية مرتفعة في الدول المستوردة، كلما كان الدافع أكبر لتسعير السلعة المتاجر بها بسعر أدنى عن المألوف محاولة لتجنب دفع الضريبة.¹⁷

و هكذا تستعمل الشركات المتعددة الجنسيات التسعير التحويلي من أجل إعادة أرباحها إلى الشركة الأم في أحسن الظروف، عن طريق تسعير الصادرات من الشركة التابعة للشركة الأم بسعر أدنى من المألوف، أو تسعير الصادرات من الشركة الأم إلى الشركة التابعة بسعر أعلى من المألوف، و بالتالي تطبيق التسعير التحويلي سيؤثر على وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، فإذا قامت الشركة التابعة بتسعير صادراتها إلى الشركة الأم بسعر أدنى مما هو مألوف (تخفيض الصادرات)، أو إذا قامت الشركة الأم بتسعير صادراتها إلى الشركة التابعة بسعر أعلى من المألوف (رفع الواردات بالنسبة للدولة المضيفة)، فغن وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة مؤكد سوف يتدهور، كما يتأثر معدل تبادله التجاري بالانخفاض.¹⁸

و تشير الدراسة التي قام بها **Yunker** إلى أن ارتفاع ربحية فروع الشركات متعددة الجنسيات يرجع جزئياً إلى استخدامها لأسعار التحويل كوسيلة لزيادة العائد، و من ثم يترتب على هذا ارتفاع معدل التدفقات الخارجية من العملات الأجنبية بالدولة المضيفة، مما يؤثر سلباً على ميزان مدفوعاتها.

و باختصار يمكن التعبير عن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بالمعادلة التالية:¹⁹

$$B = (X + I) - (M + R + D)$$

حيث أن:

B: الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات.

X: قيمة الصادرات بـ Fob (و هو قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة).

ا: تدفق رؤوس الأموال في شكل الاكتتاب في الأسهم و القروض، و تشمل الأرباح التي تقتطع من أصل العوائد، و تطرح منها رؤوس الأموال و العوائد المعادة.

¹⁷ جون هيدسون و مارك هيندر، مرجع سبق ذكره، ص: 730.

¹⁸ نفس المرجع، ص: 731.

¹⁹Elias Gannage, Les théories de IDE, OP CIT, P: 186.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

M: قيمة الواردات من موارد التجهيز و المواد الأولية.

R: الحقوق و المكافآت التقنية المدفوعة في الخارج.

D: العوائد الصافية بعد الضريبة و الفوائد الزائدة في الخارج، و تشمل الأرباح المقتطعة.

و الجدول التالي يظهر لنا الآثار الإيجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (3-4): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
- موارد القرض الداخلة من المحتمل أن تنخفض في حالة ما إذا كانت الشركة الأجنبية تمول من طرف السوق المحلي. - إعادة الفوائد، العوائد، الأتاوات، و أرباح الأسهم إلى الوطن. - نمو الواردات في حالة ما إذا كان العرض المحلي لا يغطي كل احتياجات الشركة الأجنبية (خاصة المواد الأولية).	- دخول رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للاستثمار و ربما لجلب رؤوس أموال أخرى لاحقاً. - تطوير الصادرات و ضمانها من قبل شبكة من المؤسسات سواء نحو دولة ثالثة أو إلى البلد الأصل. - تخفيض الواردات و تعويضه بإنتاج الفرع أو الشركة التابعة.

المصدر:

Michel Delapierre, christian Milleli, Les firme multinationales, librairievebert, Paris, 1995, P: 223.

و لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، لابد من المقارنة بين جانب الدائن و جانب المدين، من حيث أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد يحدث تدفق للعملة الصعبة، ثم يتم إنتاج فائض قابل للتصدير و سلع تحل محل الواردات، و هذا ما سيزيد في الجانب الدائن من الميزان، و في مقابل ذلك سيتم تحويل الأرباح للبلد الأصلي و هذا ما سيسجل في الجانب المدين، فلابد من المقارنة بين حجم التحسن في الميزان التجاري و ميزان رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه، من خلال تحويل رأس المال و الأرباح و دخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته ففي هذه الحالة فإن الأثر هو أثر إيجابي على ميزان المدفوعات لهذه الدولة.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما تملكه من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، و بين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات لما تقدمه من فرص مريحة و جذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، كما أن وجود الشركات الأجنبية يساعد على زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية (سواء من المنظمات الدولية أو من الدولة الأم للشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

و زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية:²⁰

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية إلى مجالات الاستخدام و الإنتاج الفعلي.
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح و رأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري و طبيعته، إذا كان ملكية مطلقة للمستثمر أو في شكل شراكة، إذا كان عقد إدارة أو مشروع تسليم المفتاح، إذا كان عقد ترخيص لإنتاج نوع معين من السلع أو لا.

الفرع الخامس: آثار أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق المنافسة داخل السوق المحلية، وما ينتج عنها من تبني طرق إنتاج و تسيير جديدة، أو الانسحاب من السوق، و يؤدي أيضا إلى خلق توازن جهوي و ذلك بتنمية المناطق المحرومة إذا كانت التشريعات موجهة نحوها.

²⁰ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 440-441.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

كما أن الاستثمار الأجنبي يؤثر أيضا على:²¹

1- التجارة الخارجية: هناك عدة دراسات حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات الخارجية، منها دراسة **Kojima** عام 1978 المبنية على قاعدة المزايا النسبية للدول، و هذه الدراسة كانت تقوم على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان خلال سبعينات القرن العشرين، و كان مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية.

2- الاستثمار المحلي: الاستثمار هو أحد العناصر المكونة للطلب الفعال، فزيادته تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني من خلال العلاقة: $Y = C+I+G+(X-M)$ عن طريق أثر مضاعف الاستثمار، و عليه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو، و هذا ينطبق أيضا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

و:

ا: هو حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد محل الدراسة.

ا_د: هو حجم الاستثمار المحلي.

ا_ف: هو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

و من المفروض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، و بالتالي فإن جزءا من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية، الأمر الذي قد يترتب عنه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.²²

²¹ David Tersen, Jean- Luc Bricout, OP CIT, P: 65.

²² قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 47- 48.

3- الإدارة و التنمية الإدارية: تعاني الدول النامية من النقص في المهارات و الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية و الأنشطة الوظيفية في المؤسسات و الشركات العامة، و هذا ما يدفع بهذه الدول إلى زيادة الطلب على خدمات و مساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل و القصور، و تساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة و التنمية الإدارية بالدول النامية في الكثير من المجالات منها:²³

- تنفيذ برامج التدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدولة الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

4- العلاقات الاقتصادية و تحقيق التكامل الاقتصادي: عند دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة فإنه يحدث نشاطا اقتصاديا قد يؤدي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، كما يعتبر من أهم الأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي كما هو الحال في أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

5- العولمة التجارية: يمكن النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع و السلوك، و يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، و تحدث فيها تحولات على مختلف الصور، و تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، و يساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات. و العولمة التجارية هي الركن الأساسي في العولمة، حيث يستخدمها الاقتصاد في فتح الطريق للعولمة الثقافية و السياسية، حيث تدعو الدول المتقدمة إلى تحرير التجارة، و هذا ما يسهل الحصول على التكنولوجيا الحديثة، و يحسن فرص النمو من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة و تقليل الفقر في الدول النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسس العولمة و سبيل انتشارها.

²³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 461.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و يرى منظرو العولمة أنه من أجل استفادة الدول من العولمة لابد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.²⁴

و إن نظرنا إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة النظر العالمية فإننا نجد أنه:

- يساهم في زيادة درجة التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات القومية.
- طريقة لنفذ الشركات الأجنبية إلى أسواق الدول المختلفة التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في العالم و تقليل الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج.
- يساهم في رفع معدل الاستثمار على النطاق العالمي.
- يساهم في تعظيم الرفاهية الاقتصادية العالمية.

أما بالنسبة للدول النامية فيمكن القول أن الآثار التي يحدثها فيها تختلف حسب شكل الاستثمار و كذا البلد المضيف، من خلال إمكانياته و أوضاعه خاصة مستوى التنمية فيه، بالإضافة إلى نوع القطاع المستثمر و النشاط المستهدف، و الجدول التالي يلخص كل هذه الآثار.

²⁴ محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004/2003، ص: 61.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد كان الاعتقاد السائد و لفترة طويلة من الزمن في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لاستنزاف الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، و لكن في الفترة الحالية نجد أن معظم الدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل جذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، و ذلك من خلال العمل على تحسين مناخها الاستثمار، و هذا ما يدل على وجود آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

و سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم سنتناول منافع و تكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لنعرض في الأخير إلى مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات إدارتها.

المطلب الأول: العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم التدفقات التي تعرفها الدول النامية إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالحصص التي تستفيد منها الدول الصناعية، فهذه التدفقات موزعة بطريقة غير عادلة، و ذلك لعدة أسباب يمكن اعتبارها بمثابة محددات أو عوامل من شأنها تقليص حجم هذه التدفقات إلى الدول النامية، و عرقلته، و ترجع هذه المحددات إلى عوامل تخص الدول النامية بحد ذاتها، و إلى ظروف تحيط بها في الدول الصناعية.

الفرع الأول: عوامل تخص الدول النامية ذاتها.

هناك مجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية التي تعمل على عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، و تتمثل أهمها في:

أولاً: السياسات المتبعة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بسياسة الدول النامية، و التي هي في أغلبها دول مضيفة، و بقوانينها، و تحتوي هذه السياسة على مجموعة من القيود التي من شأنها تقليص حجم تدفقاته إلى هذه المنطقة، و تتمثل هذه القيود فيما يلي:¹

¹ جون هيدسون و مارك هيندر، مرجع سبق ذكره، ص: 737.

1- القيود المفروضة على الملكية الأجنبية: حتى تراقب الدولة النامية الشركة الأجنبية القائمة بالاستثمار المباشر تفرض عدة ممارسات أهمها تأسيس مشروعات مشتركة، بحيث تعود ملكيتها بين الشركة الأجنبية و الشركة المحلية، أو مجموعة من المستثمرين المحليين، أو الحكومة المضيفة نفسها، كما يمكن أن يتم توزيع الملكية من خلال بيع الأسهم للجمهور داخل الدولة المضيفة. و بالتالي ضرورة اشتراك المستثمر العام أو الخاص في رأس مال المشروع، و قد تشترط الدولة أن يتم ذلك بنسبة معينة كحد أدنى.

2- القيود المفروضة على عمليات الشركات المتعددة الجنسيات: لا تكتفي الدولة بمراقبة الشركات الأجنبية عند التأسيس فقط، فهي تتدخل أيضا في عملياتها عن طريق الموارد الإنتاجية المحلية التي تستخدمها في عملياتها الإنتاجية، كما تستخدم أسلوبا آخر و هو فرض نسبة توظيف معينة، كما تفرض الدول أيضا قيود على النشاطات الدولية لتلك الشركات الأجنبية و هذه القيود هي:²

- تحديد حجم الأرباح و رأس المال الذي يسمح بتحويله إلى الخارج.
- تحديد حجم مدفوعات الملكية المسموح لشركاتها الأم.
- تحديد نسبة صادرات الشركات التابعة من إنتاجها.
- تحديد حجم السلع المستوردة من قبل الشركة الأجنبية التابعة.
- نزع الملكية (التأميم) و مصادرة الشركة التابعة بدون تعويض، و مثل هذا التصرف يحرم الشركات متعددة الجنسيات من أرباحها المستقبلية، و تبرر الحكومة المضيفة ذلك بأنها سوف تكون في وضع أفضل إذا ما كانت الصناعة مملوكة محليا (سواء كانت ملكية خاصة أم عامة).
- تفرض على المستثمر الأجنبي قيام معظم عملياته الإنتاجية داخل قطرها، حتى تحصل على أكبر نصيب من القيمة المضافة الناتجة خلال عمليات التصنيع.
- كما تقوم الدول النامية بتحديد قيود على القطاعات التي تكون فيها محتكرة، و تحرم الشركات الأجنبية من الدخول في بعض الأنواع من النشاطات الإنتاجية، كالإنتاج في الأسلحة أو المرافق العامة، أو في القطاعات التي تمس الأمن الوطني.

و هناك أيضا قيود تفرض على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تكون في شكل:

- شراء المؤسسات المحلية.

² جون هيدسون و مارك هيندر، نفس المرجع السابق، ص: 737.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

- الاندماج فيما بين المؤسسات المحلية و المؤسسات الأجنبية.
- فمعظم الدول النامية تفرض أشكالاً إجبارية، و الأكثر استعمالاً منها هي الشركات المختلطة.
- كما أن هناك أيضاً مراقبة للاستثمار الأجنبي عن طريق سلسلة من التراخيصات:³
- فرض مدة حياة أدنى للاستثمار.
- تحديد أدنى تمويل خارجي.
- تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول عليها من السوق المحلية كما في الأرجنتين، كينيا، البيرو و تركيا.
- توطين إجباري في منطقة معينة.
- كما يمكن أن يتبع منح الترخيص للاستثمار بشروط لتحديد منه مثل:
- فرض إنتاج أشكال معينة من السلع.
- إنشاء مناصب عمل.
- استعمال حجم معين من السلع و الخدمات و المؤسسات المحلية.
- تصدير حجم معين أدنى من إنتاجها.
- تدريب و تكوين العمال.
- تحويل المعرفة التقنية، و إنشاء مراكز محلية للبحث و التطوير.

و يمكن القول أن هذه الإجراءات هي معوقات مهمة، تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند تحديد أماكن استثمارها، و هذا ما يفسر عدم استفادة الدول النامية كثيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر. و لكن يبقى من الصعب مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات و ذلك لتزايد نشاطها، و بالتالي فإن تبني أي سياسة مانعة أو محددة لنشاطها لا ينجح إلا بتحويلها إلى دول أخرى أكثر ملائمة لها.

ثانياً: البيئة الاقتصادية في الدول النامية.

و التي تظهر من خلال معدل النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول و البيئة التحتية، حيث أن:⁴

³ هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999، ص: 41.

⁴ هيكل عجمي جميل، نفس المرجع، ص 37-39.

1- **معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر من بين العوامل المهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن معظم تدفقات رؤوس الأموال (الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمار المحفظة، استثمارات أخرى لأجل قصير و طويل الأجل، الافتراضات العامة و الخاصة) تذهب إلى الدول التي حققت معدلات نمو عالية، و خير دليل على ذلك الصين التي جذبت أكثر من ربع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية، و يعود ذلك إلى معدلات النمو العالية التي حققتها، بالإضافة إلى عامل آخر و هو اتساع سوقها الداخلية المؤلفة من أكثر من مليار و مئتي مليون نسمة، إذ أن في هذا الصدد هناك دراسة حول العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في الخارج، و وجد أنه يرتبط بحجم السوق (السكان)، حيث أشارت التقديرات الكمية أن الزيادة في السكان بـ 1% في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل يزيد عن 1%.

2- **الاستقرار الاقتصادي:** لقد أظهرت التجارب العملية أن تزايد الاستقرار الاقتصادي و السياسي في الدول النامية كالأرجنتين و الصين و الدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية و الأرقواي و تايلاند، الشيلي، الفلبين، ماليزيا و المكسيك هو ما يفسر الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

و في المقابل نلاحظ أن الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات الأهلية توقفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة لهذه الظروف، كالسودان مثلا، و في المقابل استفادت الدول التي عرفت نهاية لهذه الصراعات من الزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، كأوغندا و ناميبيا، و بالتالي يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار الاقتصادي الكلي بمختلف مؤشرات، كالعجز المالي الكبير، سياسة نقدية غير مستقرة، سياسات صرف متضاربة، المعدلات العالية و المتغيرة للتضخم و أسعار الفائدة، و عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية، و التقدم البطيء في الخصخصة، كما أن الاستقرار المالي له أثر كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و خير دليل على ذلك الأزمات المالية ما بين 1987-1998 التي ضربت عددا من الدول النامية، و التي أدت إلى تراجع حصة الدول النامية من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من 37% في عام 1997 إلى 26% في عام 1998، و يرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية و المالية في آسيا من جهة، و إلى النمو المعتبر للاستثمارات الأجنبية

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

في الدول الصناعية من جهة أخرى، و بالتالي يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تتميز بالتنمية و الاستقرار من خلال توفير إطار قانوني مستقر، كما أن تعاقب القوانين و التنظيمات المعقدة و المتغيرة من فترة إلى أخرى يعرقل نشاط الشركات الأجنبية، كما يؤثر على نشاطها.⁵

3- البنية التحتية: يعتبر عدم توفر البنية التحتية (البنية الأساسية أو الهياكل القاعدية) من طرق و مواصلات و غيرها من العوامل الأساسية التي تعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكثير من الدول النامية.

ثالثا: تباين العوائد.

من المفروض أن رأس المال يدر ربحا أكبر عندما يكون نادرا، و لكن يبدو أن الوضع مختلف، حيث أنه في الاقتصاديات الصناعية تكون العوائد أكبر مما هي عليه في الدول النامية، و بالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية تكون عادة أكثر ربحية في الدول الغنية عنها في الدول الفقيرة، و بما أن المعرفة العلمية تتركز بصورة رئيسية في الدول الصناعية، فإن معدلات الربح تزداد فيها، بالإضافة إلى التغيرات في التقنية و تقديم سلع و خدمات جديدة من شأنها جذب الاستثمارات أكثر، مقارنة بالدول النامية.

الفرع الثاني: عوامل تخص الدول الصناعية.

إضافة إلى الظروف التي ميزت اقتصاديات الدول النامية، و المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، هناك عوامل أخرى تخص الدول الصناعية، و التي تعرف نموا مستمرا لتدفق هذا الاستثمار إليها. و تتمثل هذه السياسات في:

1- القيود المفروضة: إن تدفق رأس المال إلى الخارج خاصة في شكل استثمار أجنبي مباشر يثير العديد من المخاوف في أوساط الاقتصاديات المتقدمة، نظرا للآثار السلبية التي يخلفها على اقتصادياتها و التي تظهر من خلال:

⁵UNCTAD, La Production internationale, moteur de la mondialisation, TAD/INF/2820, OP CIT, P:90.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

- خروج الشركات المحلية للاستثمار في الخارج يؤدي إلى انخفاض الخاضعين للضريبة، مما تجعل الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الشركات منخفضة، و تترك لإدارة الضرائب الخيار لتعويض ذلك بين رفع معدل الضرائب أو إنشاء ضرائب جديدة.⁶
- تصدير الوظائف يؤدي إلى تخفيض الأجور المحلية و فرص العمل.⁷ و حسب دراسة قام بها المعهد INSEE قدر عدد العمالة الضائعة في فرنسا بـ: 200 ألف منصب عمل خلال 10 سنوات، نتيجة لتوجه الاستثمار إلى الخارج.⁸
- عند استثمار الشركات الأجنبية خارج بلدها الأم فإنها تحرمه من فرص التصدير، و على العكس تخلق منابع جديدة للاستيراد نتيجة للفراغ الذي تتركه مثل هذه الشركات.⁹

و لمواجهة مثل هذه المشاكل فإن الدول المتقدمة تقوم بفرض بعض القيود، من بينها:

- في تقرير صادر عن المكتب الحكومي للتقييم التكنولوجي Technology Assesment في الولايات المتحدة الأمريكية صدر ما يلي: " أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بعمل البنس هنا في أمريكا، و أن تتفاعل مع الشركات المحلية بطرق من شأنها توليد الثروة و الوظائف النوعية و الحفاظ عليها داخل الحدود".¹⁰

و يتبين لنا من خلال هذا التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر وافدا إليها، و ذلك من أجل تعزيز قدرتها التنافسية، كما تقوم بفرض قيود من خلال لجنة حكومية خاصة بالاستثمار الأجنبي (CFIUS) Committee For Foreign Investment in US و ذلك باسم الدفاع الوطني، كذلك القيود المماثلة التي وضعتها السوق الأوروبية، و هي تحديد حصص محددة بخصوص السيارات اليابانية التي يجري تركيبها في شركات موجودة في أوروبا و مملوكة لليابان. و للقيود التجارية كذلك آثار مقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الحوافز: تقوم الدول الصناعية بفرض قيود على فترات متعاقبة على مقدار رأس المال المصدر إلى الخارج، و لكنها في المقابل تشجع تدفقاته إليها، و ذلك من خلال:

⁶Peterh- Lin dert et Thomas A. Pugil, Economie internationale, 10^{ème} édition, economica, Paris, 1997, P : 836.

⁷صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1997، ص:70.

⁸Yves crozet et autres, Les grandes questions de l'économie internationale, OP CIT, P: 133.

⁹Denis Tersen, Jean Luc Bricout, OP. CIT, P: 178.

¹⁰محمد رؤوف حامد، إدارة العولمة، تأليف جورج لودج، سلسلة كراسات عروض المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 1999، ص: 17.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

- الجهود المبذولة لتشجيع الناتج الوطني فيها و حمايته، و تقديم حوافز و تسهيلات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يمكن اعتباره منافسا مباشرا للحوافز التي تمنحها الدول النامية في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.¹¹
- تقديمها للحوافز التمويلي بشكل أسهل، بينما نجد هذا العامل يمنح بصعوبة في الدول النامية، نظرا لافتقار مواردها لتقديم هذا النوع من الحوافز.¹²

و يعتبر الاقتصاديون أن عامل الحوافز هو أهم الأسباب التي تجعل من الدول المتقدمة مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتالي فإن الشركات الأجنبية في هذه الدول مؤهلة للحصول على منح تساعد على تحمل تكاليف بدء المشروعات و مصاريف البحث و التطوير خاصة، إذ يعتبر هذا العامل من بين العوامل التي تساهم في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيرلندا، بالإضافة إلى عنصر امتلاكها إلى القوة العاملة الماهرة.¹³

3- التكامل الإقليمي: نتيجة للتكامل أصبحت الدول الصناعية خاصة في أوروبا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما خفض من التدفقات الموجهة إلى الدول النامية، و مع اتساع نطاق هذا التكامل ازدادت الاستثمارات الموجهة نحوه أي إلى دول الاتحاد الأوروبي. و نظرا إلى هذه المنافسة الدولية فضلت شركات الدول الصناعية الاندماج فيما بينها كوسيلة لتوسيع أسواقها الخارجية.¹⁴

و منه فإن استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر داخل الدول الصناعية يتم من أجل تعزيز العلاقات و بصفة تكاملية، أي في شكل ظاهرة تكامل بين أسواق اقتصادية متجانسة و متنافسة، عكس ذلك بالنسبة للدول النامية، فزيادة الحماية في الدول الصناعية تحول دون الاستثمار في الدول النامية.

و بصفة عامة يمكن القول بأن أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

¹¹ هيكل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص: 44.
¹² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 195.
¹³ آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1997، مرجع سبق ذكره، ص: 76.
¹⁴ حسني مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2000، ص: 32.

1- النمو الاقتصادي:

يمثل معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي، و هو يعتبر أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري، فالمستثمر دائما يبحث عن نمو الناتج المحلي، باعتباره مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي و زيادته تعني زيادة الطلب الكلي. و من جهة أخرى فإن الزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية الجديدة، و بالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف. كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و من بين هذه الدراسات دراسة للأكتاد سنة 1997 عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (42 دولة نامية) و التي بينت أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵

2- التضخم:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، و هذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و الأجور و تكاليف العملية الإنتاجية، و بالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية و ربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج و يصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية. فتعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و كلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع و الخدمات التي ترفع أسعارها و ذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح، أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، و هذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. و عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية و في حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية¹⁶.

و منه التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

¹⁵ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 51.

¹⁶ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص :

3- سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، و ذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، و بالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر و بالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف. أي انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة و المستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى و من ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، و من جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية و خاصة إذا كان المشروع طويل الأجل و كان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة، كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، و بالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار و التي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.¹⁷

4- الضريبة:

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعياً لتحقيق أكبر عائد ممكن، هذا و لأن الضريبة تعتبر عنصراً مؤثراً على حجم الأرباح . و بالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار حيث تلعب الضريبة كأداة مهمة للتأثير على الميل الاستثماري و ذلك لأن زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار و بالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن للهيكلة المالي للاستثمار حساسية اتجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة فهي عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي. و إن للحوافز الضريبية دوراً مهماً في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة و ذلك نظراً لما يقدمه من مزايا فيمكن للدول المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه

¹⁷ دريد محمود السمراي، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة و ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية و يتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات و الحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية، كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمداخلها و مخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة لجذب المشروعات الاستثمارية و ذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات و نمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، و هذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة و تزيد من العائد الصافي و تحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها و خاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطي هذا الحافز، و نظرا لأهميته لجأت إليه مختلف الدول النامية.¹⁸

و منه يجب على الدول المضيفة أن تشرع العديد من التشريعات من أجل التخفيض من العبء الضريبي و إزالة المعوقات الضريبية و المتمثلة في الازدواج الضريبي و عدم التميز في المعاملة الضريبية.

المطلب الثاني: منافع و تكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر منافع تعود لصالح الدولة المستضيفة، كما له أيضا تكاليف، و سنتطرق لكليهما على التوالي.

الفرع الأول: منافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك الكثير من الاقتصاديين الذين يدعمون الاستثمار الأجنبي المباشر، و يقيمون منفعه على الدول النامية بصفقتها مستوردة للاستثمار الأجنبي المباشر، و التي نلخصها في الجوانب التالية:¹⁹

- توفير مصدر متجدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية.

¹⁸ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 114 .
¹⁹ حكمت شريف الشاشبي، استثمار الأرصدة و تطوير الأسواق المالية العربية، المدرسة العربية للدراسات و النشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980، ص ص 73 - 74.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

- توفير مناصب عمل جديدة.
 - المساهمة في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، بالإضافة إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو خلق مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
 - فتح أسواق جديدة للتصدير.
 - تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني و لا ينتجها محلياً، أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع إستراتيجية.
 - توسيع نطاق السوق المحلي و فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
 - المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
 - بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، و بالتالي تخفيض الاحتكار و تحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات.
 - استخدام الطرق الفنية الحديثة و أساليب الإنتاج المتطورة و السياسات الإدارية و المالية و التسويقية، و ذلك بفعل الاحتكاك بالمنتجين المحليين.
- كما أنه لا ينبغي إغفال الناحية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يضيفه هذا الاستثمار للمجتمع ككل، و الجدول التالي يوضح أهم المنافع الاجتماعية له.

الفرع الثاني: تكاليف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يسعى المستثمرون من وراء تدويل أنشطتهم إلى مجموعة من الأهداف و الدوافع، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها المحلية على الاستثمار في دول أخرى تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و السياسية، و لكن من الخطأ تصور أن هذه المنافع التي تجنيها الدول النامية من جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها الحصول عليها دون تكلفة، بل هناك مجموعة من

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

التكاليف، و يمكن تقسيم التكاليف الناتجة عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:²⁰

1- المجموعة الأولى: و تتمثل في تكاليف إزالة المخاوف لكل من الدولة النامية من جهة و المستثمر من جهة أخرى، فلقد ساهمت قصص الفشل في تاريخ الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول المستعمرة في خلق العديد من المخاوف لدى كل من الدول النامية و المستثمر الأجنبي، كما عرفت الدول النامية خلال القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين اقتصار الاستثمارات الأجنبية على استخدام المواد الخام و المواد الغذائية و الطاقة. و من جهة أخرى فقد يؤدي استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية إلى منع إقامة المشروعات الوطنية و القضاء على القائمة منها، نظرا إلى ما يملكه المستثمر الأجنبي من إمكانيات مالية و إدارية و فنية و تكنولوجية، قد لا يقوى المستثمر المحلي على مواجهتها دفعة واحدة.

2- المجموعة الثانية: وتتمثل في تكاليف منح الحوافز اللازمة لاجتذاب المستثمر الأجنبي و ضرورة امتداد بعض هذه الحوافز إلى المستثمر المحلي أيضا، و قد قامت حكومات الدول النامية بإنشاء بعض المرافق العامة و تقديم العديد من التسهيلات و منح العديد من الإعفاءات الضريبية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الجدول التالي يوضح أهم المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

²⁰ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص 220 - 223.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-6): المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	- التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
2- العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. - تعيين نسبة كبيرة من العمالة بالمشروع الأجنبي. - رفع مستوى الدخل للعمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية و الاكتفاء بالأجانب. - الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. - ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق.
3- الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. - إنتاج سلع ذات جودة عالية و بأسعار معقولة. - رفع المستوى العلمي و الفني للعمالة المحلية.	- الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية و العمالة المحلية. - احترام المنافسة في مجال إنتاج السلع و احترام مقاييس الجودة.
4- البحوث و التطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. - قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية و ذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	- قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة و لكن قد تكون غير منافسة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية. - قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية و بالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد الفضيل، مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997، ص: 8.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و بناء على ما سبق، و بالنظر إلى ما للاستثمار الأجنبي المباشر من منافع و تكاليف نجد أنه لا بد من وجود سياسات تنظم الاستثمارات الأجنبية و توجهها، و ذلك من خلال هيئات تعمل على التسيير و تسهيل الإجراءات الإدارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما لا بد من سياسات تحفز و تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مورد مهم لتمويل الاقتصاد، و تتمثل هذه الهيئات و السياسات فيما يلي:²¹

أ- إنشاء هيئات و أجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر: تقم بإنشاء هذه الهيئات الدولة المضيفة، و تكون مهمتها تخطيط و تنظيم الاستثمارات الأجنبية، و كذلك الترويج و التسويق لمشروعات الاستثمار، و التعريف بالسوق داخليا و خارجيا.

ب- سياسات الحوافز: والتي تعتبر من أهم السياسات لرفع جاذبية الدولة المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي، و هناك عدة أنواع للحوافز و التسهيلات و الامتيازات المقدمة من طرف الدولة المضيفة، و التي تتمثل في:

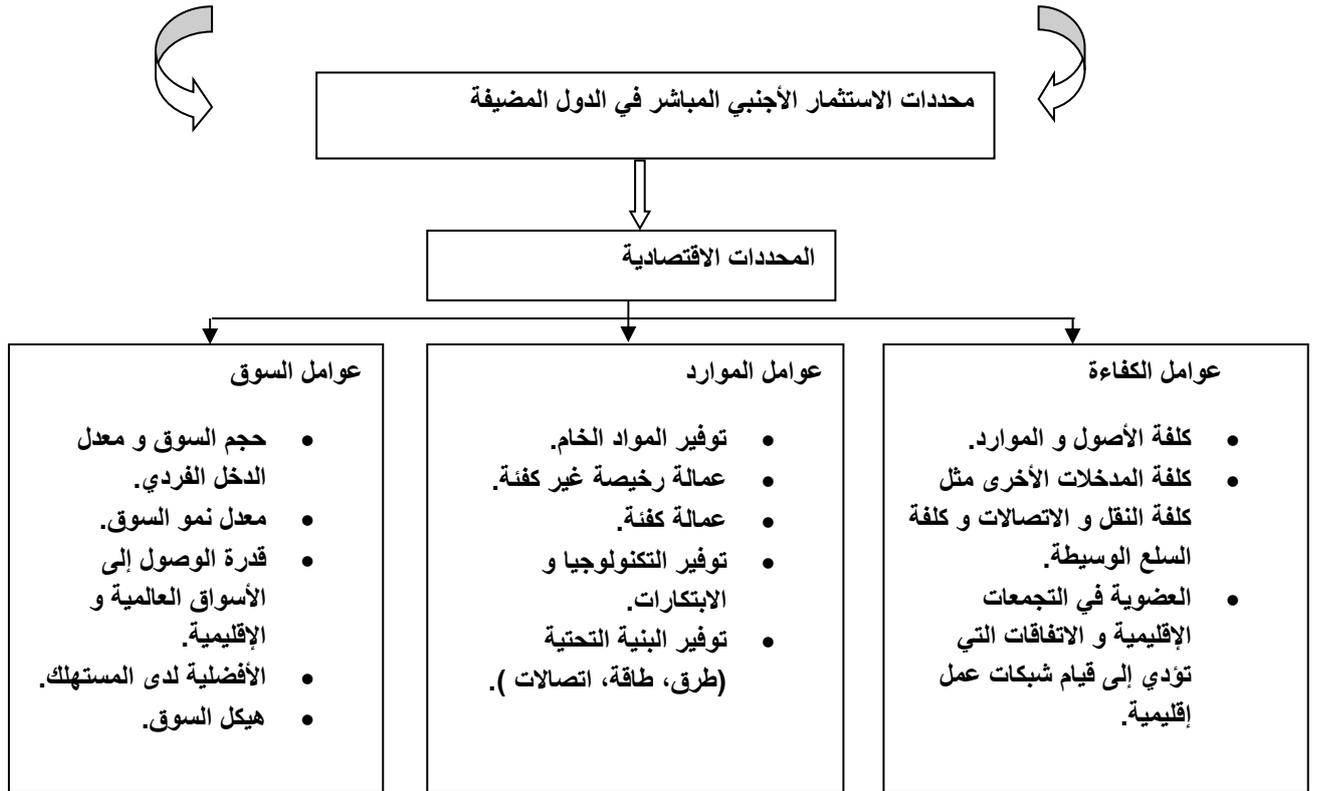
- تخفيف القيود على قوانين الملكية: و ذلك بعدم وضع قيود على تملك مشروعات الاستثمار، سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا، و كذا السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات.
- القيام بالعديد من الإعفاءات الضريبية و الجمركية، أو التخفيض منها.
- منح إمكانية إعادة تحويل جزء من الأرباح و العوائد إلى الدولة الأم في ظل نسب مئوية تحددها الدولة المضيفة.
- تسهيل الاقتراض و منح المساعدات للمستثمرين الأجانب.
- اعتماد أسس صحيحة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر: كوضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية بالمساهمة في نقل التكنولوجيا و تدريب المواطنين، و عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية، و توجيهه نحو إقامة مشاريع غير تقليدية لتزيد من جدوى هذا الاستثمار، بالإضافة إلى القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية في القطر النامي قبل دخول الاستثمارات الأجنبية، حتى لا تؤثر سلبا على الشركات المحلية.

و يمكن تفصيل محددات جذب الدول المضيفة للاستثمار في ثلاثة عناوين رئيسية، نلخصها في الشكل التالي:

²¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 440-441.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3-3): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية،

العدد 33 سبتمبر 2003، السنة الثالثة، ص:7.

المطلب الثالث: مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات إدارتها.

تتمثل مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، و التي تكون ناتجة عن عوامل غير تجارية (سياسية) أو عوامل أخرى، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الأخطار و آليات إدارتها.

الفرع الأول: مخاطر الاستثمارات الأجنبية:

و يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات كما يلي:²²

1- الأخطار السياسية (الأخطار غير التجارية): يعرف كل من "بريلي" و "مايرز" المخاطر السياسية

التي تتعرض لها الشركات المتعددة الجنسيات، بأنها نقض الحكومة الأجنبية لوعودها لسبب أو لآخر و ذلك بعد تنفيذ الاستثمار، و المخاطر السياسية ليست مجرد مخاطر محدودة التأثير بل تتعدى ذلك إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات المؤسسة.

و تجدر الإشارة إلى أن الخطر السياسي هو جزء من الخطر الدولي، إذ أن خطر الدولة له مفهوم أوسع من الخطر السياسي، فخطر الدولة يعرف على أنه الاختلافات و التغيرات الحاصلة في ربحية استثماراته بسبب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية غير المتوقعة بالبلدان المعنية بالاستثمار، أما الخطر السياسي فيعرف على أنه الاختلافات و التغيرات في ربحية الاستثمار بسبب التدخلات و التصرفات السياسية غير المتوقعة من حكومة البلد المستقبل للاستثمار.

2- الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار: و تحدث في حالة:

- يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار.
- تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.
- عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

3- أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع

الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، في هذه الحالة يجب أن تكون الحوادث

²²منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل و توزيع و منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص ص 480 - 481.

أسبابها سياسية أو طبيعية و تكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة، و تختلف من مؤمن إلى آخر.

4- مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات و المصدرون و المستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل، و هذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات، نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة، أو للتضخم أو بسبب عوامل أخرى.

و لقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بحدود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح **Cushman (1985)** أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.²³

الفرع الثاني: آليات إدارة أخطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

سوف نتطرق إلى كيفية إدارة هذه الأخطار من خلال إبراز مختلف المداخل التي تبدو أنها ضرورية لذلك، و هي:²⁴

1- التجنب: إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر، و هذا بالطبع ليس البديل المتاح و بالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فان المستثمر ربما يختار إن ينهي إعماله هناك، ويقصد بالتجنب غربة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و استبعادها عن نطاق استراتيجياتها الاستثمارية.

²³ محمد العريان و محمود الجمل، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية – الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيحة، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997، ص: 19.
²⁴ تهاني محمد أبو القاسم، أخطار التصدير و تأمين ائتمان الصادرات، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ص ص 85- 89.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

و يتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمار في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية و اجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر و خاصة المخاطر السياسية مثل:

- قيام المستثمر بتقسيم البيئة السياسية الدولية و تحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.
- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية و تكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة و ترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها.

و يمكن أيضا استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية لتجنب التعامل مع الدول التي لا تحقق المستوى المرضي لهذه المؤشرات.

2- التفاوض: و يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية، و يجب أولا تحديد الحقوق و المسؤوليات قبل القيام بالاستثمار، و من خلال هذا الأسلوب يمكن إدارة الأخطار و التغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.

3- الاحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر، وذلك من خلال التعامل مع الأخطار الدولية، و يستعمل هذا الأسلوب في المعاملات الداخلية أكثر منه في المعاملات الدولية.

4- الانفصال: و ذلك من خلال فصل الموجودات أو تقسيمها من أجل تقليل حجم الخسارة المحتملة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل وجدنا أن كل من التفسيرات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية أكدت على وجود أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

و يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من المحددات، منها ما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للبلد المضيف، و ما يحتويه من حوافز و إجراءات هامة، و منها ما يتعلق بأهداف البلد الأصلي بعيدا عن الربح الاقتصادي.

كما أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى جاذبية الحوافز الجبائية و الجمركية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى كفاءة الأجهزة الإدارية المكلفة بتنظيم الاستثمار، و كذا سهولة المعاملات الإدارية و المالية المتعلقة بانطلاق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة هي التي تحدد مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، فكما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية تتمثل أساسا في دفع عجلة النمو و مواكبة التطور التكنولوجي و الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن له أيضا آثار سلبية تتمثل خاصة في عدم قدرة المستثمرين المحليين على منافسة المستثمرين الأجانب، و ذلك بسبب الفارق التكنولوجي و الخبرة التسويقية، بالإضافة إلى كبر حجم رأس مال الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية.

و بالرغم من الفوائد الكبيرة التي تجنيها الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار و بشيء من الحذر الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-1): ملخص لبعض الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الدراسة	عينة الدراسة	فترة الدراسة	المنهجية	النتائج
Blomstrom et al. (1994).	78 دولة نامية و 23 دولة متقدمة.	1985-1960	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير.	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة محل الدراسة ككل. وجود أثر موجب و معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل. وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل.
Borensztein et al. (1995).	69 دولة نامية.	1989-1970	نموذج ساكن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مستخدما في التقدير طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهريا. The Seemingly Unrelated Regression (SUR) Technique.	وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي. اعتماد الأثر الموجب للمتغير FDI على رصيد رأس المال البشري المتاح في الدولة المضيفة. وجود أثر موجب على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

Balasubramanyam et al. (1996).	46 دولة نامية تم تقسيمها إلى اقتصاديات تتبع سياسة تشجيع الصادرات و اقتصاديات تطبق سياسة الإحلال محل الواردات.	1985-1970	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما طريقتي (OLS) و المتغيرات المساعدة العامة. The Generalized Instrumental Variable Estimator.	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة ككل. وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة تشجيع الصادرات. وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات.
Olofsdotter (1998).	50 دولة نامية.	1990-1980	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما في التقدير طريقة (OLS).	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي. وجود أثر موجب قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI سواء مع أثر الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية.
Bashir (1999).	6 دول من دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.	1990-1975	نموذج ساكن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما في التقدير طريقتي (OLS) و طريقة المربعات الصغرى العامة. The Generalized Least Squares (GLS) Technique.	وجود أثر موجب و لكنه غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي. وجود أثر موجب و لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

Carkovic and Levine (2002).	72 دولة نامية	1995-1960	نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما الطريقة العامة للعزوم. The Generalized Method of Moments (GMM).	عدم تناسق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي.
Hassan (2003).	العينة الأولى شملت 95 دولة نامية و متقدمة. العينة الثانية شملت 8 دول من إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.	2001-1980	نموذج ساكن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما طريقة (OLS) في التقدير.	وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الأولى. وجود أثر سالب و غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الثانية.

المصدر: مجدي الشوريجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي، الجزائر، ص ص 287-290.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

تمهيد:

لقد عرفت فترة التسعينات تدفقات هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، حيث استقبلت الصين في عام 1992 ما يقارب 11291 مليون دولار، في حين استقبلت الجزائر في نفس السنة حوالي 30 مليون دولار فقط، أي ما يعادل 0.26% ما استقبلته الصين.

إن التباين الشديد في النتائج يدعونا إلى البحث عن أسباب هذا الاختلاف، فهل هي راجعة إلى خلفية أمنية؟ أم إلى خلفية اقتصادية؟ و كيف يمكننا الاستفادة من التجربة الصينية في عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؟.

و سنتناول في هذا الفصل المناخ الاستثماري في كل من الجزائر و الصين و ذلك من خلال المبحث الأول، ثم نتطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الاقتصادية في كلا البلدين.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر و الصين.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من المعايير يرجع البعض منها إلى المشروع الاستثماري في حد ذاته و البعض الآخر إلى المناخ الاستثماري إلى الدولة المضيفة نفسها.

حيث يعرف مناخ الاستثمار على أنه: "مجملة الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركات و اتجاهات الاستثمارات، و تتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و القانونية و التنظيمات الإدارية، فالوضع العام و السياسي للدولة و ما يتسم به من استقرار، و تنظيماتها الإدارية، و ما تتميز به من فاعلية و كفاءة و نظامها القانوني و مدى وضوحه و اتساقه و ثباته".¹

إن هذا التعريف يربط مناخ الاستثمار بمجملة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

و هناك تعريف آخر يرى أن: "مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف و السياسات و المؤسسات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. و هذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، و التي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)،

¹ شرف الدين أحمد، " المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية"، في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية،

مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1995، ص 28 .

و الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري و النظام الضريبي، قوانين العمل و النظام القضائي و فعاليته في حسم النزاعات (التي قد تواجه المستثمر)².

إن هذا التعريف يضيف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية، و القانونية) عامل الثقة الذي يؤثر على توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

و مما سبق يمكن القول بأن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية، التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة)، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الآخر. و فيما يلي سنتطرق إلى هذه الظروف و العوامل في كل من الجزائر و الصين.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و السياسية و الاجتماعية.

و يمكن ملاحظة المقومات الطبيعية و السياسية و الاجتماعية لكل دولة من خلال الوضعيات التالية:

الفرع الأول: الوضعية الطبيعية.

1- الجزائر:

تحتل الجزائر موقعا هاما ضمن بلدان الوطن العربي و إفريقيا، كما أنها تتوسط بلدان العالم تقريبا، و هذا الموقع جعلها منطقة عبور افريقية و أوروبية و آسيوية و ملتقى حضارات العالم عبر العصور.

و هي إحدى بلدان المغرب العربي، لها حدود مشتركة مع جميع دوله، و هي إحدى دول البحر الأبيض المتوسط. و تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث المساحة بالنسبة لبلدان المغرب العربي و بلدان

² النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص126 .

حوض البحر الأبيض المتوسط و المرتبة الأولى كدول افريقية و عربية و إسلامية، حيث تقدر مساحتها ب: 2381741 كم². و تطل على البحر الأبيض المتوسط بامتداد يقدر ب: 1600 كم².³

و يمتد الشريط الساحلي على شكل خط متعرج تتخلله مجموعة من الرؤوس و الخلجان.

تتنوع تضاريس الجزائر حيث نجد فيها الجبال السهول و الهضاب و الصحراء، و يتعدد مناخها حيث نجد فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ القاري، المناخ الصحراوي. و هذا ما أدى إلى تنوع ثرواتها الباطنية و السطحية.

و تتمتع الجزائر بمصادر عدة للمياه و التي تتمثل في التساقط و المجاري المائية و المياه الجوفية خاصة في الصحراء، كما أن الجزائر غنية بالمعادن المتنوعة و مصادر الطاقة المختلفة خاصة البترول و الغاز الطبيعي الذي يساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني.

2- الصين:

تعتبر الصين من أكبر دول العالم، حيث تمتلك أكبر مساحة في آسيا و هي رابع أكبر مساحة في العالم بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية*

تبلغ مساحتها 9.596.960 كم². (لا تتضمن تايوان و هونغ كونغ و ماكاو)، أي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية ، و ربع إجمالي مساحة آسيا . منها 9.326.401 كم² يابسة و 270550 كم² مياه،⁴ و تعتبر من بين أطول الدول من حيث ساحل البحر في العالم، و يبلغ

³ وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات، ملنقى حول الاستثمار في الجزائر، أكتوبر 1999، ص7.

* هناك عدم يقين فيما يتعلق بترتيب الصين الثالثة أو الرابعة من حيث المساحة يعود عدم اليقين حول المساحة لسببين: أولهما مدى صحة ادعاءات الصين حول أرض مثل اكساي تشين والمسالك عبر كاراكرام (حيث تطالب بهما الهند) وثانيهما كيفية حساب الحجم الإجمالي للولايات المتحدة حيث يعطي كتاب U.S.A, 2011, the world fac book الولايات المتحدة مساحة 9.826.675 كم² ، بينما تعطيه الموسوعة البريطانية 9.526.462 كم² <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/616563/United-States>

⁴ <http://geography.about.com /library /cia/blcchina.htm>

طول ساحلها 18 ألف كم دون احتساب سواحل الجزر،⁵ و تتناثر على طول هذا الساحل الكثير من الخلجان الساحرة و الموانئ المهمة. و تنتشر في المناطق البحرية الصينية أكثر من خمسة آلاف جزيرة، لذا فهي متطورة في الزراعة و الثروة الحيوانية و الأسماك.⁶ بالإضافة إلى كونها مصدر رئيسي للسياحة في الصين.

و للصين حدود مشتركة مع 14 دولة - و هو رقم قياسي بكل تأكيد- و هذا ما يكسبها موقعا اقتصاديا و استراتيجيا هاما بين تلك الدول و باقي دول العالم.

أما من حيث التضاريس فنجد أن الصين تنقسم إلى منطقتين متميزتين: الصين الشرقية ذات الطابع السهلي و الصين الغربية التي تتميز بالهضاب و السلاسل الجبلية المرتفعة، التي تعد مصدر هام للطاقة المائية، حيث نجد فيها أكثر من 1500 نهر بالإضافة إلى العديد من البحيرات و الشلالات.⁷ و نظرا لاتساع الصين و تنوع تضاريسها يتميز مناخها بالتباين الشديد من منطقة إلى أخرى، حيث تنقسم إلى خمسة مناطق هي: المنطقة المعتدلة الباردة، المعتدلة المتوسطة، المعتدلة الدافئة، و شبه الاستوائية، و الاستوائية.⁸

كل هذه المقومات الطبيعية و التضاريس المختلفة جعلت من الصين موطنا للعديد من الثروات سواء المعدنية أو النباتية أو الحيوانية، و على سبيل المثال فإن احتياطات الصين من الفحم تبلغ 114 بليون طن أي ما يعادل 13% من الإجمالي العالمي، أما البترول فتقدر احتياطياته ب: 1.4% من الإجمالي العالمي.⁹ كما أن هذه المقومات جعلت الصين قبلة للسياحة.

و مما سبق يتبين لنا أن كل من الجزائر و الصين يحظى بموقع جغرافي متميز للأعمال و الاستثمار و

⁵ http://arabic.cri.cn/other/china_geography

⁶ شوي قوانج ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد أبو جراد، الطبعة الأولى ، بكين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، 1987 ، ص2.

⁷ نفس المرجع، ص: 68.

⁸ نفس المرجع، ص: 47.

⁹ توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص ص 274 - 276.

أمام أسواق العالم، بالإضافة إلى أنهما تتمتعان بمقومات طبيعية جعلت كل منهما بلدا غنيا بالثروات الطبيعية المعدنية و النباتية و الحيوانية.

الفرع الثاني: الوضعية السياسية.

1- الجزائر:

بقيت الجزائر محتلة من قبل الدولة الفرنسية لمدة قرن و 32 سنة، من 1830 إلى غاية جويلية 1962. و هي دولة ذات طبيعة جمهورية ديمقراطية و تأخذ بالنظام الرئاسي في حكمها.

أ- تنظيم السلطات:¹⁰

- السلطة التنفيذية: و تتكون من:

- **رئيس الجمهورية:** و يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري،¹¹ و يتصرف بالامتيازات التي تجعل منه أساس النظام الدستوري للدولة.
- **رئيس الحكومة:** يقوم بتنفيذ و تنسيق البرنامج الذي يوافق عليه المجلس الشعبي الوطني، كما يسهر رئيس الحكومة على حسن سير الإدارة العمومية.
- **الوالي:** و هو الذي يمثل الحكومة على مستوى الولاية، بحيث أن الولاية هي الفرع الإداري الرئيسي للسلطة التنفيذية اللامركزية على المستوى الجهوي، و يوجد بالجزائر 48 ولاية بعدما كانت 31 ولاية وهذا ابتداء من 4 / 2 / 1984.¹²
- **رئيس الدائرة:** و هو ممثل الحكومة على مستوى الدائرة، و هذه الأخيرة هي تجزئة فرعية إدارية للولاية التي تتكون من عدة دوائر و التي وصل عددها إلى 553 دائرة على مستوى القطر الوطني.

¹⁰الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 1991، ص ص 2-3.

¹¹ محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000، ص: 52.

¹² الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 1986، ص: 1.

- السلطة التشريعية: و هي تضم:¹³

- **المجلس الشعبي الوطني:** و حل هذا المجلس في 4 جانفي 1992 و حل محله المجلس الوطني الانتقالي، و لكن مع الانتخابات التشريعية في 28 نوفمبر 1996 التي أسفرت بدخول الأحزاب إلى هذا المجلس، و تعود أغلبية مقاعده إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 155 مقعد من أصل 380، و يتوزع الباقي على بقية الأحزاب الأخرى.
 - **مجلس الأمة:** و هي الغرفة الثانية من البرلمان و يبلغ عدد المقاعد فيها 144 مقعد، و ظهر هذا المجلس مع آخر الانتخابات التشريعية (1996)، و يختلف عن الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) من حيث العدد و التكوين (التعيين) و الاختصاص.
 - **المجالس المحلية المنتخبة:** و تخص سلطات القرار و حقل التدخل الاقتصادي و الاجتماعي و ترقية الأعمال الخاصة بمنطقتها.
- و يضمن احترام الدستور المجلس الدستوري، كما تم تأسيس مجلس المحاسبة المكلف بالرقابة على أموال الدولة و الجماعات المحلية و المرافق العمومية.

ب-الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الجزائر تعرف استقرارا نسبيا ف منذ 1988 تعاقب على كرسي الرئاسة خمسة رؤساء، و تجاوزت التعديلات الحكومية الثمانية، و تزامن هذا مع أحداث العنف و تآزم الوضع الأمني الذي عرفته عدة مناطق في البلاد، و هذا ما جعل الجزائر ذات معدل الخطر السياسي المرتفع، فالمستثمر الأجنبي يتخوف من هذه التغيرات التي تؤدي إلى سياسات مغايرة و مفاجئة تعرقل نشاطه، و في هذه الحالة يكون مضطرا إما للقيام بإجراءات تتلاءم مع

¹³ محفوظ لعشيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-180.

التنظيم الجديد، و هذا مكلف عندما يكون التعديل أكثر من مرة، و إما لانسحاب و هذا يؤثر سلبا على البلاد.

2- الصين:

لقد عاشت الصين تحت نظام ملكي دكتاتوري لآلاف السنين، و تم قيام جمهورية الصين سنة 1912 بفعل ثورة 1911. و في نهاية الأربعينيات اندلعت الحرب الأهلية بين الحكومة الصينية و الحزب الشيوعي، و التي انتهت بسيطرة الجيش الأحمر و هو تنظيم للحزب الشيوعي على السلطة عام 1949، و بالتالي استقلال و قيام جمهورية الصين الشعبية.

أ- تنظيم السلطات: 14

تجري سياسة جمهورية الصين الشعبية في إطار من جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد. وتمارس الدولة سلطتها من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية. في إطار نظام القيادة المزدوجة، حيث أن كل مكتب محلي يخضع لسلطة زعيم محلي وزعيم المكتب المقابل، أو وزارة على المستوى الأعلى من الأول.

يضم الحزب الشيوعي الصيني أكثر من 73 مليون عضو، ولا يزال يهيمن على الحكومة في الصين. لكن هناك فترات تحرير نسبية، ومع ذلك، فلجميع المؤسسات الحكومية في جمهورية الصين الشعبية لجان حزب على جميع المستويات.

نظريا، أعلى هيئة للحزب هو حزب المؤتمر، الذي من المفترض أن يجتمع على الأقل مرة كل 5 سنوات. و تتمثل الأجهزة الرئيسية للسلطة في الحزب الشيوعي فيما يلي :

¹⁴ فرانسوار لوموان، الاقتصاد الصيني، تعريب صباح كعدان، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص 26- 27.

- اللجنة الدائمة للمكتب السياسي: والتي تتكون حاليا من تسعة أعضاء.
- المكتب السياسي: ويتألف من 22 عضوا كامل (بما في ذلك أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي).
- الأمانة العامة: و هي المقر الإداري الرئيسي للحزب الشيوعي الصيني، برئاسة الأمين العام.
- اللجنة العسكرية المركزية.
- لجنة التفتيش المركزي: و هي أداة تضمن الانضباط فهي مكلفة باجتثاث الفساد والمخالفات بين كوادر الحزب.

و تضم جمهورية الصين الشعبية ست مؤسسات مركزية هي:¹⁵

- المجلس الوطني الشعبي (APN): و هو أعلى مؤسسة في الدولة.
- الرئيس: ينتخب من طرف المجلس.
- مجلس شؤون الدولة: و هي هيئة تنفيذية يرأسها الوزير الأول.
- اللجنة المركزية للجيش.
- المجلس الأعلى للشعب.
- النائب الأعلى للشعب.

ويشكل الحزب الاشتراكي مرجع القيادة الإيديولوجية و السياسية للصين. و المؤسسات الإقليمية مؤسسة على نظام ذي ثلاث مستويات: الإقليم، المقاطعة و البلدة، حيث أن:¹⁶

-المقاطعات مقسمة إلى مناطق مستقلة، مجالس بلدية (تدار من طرف الحكومة المركزية، بكين، شنغهاي، تيانجين و شونغكينغ) و مناطق إدارية خاصة (هونغ كونغ و ماكاو).

¹⁵ Notes de synthèse du SESP N° spéciale, op. Cit. p: 53.

¹⁶ Ibid. P: 52, P: 53.

-الإقليم والمناطق المستقلة (تبت، منغوليا الداخلية...) مقسمة إلى مقاطعات، محافظات مستقلة، مقاطعات مستقلة ومدن كبرى.

-المقاطعات والمقاطعات المستقلة مقسمة إلى مدن، بلدات وبلدات تسكنها الأقليات.

و تقسم الصين إلى 22 مقاطعة، و خمس مناطق مستقلة ذاتيا، و أربع بلديات.

ب-الاستقرار السياسي:

عرفت الصين إبان حكم " ماو "، أي منذ قيام جمهورية الصين عام 1949 اضطرابات كثيرة تمثلت في تلك النزاعات الإقليمية الدولية التي كانت سائدة في المحيط الجغرافي للصين في العالم، و أبرزها ما ارتبط بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي، حيث ظلت اليابان خصما تاريخيا للصين، و ظلت العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية دائمة التوتر، مما دفع بالصين إلى مساندة الطرف المعادي للولايات المتحدة الأمريكية في كل حرب تخوضها في المنطقة.

و لعل أهم تلك الاضطرابات و أكثرها تأثيرا هي الثورة الثقافية التي دامت عشر سنوات (1966- 1976) لاقتلاع النزعات الرأسمالية، و التي خلقت حالة من الفوضى العارمة في البلاد، حيث عرفت حالة من عدم الاستقرار الداخلي.

و بعد موت " ماو " أصبح المسرح خاليا أمام المحدثين، و بحلول عام 1978 تبين أنه لابد من الانفتاح على العالم الخارجي، و في نفس العام تم التوقيع على معاهدة السلام بين الصين و اليابان، و بالتالي انتهاء مرحلة العداء التي دامت منذ عام 1894.¹⁷

¹⁷ محمد علي القوزي، حسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث و المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، 2001، ص ص 152-153.

و تتميز الصين بالتلاحم الوطني بين طوائف شعوبها، و بنظام أمني و استخباري قادر على توفير التغطية الأمنية داخل الصين و خارجها، فضلا عن قبضة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة في الصين.

و مما سبق يتبين لنا أن معدل الخطر السياسي مرتفع في الجزائر عما هو عليه في الصين.

الفرع الثالث: الوضعية الاجتماعية.

1- عدد السكان:

أ- الجزائر:

بلغ عدد سكان الجزائر في عام 1999 حوالي 29950000 نسمة، أما في عام 2006 فبلغ: 33000000 نسمة و بالتالي كثافة سكانية تقدر ب: 13.85 ن/ كم². و في عام 2004 بلغت نسبة الزيادة الطبيعية 1.53%¹⁸. و بلغ عدد السكان في عام 2014 ما يعادل 38,813,722 نسمة¹⁹

ب- الصين:

بلغ عدد سكان الصين 133972485 نسمة و ذلك حسب بيانات الإحصاء الرسمي للتعداد السكاني السادس عام 2010، فهي تضم خمس سكان العالم، و تبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 ن/ كم²، أي 10 أضعاف ما هي عليه في الجزائر، و بلغت 137 ن/ كم² في سنة 2011.²⁰ و وصل عدد سكان الصين إلى 1,364,450,000 نسمة حسب إحصائيات 2014.²¹

¹⁸ الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر أرقام، نشرة 2001، رقم 21، 30، ص:4.

¹⁹ http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=تعداد_السكان_في_العالم&

²⁰ Notes de synthèse du SESP N° spéciale, op. Cit. p : 52.

²¹ http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=تعداد_السكان_في_العالم&

و حسب بيانات التعداد السكاني لعام 2010 فإن عدد السكان ازداد بنسبة 5.84%، و هو معدل كبير مقارنة بما هو عليه في الجزائر.

و لقد كان معدل النمو في الثمانينات 1.5% أما في التسعينات فتراجع إلى 1% ليصبح 0.6% في 2006.²²

نلاحظ أن معدل النمو في الصين هو قليل بالنسبة للجزائر و يرجع ذلك إلى عدد السكان الكبير، أما صافي النمو السنوي فما زال كبيرا، و نتيجة لسياسة الطفل الوحيد (1979) يتميز سكان الصين بأنه أسرع الدول من حيث الشيخوخة.

2- مستوى التعليم:

أ- الجزائر:

إن التعليم في الجزائر مجاني و إجباري لمدة 9 سنوات، و يظهر هذا القطاع في المقام الأول لنفقات الدولة، بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر 70% سنة 2003، و في سنة 2008 كان الفرق بين الجنسين ما زال واضحا، 79% للذكور، 61% للإناث. و يأخذ التعليم ربع الميزانية العامة للدولة، و لكن رغم ذلك تبقى النقائص في ميدان التعليم. و حسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة التربية الوطنية للسنة الدراسية 2009-2010، نجد أن هناك 427913 تلميذ في التحضيري، و 3309212 تلميذ في الابتدائي، و 3052953 تلميذ في المتوسط و 1170645 تلميذ في الثانوي، و بلغ عدد المدرسون في تلك الأطوار السابق 369142 مدرس يدرسون في 24280 مؤسسة. و تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 63 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 43 ولاية عبر التراب الوطني. و تضم 27 جامعة و 20 مركزا جامعيًا و 12 مدرسة وطنية عليا و 5 مدارس عليا للأساتذة. مع العلم أن مؤسسات التكوين العالي لم تأخذ في الحسبان

²² سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين، من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009، ص: 165.

ضمن هذا التعداد. كما أنه توجد مدارس و معاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي.²³

ب-الصين:

يتكون النظام التعليمي في الصين من أربع مراحل هي : التعليم الأساسي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي و التعليم العالي. و تحرص الصين بشكل كبير على إعداد الأطفال لمراحل التعليم الأساسي من خلالروضات الأطفال، و تبذل الدولة جهودا كبيرة في تعميم التعليم الأساسي على كافة مناطق البلاد لاسيما في الأرياف طبقا لقانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1986 والمعدل في 01 سبتمبر 2006 ، حيث تقدم إعانات كبيرة لمختلف شرائح المتدربين الذين تواجه أسرهم صعوبات اقتصادية، و قامت بإعفاء المدارس من جمع مختلف الرسوم المتعلقة بالكتب والدراسة، و هذا بموجب الإصلاح الذي أجرته على نظام نفقات التعليم الإلزامي في الأرياف عام 2006، و من ناحية أخرى تخصص الحكومة مبالغ كبيرة لإنشاء المدارس، حيث خصصت عام 2004 حوالي 10 مليارات يوان لبناء أكثر من 8300 مدرسة داخلية²⁴.

و لقد بلغ مجموع الجامعات و الكليات في الصين 1552 و ذلك في سنة 2003، و مجموع الأساتذة 725 ألف أستاذ و 11 مليون طالب. و يشتهر الطلاب الصينيين بتفوقهم عالمياً، فقد حققوا نتائج وُصفت بالمذهلة في الاختبارات التربوية الدولية.²⁵ و بلغت نسبة الأمية 4.08% حسب إحصائيات 2010.²⁶

²³ C:\Users\acer\Music\Desktop_في_الجزائر_في_التعليم_htm.

²⁴ تطورات الأوضاع التعليمية في الصين خلال ال30 عاما الماضية.من الموقع:

[\(2012/11/15\)](http://arabic.people.com.cn/31664/6537740.html)

²⁵ نبيل سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 190 .

²⁶ [\(2011/01/25\)](http://www.arabic.xinhuanet.com/72174.htm)

3- مستوى التشغيل:

أ- الجزائر:

و من خلال مؤشرات البطالة والتشغيل لسنة 2008 ، قدر تعداد القوة العاملة حسب الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.315000 فرد في ديسمبر 2008 ، حيث سجلت نسبة النشاط المقدرة بـ 41.7 % ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع 2007 أين بلغت 40,9% . و قدرت نسبة العاطلين عن العمل بـ 11.3 % أي ما يعادل 1.169.000 فرد مما يمثل نسبة بطالة تقدر بـ 11.3 %، حيث نلاحظ انخفاضا في نسبة البطالة مقارنة بعام 2007 و قد قدرت الحكومة معدل البطالة خلال السداسي الأول من عام 2010 بـ 11%²⁷.

ب- الصين:

لقد كانت نسبة القوة العاملة تمثل 59% في عام 1953، لترتفع إلى 70% في عام 2000. و في عام 2009 وصل حجم القوة العاملة إلى 812.7 مليون عامل. و في عام 2004 كانت نسبة العمال في قطاع الزراعة تمثل 47%، أما في قطاع الصناعة فهي: 23%، و 31% في قطاع الخدمات، أما بالنسبة لمعدل البطالة فكان يمثل 2.9% في 1995، و وصل إلى 4.3% في عام 2003. و قد كان عدد البطالين في عام 2010 يمثلون ربع مليار من قوتها العاملة الضخمة، و هذا ما سبب ضغطا على اقتصاد هذا البلد.²⁸

4- الصحة:

أ- الجزائر:

تشير التقارير أن أزيد من 10 ملايين جزائري يعيشون دون أدنى مستويات الفقر و بدخل يقل عن دولار واحد يوميا. و كنتيجة لهذه الوضعية تشير المصالح الصحية إلى عودة أمراض الفقر المتمثلة في الليشمانيا الجلدية و التهاب الكبد الفيروسي و غيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه. ففي سنة

²⁷ سميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 2012/11، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 75.

²⁸ فرانسوار لوموان، نفس المرجع السابق، ص ص 27- 29 .

2000 أحصت الجزائر 3.9 حالات تيفوئيد من بين 100 ألف شخص، كما أصبحت الليشمانيا وداء السل والتهاب السحايا من بين الأمراض المألوفة في بعض المناطق الداخلية و التي ترتبط دوما بتدهور الإطار المعيشي للسكان، حيث تؤكد الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصحة والسكان أن 125 8 شخصا في الجزائر أصيبوا بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه سنة 2005، علما بأن أكبر نسبة سجلتها الوزارة كانت في ولاية تيارت التي احتلت الصدارة لمدة تفوق 10 سنوات متتالية لإحصائها 3.10 حالة من بين 100 ألف شخص، في الوقت الذي صرح فيه مكتب البرنامج الوطني لمكافحة السل في السنة نفسها عن إصابة 18 294 شخصا بالمرض، أي ما يمثل 7.60 حالة من بين 100 ألف شخص. كما أن نسبة الإنفاق على الصحة تقل عن 13 % في جميع الدول العربية بما في ذلك الجزائر، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة في عام 2001 ما نسبته 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي و 9.9 % من إجمالي الإنفاق العام. أما حسب مصدر الإنفاق فتعود 75 % إلى القطاع العام و الباقي إلى القطاع الخاص. و فيما يتعلق بنسبة التغطية الصحية السكان خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 1998 فقد بلغت 100 % بالنسبة للحضر و 95 % بالنسبة للريف. كما ارتفع عدد الأطباء من 12 طبيب سنة 1970 إلى 85 طبيب في الفترة 1995 - 2002 لكل 100 000 نسمة.²⁹

ب- الصين:

لقد كانت الصين أول بلد نامٍ يقضي على الجدري و شلل الأطفال. و قد استعرضت الحكومة الصينية بعناية الخبرات التي لديها و استخلصت الدروس من عملها في مجال مكافحة نقشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في عام 2003. و نجحت الصين في السيطرة على وباء أنفلونزا الطيور و وباء أنفلونزا الخنازير في عامي 2004 و 2009 على التوالي. و عقب الزلزال المدمر الذي ضرب مقاطعة سيشوان في عام 2008، سلمت المنطقة المنكوبة من نقشي أي وباء من الأوبئة. و لقد كان معدل الوفيات عند الولادة يمثل 18‰ في بداية الخمسينات، ثم هبط إلى غاية 6.5‰ في بداية السبعينات و يرجع الفضل

²⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2005، ص: 3.

في ذلك إلى تقدم علم الصحة و العناية الصحية. و من نهاية التسعينات و حتى عام 2011 تجاوز معدل العمر 70 سنة، و بلغ معدل الوفيات 7.0%³⁰.

5- الموارد الطبيعية:

أ- الجزائر:

تبلغ المساحة الزراعية في الجزائر حوالي 5.7 مليون هكتار، وهي تمثل 3% من مساحة الجزائر، و هي نسبة ضئيلة جدا، لكن المساحة المستغلة فعلا تمثل 1.7% من مساحة البلد في الحبوب كمنتوج أولي، و تتعرض هذه المساحة الزراعية لمعدلات مطرية مناسبة.

يعتبر القمح و الشعير أكبر محصول زراعي، حيث يمثل 63% من المنتجات، و نجد أيضا العنب، الحمضيات، الخضراوات، الزيتون، التبغ، خامس منتج عالمي للتين، سادس منتج للتمور، و دعمت الجزائر زراعة الزيتون بمخطط 10 سنوات، لتجديد 100 آلاف هكتار من الأشجار، و إنشاء 200 ضاغطة زيتون. و قد كان التبغ المنافس الحقيقي للخضر، حيث يحتل مساحة مهمة، و هو يعتبر كمنتج تجاري أكثر أمنا و ربحية.

في حين 12% من مساحة الجزائر تناسب الزراعة الغابية و السهوية، و هي تعتبر قاعدة لتربية المواشي، و حسب تقرير المنظمة العالمية للتغذية، كانت الجزائر خلال سنة 2004 تملك أكثر من 13.4 مليون رأس غنم، و 3.7 مليون ماعز و 1.4 مليون من الأبقار.

و تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث تصدير خشب الفلين، و ذلك بعد اسبانيا و البرتغال، كما أنها مصدر مهم لشجر الصنوبر.

¹ فرانسوار لوموان، نفس المرجع السابق، ص : 29.

أما فيما يخص الموارد المائية فإن الجزائر و بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية و تقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³ .

و يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، و هي تصب في البحر المتوسط و تمتاز بأن منسوبها غير منتظم و تقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³. و يبلغ حجم تخزين السدود الإجمالي 4.908 مليار، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م³، فقط ما يعادل 40% من طاقة التعبئة الإجمالية النظرية بسبب الظروف المناخية (الجفاف) و مشكل توحد السدود.

رغم الشريط الساحلي المتوسطي الذي تتمتع به الجزائر إلا أن صناعة الصيد بقيت متخلفة، و ذلك لاعتمادها على المجهود العائلي، بدل الصناعة الضخمة. و لقد تناقصت الإنتاجية من 106 ألف خلال 1988 إلى 99 ألفا في 2001.

و للجزائر حظ وافر من حيث الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل و التصنيع ، و تتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية و في الشرق الجزائري بصفة خاصة، و يحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية و الوفرة و هو يتواجد بالقرب من الحدود التونسية عند الوزنة التي تنتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر و البالغ 3.4 مليون طن /سنة ، و كذلك في بوخضرة ، كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية في غاز جبيلات قرب تندوف و هو من اكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، و هو ذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي المتطرف و بعده عن مناطق التصدير و التصنيع بنحو 2000 كم ، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الكبرى فهي عديدة منها الفوسفات و أهم مناجمه في الشرق الجزائري في جبل العنق و الكويف باحتياطي يفوق 1 مليار طن و إنتاج يقدر ب1.2 مليون طن / سنة، ثم الزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة و الزئبق في عنابة بإنتاج قدره 23 ألف طن /سنة و الباريت و الملح ، و أخيرا الرخام قرب سكيكدة و هو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية و الكمية التي تقدر ب 50 مليون م³ وكذلك في سعيدة . كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء لا تزال مجهولة لأن عمليات

الاكتشاف و التنقيب لم تمتد إليها بعد ، و تدل الدراسات و الأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة مثل الذهب و اليورانيوم في منطقة الهقار خاصة، لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج و البعد عن مناطق التصدير و الصناعة . و أهم مناجم الذهب توجد في الهقار باحتياط قدره 58 طن و بطاقة إنتاج 2 طن سنويا .³¹

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر فنجد الطاقة الكهربائية التي ينتج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول ، الغاز، والفحم) و 10% الباقية من السدود ثم الطاقة النووية حيث يوجد مفاعلان نوويان ، الأول في درارية قرب العاصمة و الثاني في عين وسارة و يستخدمان في الأغراض السلمية لتطوير الصناعة و الفلاحة و الخدمات الطبية و في أغراض التكوين و البحث العلمي . أما الطاقة الشمسية و رغم توفرها بكثرة في الجزائر فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق و يمكنها أن تشكل رافدا مكملا لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلا. و أهم مصادر الطاقة الجزائرية ، النفط ، الذي اكتشف عام 1956 و تتمركز مكانه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء :

الأولى : في حوض حاسي مسعود على بعد 800 كم من الساحل باحتياطي قدره 700 مليون طن ، أهم حقوله حاسي مسعود وقاسي الطويل وروث البغل .

والثانية : حوض عين أمناس على بعد 1600 كم عن الساحل باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آبارها ايجيلي و زرزاتين ، و تين فوي .

و قدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 12 مليار طن من البترول و 2000 مليون برميل من الكوندسا و 71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، و هو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات ، و يدعم دورها في المحروقات الدولية وقد بلغ إنتاج الجزائر في البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يوميا. و تتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط بأنها الوحيدة تقريبا التي تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي و الثلث الباقي نفط خام.

³¹ C:\Users\lacer\Music\Desktop\t172-topic.htm

أما الغاز الطبيعي وهو ثروة المستقبل في الجزائر ، فتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كم من الساحل وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم و يقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م³ ، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة الهامة ، بإنتاج قدره نحو 60.3 مليار م³ عام 99 و به تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم .

و ترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط ، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية وثالث إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب، و هو يعرف إقبالا متزايدا من قبل المستهلكين لانخفاض تكاليفه وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة.

و قد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن ، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000 وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000. و أخيرا يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي . وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سونطراك وفروعها المختلفة ، المشرفة على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق احتلت عام 1996 المرتبة 10 عالميا في ترتيب الشركات العالمية المنتمة لقطاع المحروقات في عام 1999 كان رقم إجماليها 889 مليار دينار ، و حققت أرباحا قدرها 111 مليار دينار و أنتجت 118.4 مليون طن من المحروقات.³²

و تتميز الجزائر بشبكة طرقات تقدر ب: 90 ألف كم، و هي الأهم على الصعيد المغاربي بنسبة 3.7 كم / ألف نسمة، كما أن شبكة السكك الحديدية تغطي الجزء الأكبر للبلاد و تمتد على 4500 كم، و تحظى بعدد من المحطات التجارية التي تفوق 200 محطة، أما المطارات فعددها 31 منها 13 دولية، و تضم على الواجهة البحرية 13 ميناء رئيسي منها 9 لكل العمليات و 4 خاصة بالمحروقات.³³

³² C:\Users\lacer\Music\Desktop\t172-topic.htm

³³ وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار، ملنقى حول الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:7.

و لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام و قد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام و الاشتراك والتعامل مع الانترنت و حسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم، أما في 2007 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل.³⁴

كما عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000، فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـ 600 ألف مشترك فقط سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002.³⁵

أما بالنسبة للتوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب فهو يمثل 70%. و بموجب قرار 94-320 بتاريخ 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة تم إنشاء منطقة حرة بولاية جيجل على بعد 360 كم شرق الجزائر العاصمة.³⁶

ب- الصين:

إن الصين دولة غنية بالثروات الطبيعية و الأراضي التي تعتبر إحدى المقومات الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 951 ألف كم²، و تشكل 10% من إجمالي مساحة البلاد، و من منتجاتها الرئيسية القمح و الذرة الشامية و فول الصويا و الذرة الرفيعة و الكتان و الشمندر و

³⁴ إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، 2002 ، ص 31 .

³⁵ ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص: 66.

³⁶ وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

قصب السكر و الأرز و الشاي و غيرها من المزروعات الاقتصادية. و هي تعتبر حاليا أكبر دول العالم إنتاجا للمحاصيل و الاقتصاد الأكبر في العالم الزراعي.³⁷

و تملك الصين مساحة 1246.5 ألف كم² من الغابات (13%)، و حوالي 4 ملايين كم² من المروج (41.6%) و تعتبر هذه المناطق قاعدة لتنمية قطاع المواشي و الدواجن و توفير منتجات المواشي و اللحوم و الألبان و الجلود.

أما فيما يخص الموارد المائية فإن إجمالي حجم الأمطار في الصين يصل إلى 6 تريليونات م³ سنويا، و إجمالي حجم تصريف الأنهار يبلغ 2.7 تريليون م³، و يبلغ إجمالي موارد المياه 2.8 تريليون م³، و بذلك تحتل الصين المركز السادس عالميا في هذا الصدد، و تصل موارد الطاقة المائية إلى 676 مليون كيلو واط ، و هي الأولى في العالم.

و توجد في الصين كافة المعادن المكتشفة في العالم لحد الآن، و تعتبر الصين من البلدان الغنية بالموارد المعدنية، حيث تمثل 12% من إجمالي الاحتياطات العالمية، منها 158 معدنا قد تم تأكيد احتياطياتها، و منها أكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدمة، و يحتل كل من الجبس ، و الفانديوم و التونغستن ، و الزنك و كبريتات الباريوم ، و الغرافيت ، و ملح غلوبر ، و الأنتيمون ، و المغنيسيت و الأتربة النادرة ، و الفلوريت المركز الأول في العالم . و تحتل الصين المركز الثالث في العالم من حيث احتياطيات 45 معدنا رئيسيا في العالم³⁸ .

و تعتبر الصين من أغنى دول العالم من حيث توفر أنواع الحيوانات و النباتات، ففيها أكثر من 32800 نوع من أشجار الأخشاب ، و أكثر من 104000 نوع من الحيوانات ، بما فيها أنواع نادرة و الصين غنية بالموارد البحرية، حيث يوجد فيها أكثر من 2600 نوع من الأسماك، منها أكثر

³⁷ http://arabic.cri.cn/other/china_geography.

³⁸ <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm>

من خمسين نوعا من الأسماك التي يمكن استغلالها تجاريا .و تعتبر الصين دولة متقدمة من حيث الصيد البحري و تربية المنتجات البحرية.

و يوجد في البحار الصينية عشرون موردا منها : النفط ، و الغاز الطبيعي ، و الحديد ، و النحاس ، إضافة إلى ذلك تمتلك الصين ثروة هائلة من الفحم ، حيث يبلغ احتياطي الفحم في الصين 760 مليار طن .

و بالرغم من أن حجم كل مورد طبيعي في الصين كبير إلا أن معدل نصيب الفرد من معظم الموارد الطبيعية صغير نسبيا بسبب كثرة السكان.³⁹

تمتلك الصين نظام اتصالات متنوع يربط جميع أقطار البلد بواسطة خدمات الانترنت و الهاتف و التلفزيون و الراديو و التلفاز . وصل عدد مستخدمي الانترنت في 2006 إلى ما يقارب 137 مليون ثم ارتفع بنسبة 23.4% في عام واحد و وصل إلى 162 مليون في 2007 لتصبح الصين ثاني أكبر مستعمل للانترنت بعد الولايات المتحدة حسب وزارة صناعة المعلومات الصينية. و بلغت نسبة استخدام الهواتف النقالة 34% حتى 2007. و في 2006 ارتفع معدل استعمال خطوط الهواتف الثابتة بنسبة 79% وخصوصا في المناطق القروية.⁴⁰

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.

1- الجزائر:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي المركزي (الموجه)، و ذلك بسبب الخلفية الذهنية التي ترى أن الوجود الأجنبي يهدف إلى استنزاف ثروات البلد، و قد عملت الحكومة الجزائرية آنذاك على محاولة بسط نفوذها على الاقتصاد، و رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد، ففي عام 1963 قامت

³⁹ http://arabic.cri.cn/other/china_geography/1-3.htm

⁴⁰ BBC News, Emerging giants spur telecom boom, 12 December 2007.

بتأميم الأراضي الفلاحية و طبق على القطاع الفلاحي نظام التسيير الذاتي، و في 1964 أنشئت الشركة الوطنية لنقل و تجارة المحروقات، و في عام 1965 انتقلت الشركات المتمثلة في قطاع الصناعة و الخدمات إلى نظام التسيير الذاتي، و في عام 1966 تم تأميم قطاع المناجم و البنوك، و في عام 1967 تم تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات، و العمل على الإعداد لمخطط رباعي يهدف إلى إتمام الأهداف التنموية، فعرفت فترة السبعينات مخططين رباعيين هما:

- المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973):

تم الاعتماد في هذه المرحلة على إستراتيجية النمو غير المتوازن، و التي تقوم على نمو جميع القطاعات بزيادة قطاع واحد، و يكون هذا القطاع هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى، و كان هذا القطاع هو قطاع الصناعة القاعدية (صناعة وسائل الإنتاج)، و قد استحوذ هذا القطاع على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري، حيث وصل إلى 17.79% من حجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي خلال المخطط الرباعي الأول، يليه قطاع المحروقات بـ 14.85%.⁴¹

- المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1978):

تضمن نفس إستراتيجية المخطط الرباعي الأول، حيث واصلت الحكومة تطبيق سياساتها الاقتصادية الكلية، بحجم استثماري كبير وصلت قيمته إلى 50% من الإنتاج الوطني الخام، و يعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري لقطاع المحروقات بنسبة 17.82%، يليه قطاع الصناعة القاعدية بـ 16.91%. و الملاحظ في مرحلة السبعينات هو غياب دور القطاع الخاص في إحداث التنمية و توسع حصة القطاع العمومي في الإنتاج الداخلي من 34.07% عام 1969 إلى 65.42% عام 1978، بالإضافة إلى

⁴¹ صالح تومي، عيسى شقبق، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 2005، ص ص 13 - 14.

ثبات كل من أسعار الفائدة و استقرار مستويات الأسعار ذلك أن الدولة كانت تقوم بعملية تدعيم الأسعار.⁴²

لقد عرفت الفترة الممتدة بين 1973 و 1979 حتى 1981 ارتفاع مذهل لأسعار البترول و بالتالي حصول الجزائر على احتياطات معتبرة، و لكن و ابتداء من 1982 بدأت أسعار البترول في الانخفاض، و هذا ما دفع بالجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية من سياسة التصنيع إلى سياسة محاربة الندرة بالجوء إلى الاحتياطات، حيث وضعت في هذه الفترة مخططين خماسيين يتميزان بالاعتمادات المالية الكبيرة، و كانت البداية بالتخلي عن إستراتيجية النمو غير المتوازن من خلال المخطط الخماسي الأول.

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

يهدف هذا المخطط إلى تصفية الاختلالات و تصحيح الإخفاقات السابقة، و ذلك بالاعتماد على هيكلية المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أجل تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة و الصناعة، و زيادة الارتباط بين الصناعة و النشاطات المنتجة، و لقد رصد لهذا المخطط مبلغ قدر بـ: 560 مليار د.ج، و قد حقق المخطط مجموعة من النتائج تتمثل في:⁴³

- تطور الاستثمار من 55.5 مليار د.ج سنة 1979 إلى 79 مليار د.ج إلى 79 مليار د.ج سنة 1984.
- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ: 8.2%، مع تفاوت في نسبة نمو كل قطاع.
- خلق حوالي 235 ألف منصب شغل سنويا.
- زيادة الاستهلاك من 61 مليار د.ج سنة 1979 إلى 93.5 مليار د.ج سنة 1984.

⁴² نفس المرجع، ص: 14.

⁴³ نفس المرجع السابق، ص: 15.

و بعد الانخفاض العنيف لسعر البترول في سنة 1986، بدأت تتجلى الأزمة المالية و الاقتصادية في الجزائر، و أصبحت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، و مع صعوبة الإقراض الدولي لجأت الجزائر إلى الاقتراض من بنوك عربية لقروض قصيرة الأجل و بفوائد مرتفعة وصلت إلى 30%، كما تم اللجوء إلى القروض الثنائية، منها القرض الذي منحه فرنسا للجزائر بمبلغ 8 مليار فرنك فرنسي بشروط ثقيلة. كما استعملت الجزائر آنذاك سياسة تقليص الاستيراد، و ذلك بنسبة 35% لتحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و في هذه الفترة تم اعتماد المخطط الخماسي الثاني.

- المخطط الخماسي الثاني (1986-1990):

خصص له مبلغ مالي قدر بـ: 828.38 مليار د.ج، و قد جاء هذا المخطط في فترة صعبة احتدت فيها الأزمة الاقتصادية الجزائرية، حيث قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات مست القطاع البنكي سنة 1986، و الإصلاح الزراعي سنة 1987، كما تم منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية و خضوعها للقانون التجاري.

لكن الانخفاض في سعر البترول سنة 1988، أدى إلى تخفيض نفقات التجهيز ثم نفقات التشغيل، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية من جراء تخفيض الأجور و توقيف التشغيل، و انفجرت هذه الأزمة في مظاهرات 5 أكتوبر 1988، التي غيرت فيها الجزائر سياستها من سياسة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، كبدية سياسية نحو الانفتاح، و لكن رغم ذلك بقيت الأوضاع على حالها، و هو ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإحداث التغييرات المناسبة.

و في 30 ماي 1989 تم التوقيع على أول اتفاقية تأكيد مع صندوق النقد الدولي (الاستعداد الائتماني الأول) ، عن طريق المفاوضات السرية و التي تنتهي في 30 أبريل 1990، و بموجبها تحصلت الجزائر

على فرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير، حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة مع التزام الجزائر بالشروط التالي:⁴⁴

- تحرير الأسعار: حيث يحدد السعر وفقا للعرض و الطلب.
 - تحرير التجارة الخارجية: و ذلك بفتح الأبواب أمام الواردات و بالتالي خلق المنافسة.
 - تحرير الصرف: و هذا يعني الحصول على العملة الصعبة دون الحصول على رخصة من البنك المركزي.
 - تخفيض قيمة العملة: و ذلك لأن صندوق النقد الدولي يعتبر سعر الصرف في البلد الذي يلجأ له غير حقيقي، لذلك لا يوجد برنامج دعم دون تخفيض قيمة العملة.
 - إلغاء العجوزات: فالبلد مجبر على رفع مبالغ الضرائب و الرسوم لزيادة الموارد، و قد اضطرت الجزائر إلى تقليص مصاريف التشغيل و مصاريف التجهيز لتغطية العجوزات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية.
 - الكتلة النقدية: فرض الصندوق تقليص التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة، و قبل نهاية السنة يجب على خزينة الدولة إعادة هذه الأموال إلى البنك المركزي.
- و لتفعيل هذه الاتفاقية و الالتزام بشروطها تم إصدار قانون رقم 12/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 و المتعلق بالأسعار، و هذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة و قوى العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية.⁴⁵
- أما فيما يخص الشروط التي فرضها البنك الدولي مقابل تقديمه لقرض يبلغ 300 مليون دولار في إطار برنامج التكيف الهيكلي، فهي:⁴⁶
- إلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين، و قد نفذ ذلك ابتداء من سنة 1995.

⁴⁴ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010 / 2009، ص: 62.

⁴⁵ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة و الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص: 166 .

⁴⁶ BENISSAD Hocine, L'ajustement structurel. L'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, P: 59.

- تعديل القانون التجاري و إدخال قانون الإفلاس للمؤسسات العمومية بعد أن كان مقتصرًا على المؤسسات الخاصة فقط، و تم ذلك ابتداءً من 1991.
- فرض إصلاحات في قطاع الضرائب و قطاع الجمارك و كان ذلك في الفترة الممتدة بين 1991 و 1992.
- مراجعة حسابات البنوك العمومية و المؤسسات الكبرى من أجل تقييم حالتها الحقيقية.
- تقليص دور الدولة من جانب الاستثمار لصالح تطور و نمو القطاع الخاص.

و مما سبق يمكن القول بأن الصندوق يشترط إصلاحات ماكرو اقتصادية تتمثل في سياسة الصرف و الأسعار و تحرير التجارة، أما البنك الدولي فيشترط إصلاحات هيكلية و قطاعية.

و من أجل مواصلة الإصلاحات من جهة، و من جهة أخرى مع بداية أزمة الخليج الثانية ارتفع سعر برميل البترول إلى 100 دولار ثم انخفض إلى 20 دولار، و هذا ما أدى إلى تخفيض قيمة الدينار، جاء اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، و هذا ما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي، حيث توصلنا إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر و تتمحور أهدافه فيما يلي:⁴⁷

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية و الخاصة.
- ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار.
- ضبط نظام أسعار السلع و التي تعتبر المشكل الرئيسي لمختلف التشوّهات.
- السماح للخواص بالاستيراد و هذا بداية لتحرير التجارة الخارجية.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف تحصلت على قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط كل قسط قيمته 100 مليون دولار، و للاستفادة من هذا القرض يشترط ما يلي:

⁴⁷ IBID, P : 142.

انتقل سعر الصرف للدولار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار في مارس 1991 ثم انتقل إلى 22 دينار لكل دولار في سبتمبر 1991 حيث ظل هذا الانخفاض مستمرا حتى سنة 1994 .

- تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض الدعم على المواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة ورفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- تحرير الأسعار وإصلاح النظام الجمركي و الضريبي.
- القيام بعملية الخصخصة للمؤسسات العمومية.
- تخفيض معدل التضخم و هذا عن طريق تثبيت الأجور و تخفيض النفقات العامة.

و وفقا لهذه الشروط اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات المالية و النقدية منها:

- التخفيض السريع لقيمة الدينار.*
- تحرير 40% من الأسعار.
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا تتجاوز 20%.
- تقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية، فقد تم مراجعة القانون التجاري وهذا بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-80 المؤرخ في 25 افريل 1993 حيث أصبحت المؤسسات العمومية بموجب هذا المرسوم مثلها مثل المؤسسات الخاصة من حيث إمكانية إفلاسها عند عدم قدرتها على دفع ديونها، و بالتالي فتح المجال أمام عملية الخصخصة نتيجة إلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس.

و في 1992 طلبت الجزائر من صندوق النقد الدولي اتفاقية تأكيد ثلاثة لمدّة ثلاث سنوات، لكن تم منحها سنة واحدة فقط، بسبب الغموض و عدم الاستقرار السياسي (اغتيال الرئيس محمد بوضياف).

و في 1993، انخفضت أسعار البترول و عانت الجزائر من صعوبات في التسديد، و في بداية 1994 تم التوقف عن تسديد خدمة الدين، و تم التفاوض مع الصندوق من أجل الحصول على قروض أخرى ، لكنها لم تحصل عليها بل تم اقتراح اتفاقية إعادة الجدولة ، و في ظل الظروف السائدة قبلت الجزائر بإعادة الجدولة.

و في 1944 اتجهت الجزائر إلى نادي باريس بغرض التفاوض مع إعادة جدولة، و في أفريل 1994 تم إمضاء الاتفاق مع الصندوق، و من ثم تم إعادة جدولة الديون مع نادي باريس، حيث دامت فترة التجميد سنتين، من نهاية 1993 إلى نهاية 1995، و تم الاتفاق على إعادة جدولة أصل الدين و الفوائد أيضا كاستثناء قدمه نادي باريس للجزائر ، فكانت الحصة القابلة لإعادة الجدولة هي: 4 مليار دولار، و

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

استفادت الجزائر من فترة تأخير تقدر بسنتين، و فترة إهمال تقدر بخمس سنوات، و على مدة 12 سنة كأجل محدد للتسديد.

ثم توجهت الجزائر إلى نادي لندن 1995، و حصلت على اتفاق لإعادة جدولة الديون المصرفية غير المضمونة، حيث دامت فترة التجميد ثلاث سنوات من 1994 إلى 1997، و تم تسديد الفوائد القديمة فوراً، و حصلت على سنة كفترة تأخير و خمس سنوات كفترة إهمال، و 12 سنة كأجل محدد للتسديد، بعد ذلك لجأت الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس لمناقشة إعادة جدولت الديون المترتبة من أبريل 1995 إلى غاية أبريل 1998.

و في عام 1995 تم التوقيع على اتفاق في إطار ما يسمى بالتسهيل الموسعة، يدوم لفترة ثلاث سنوات، و هذا بعد انتهاء فترة اتفاقية التأكيد التي دامت عاما من أبريل 1994 إلى أبريل 1995.

و الجدول التالي يوضح لنا مخزون المديونية و خدمة المديونية في فترة إعادة الجدولة.

الجدول رقم (4-1): مخزون المديونية و خدمة المديونية في فترة إعادة الجدولة (مليار دولار).

السنوات	مخزون المديونية	خدمة المديونية	نسبة خدمة المديونية %
1993	25	9	82.2
1994	29.4	4.4	47.1
1995	32.5	4.1	38.8
1996	33.7	4.2	30.6
1997	31.2	4.4	30.3
1998	30.6	5.1	47.2

المصدر: ONS, Algérie en quelques chiffres, Algérie, 1999.

نلاحظ من الجدول أن مخزون المديونية بدأ في الانخفاض من 1997 و هذا راجع لانتهاء مهلة التأخير و بدأ التسديد.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

إن برنامج التكيف الهيكلي كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني، و يظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): تطور نسبة النمو الاقتصادي في الفترة (1992-2011) (%) .

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة النمو	1.8	2.2-	0.9-	3.9	4	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة النمو	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1	2.4	2.4	3.4	2.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011: www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 1994 أي قبل الإصلاحات، أما بعدها فقد انتقل من - 0.9% سنة 1994 إلى 3.9% سنة 1995 و وصل إلى 5.1 % سنة 1998، و هذا نتيجة انتعاش قطاع الصناعة و الموسم الفلاحي، أما في سنة 1999 فقد انخفض معدل النمو إلى 3.2% ثم سنة 2000 إلى 2.4% مقابل 2.1% سنة 2001 و يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية (الظروف المناخية، أسعار المحروقات) ، ثم عودة معدل النمو الاقتصادي في ارتفاع من 2.1% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002 إلى 6.9% سنة 2003 ، و يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط.

و عليه يمكن القول باختصار أن الاقتصاد الوطني بعد الإصلاحات حقق معدلات نمو تتراوح بين 1.1% إلى 6.9% بعدما كان سالبا قبل الإصلاحات. و هذا الارتفاع في نسبة النمو صاحبه ارتفاع في أسعار البترول، و كذا أسعار الصرف كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): تطور سعر البرميل من البترول و سعر الصرف خلال الفترة (2000-2004).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
سعر برميل البترول \$	28.00	24.80	25.24	29.03	38.66
سعر الصرف 1دج/ \$	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011 : www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ حالة عدم استقرار في أسعار البترول، إلا أن سعر الصرف في ارتفاع مستمر حتى سنة 2000 دون تأثيره بأسعار البترول، و هذا دليل على اعتماد الدولة على مداخيل أخرى غير بترولية، ثم بدأ في الانخفاض بعد ذلك.

و بالإضافة إلى ذلك شهد الإقبال على المشاريع الخاصة ارتفاعا كبيرا، كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (4-4): تطور مؤشرات المشاريع المصرح بها خلال الفترة (1993-1998).

السنة	المشروع	%	عدد مناصب الشغل	%	المبلغ (مليون دج)	%
1994-1993	694	2	59606	4	114	3
1995	834	2	73818	5	219	7
1996	2075	5	127849	7	178	5
1997	4989	12	266761	17	483	13
1998	9144	21	388702	24	912	27

المصدر:

M.C.Ainouche, L'état, L'économie de Marché et la Mondialisation Colloque international, laboratoire d'études pratique en sciences commerciales et en science de gestion, l'école supérieure du commerce, Mai 2003, p :23 .

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

نلاحظ من خلال هذا الجدول إقبال كبير للمشاريع الخاصة بعد سنة 1995، أي بعد صدور قانون الخصخصة الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص كحتمية، في إطار الدخول إلى اقتصاد السوق.

و من أجل التحكم في معدل التضخم عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية غير توسعية، و الجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم قبل و بعد الإصلاحات.

الجدول رقم (4 - 5): معدل التضخم للفترة (1992-2011).

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم %	31.67	20.54	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64	0.34	4.2
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5	4.9	5.7	3.9	4.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011: www.bank-of-algeria.dz.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم شهدت تحسنا ملموسا فبينما كان في حدود 30% قبل الإصلاح انخفض إلى 18.69% في 1996 ثم إلى 5.73% في 1997 ليستمر في الانخفاض إلى أدنى مستوى له 0.34% سنة 2000، هذا الانخفاض راجع إلى السياسة المالية و النقدية المتبعة و المتمثلة في زيادة الإيرادات و تقلص النفقات عن طريق رفع دعم للأسعار و التحكم في الإصدار النقدي و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة. ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2%، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية و إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.42%، ليرتفع إلى 2.3% سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.64%، و يرجع هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي و النقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته

الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5%.

إن برنامج التسهيل الموسعة كان الهدف منه تحقيق استقرار الاقتصاد و استعادة مستويات مقبولة للنمو، مما يسمح بتخفيض نسبة البطالة التي تزايد معدلها بشكل قوي (وصلت إلى 25% في 1995) و بالتالي تحسين المستوى المعيشي، و قد سمحت هذه السياسة للجزائر بالدخول إلى في الألفية الجديدة باقتصاد مغاير لذلك الاقتصاد الذي كان سائدا في الثمانينات.

و قد تم وضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، و الذي يهدف إلى بعث النمو بمعدل سنوي يقارب 5 إلى 6%، و إنشاء 850000 منصب شغل.⁴⁸ كما تم في هذه المرحلة إصدار الأمر (03/01) المؤرخ في 21 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، و قد جاء هذا الأمر ليعدل و يتم المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993، و ذلك لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا رغم ارتفاع أسعار البترول في سنة 2000. و قد تم وضع برنامج إنعاش ثاني متمم للأول و ذلك ابتداء من سنة 2005 لينتهي سنة 2007 و خصص له مبلغ 7 مليار دولار، و ذلك من أجل المضي قدما في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

و قد انخفضت المديونية الخارجية و هو ما يوضحها الجدول التالي:

⁴⁸ سعدون بوكبوس، الاقتصاديات المغربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، 2005،

الجدول رقم (4-6): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2011).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المديونية الخارجية	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.6	5.6	5.5	5.4	5.4	4.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011: www.bank-of-algeria.dz

و من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض المستمر للمديونية الخارجية للجزائر، حيث انخفضت من 25.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011.

و قد تم البدء في تطبيق اتفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 12 أوت 2005، و الذي ينص على التزام الطرفين بخلق منطقة تبادل حرة ، تسمح بانتقال البضائع على فترة انتقالية لمدة 12 سنة دون الخضوع للتعريف الجمركية.

2- الصين:

لقد تميزت الفترة 1949-1953 بوضعية متردية للبنى التحتية و قوى الإنتاج، و بالتضخم الجامح، هذا ما دفع الحكومة إلى العمل على اتخاذ إصلاحات سريعة تسمح باستعادة العافية الاقتصادية للبلد. و كان البدء باستهداف الوصول إلى بناء اشتراكي تحت إشراف قيادة مركزية وبعتماد نظام التخطيط الشامل، وحددت الدولة مدة 15 سنة لتحويل الصين إلى دولة اشتراكية، تحت شعار رفعه ماوتسي تونغ آنذاك و هو "السير على قدمين" الذي يعني الاهتمام بالقطاعين الصناعي و الزراعي في آن واحد، مع إعطاء أهمية أكبر لقطاع الصناعات الثقيلة.

و قد تميزت هذه المرحلة بتحقيق إنجازات كبيرة في القطاع الزراعي، حيث كان أول الإصلاحات بإصدار قانون 1950/06/28 القاضي بإلغاء الملكيات الإقطاعية و إعادة توزيع الأراضي على المواطنين بطريقة تضمن حصول كل شاب على سدس هكتار على الأقل، كما شجعت الدولة المواطنين على إنشاء التعاونيات للمحافظة على أسعار المنتجات الزراعية، و كونت " فرق المساعدة المتبادلة" التي تسمى أيضا فرق العمل لمساعدة الفلاحين .

و في سنة 1952 تجاوزت حصص المنتجات الرئيسية أحسن قيمها المسجلة في السنوات السابقة للثورة، و ارتفع إنتاج الحبوب من 113.2 مليون طن عام 1949 إلى 163.9 مليون طن عام 1952 ، كما ارتفع إنتاج القطن من 445 ألف طن إلى 1.3 مليون طن للفترة نفسها . و على صعيد الصناعات الحرفية التي دعمتها الدولة ارتفع إنتاج الأقمشة في الورشات الريفية الصغيرة من 18.9 مليون متر عام 1949 إلى 38.3 مليون متر عام 1952.⁴⁹

إن التحول الاشتراكي الذي قامت به الصين تضمن جملة من الإصلاحات ، و التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :⁵⁰

- تأميم التجارة الخارجية وإلغاء الامتيازات الأجنبية على بعض المشاريع الصناعية في الصين.
- ضبط التضخم من خلال استبدال العملة وإلغاء الديون الخارجية وتثبيت المستوى العام للأسعار.
- تفكيك الإقطاعيات الكبيرة وتوزيعها على ملكيات صغيرة.
- المراقبة الصارمة للمؤسسات المالية.
- ترشيد استهلاك السلع الرئيسية.
- تشجيع اعتماد الحرفيين الصناعيين وضمهم في جمعيات تعاونية تخضع لتشريعات اتحاد العمال.

و مع تحسن الأمور الاقتصادية نسبيا توجهت القيادة الصينية نحو تبني النموذج السوفياتي في 1957، و تمّ وضع أول مخطط خماسي في 1953.

⁴⁹ حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2010، ص: 41، ص: 42.

⁵⁰ سعد محمد عثمان و سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 30.

- الخطة الخماسية الأولى (1953 - 1957):

تمحور نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الصيني حول ثلاث ميكانزمات هي:⁵¹

- بيئة اقتصادية كلية منظمة بآلية" مقص الأسعار"، هذه الآلية مست المنتجات الرئيسية وعوامل الإنتاج، وقد أجبرت القطاع الزراعي على بيع منتجاته بأسعار منخفضة جدا، وبالمقابل حصوله على المنتجات المصنعة(التجهيزات الميكانيكية، الأسمدة...) بأثمان باهظة، و هو الأمر الذي أدى إلى تحويل واسع للموارد نحو المدن لتسريع التراكم.
- تخصيص الموارد المفرطة التركيز لتوفير عوامل الإنتاج التي تحتاجها الصناعة، وقد شكل النظام الضريبي المورد الرئيسي- إن لم يكن الوحيد - لتمويل التنمية الصناعية الثقيلة، كما أن عملية توحيد الدخول والنفقات أدت إلى تركيز شديد للقرارات الاقتصادية بأيدي الحزب الحاكم، و قد انتقل عدد المؤسسات الخاضعة للحكومة المركزية من 2800 عام 1953 إلى 9300 عام 1957.
- وضع آلية للتسيير على المستوى المحلي تقيّد استقلالية المؤسسات وتمنع أي تعد على حقوق الدولة المطلقة في تسيير الاقتصاد.

و ينبغي الإشارة أخيرا إلى الدور الذي لعبته المساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في إنجاز المخطط الخماسي الأول بالصين، حيث قدم الاتحاد السوفيتي معدات شكلت قيمتها نصف نفقات التجهيز في هذا المخطط، كما قدم خلال الفترة 1950-1954 قروضا للصين غطّت خمس مبيعات الاقتصاد الصيني، دون إغفال المساعدة التقنية الهائلة.⁵²

⁵¹ François Gipouloux, La Chine du 21e Siècle: une nouvelle superpuissance? Armand colin, Paris, 2006, P:3.

⁵² Françoise Lemoine, IBID, p : 7.

لقد كان الهدف الأول من التحول الاشتراكي هو إقامة اقتصاد صناعي متطور يحول الصين من بلد زراعي فقير إلى قوة عظمى، تعتمد أسلوباً إنتاجياً يتميز بكثافة العمل وندرة رأس المال لامتصاص البطالة والتكيف مع نقص الموارد، و لكن اصطدمت المرحلة الأولى من هذا التحول (خلال المخطط الخماسي الأول) بجملة من الإخفاقات من بين أسبابها:⁵³

- عدم التناسب ما بين التطور الصناعي و القاعدة الإنتاجية من الخامات كمستلزمات الإنتاج.
- عدم التناسب ما بين الصناعة الإستراتيجية و الصناعة التحويلية.
- عدم التناسب ما بين نمو السكان السريع و قدرات التشغيل في الاقتصاد.

لذلك تبنت الصين خطة ثانية لتدارك هذه الإخفاقات سميت بـ: "سياسة القفزة العظمى".

- الخطة الخماسية الثانية (1958 - 1962):

عند نهاية المخطط الخماسي الأول كانت الصين في حالة مأزق تنموي، حيث لم تتجح في تحقيق تطور

الصناعة، هذه الأخيرة التي لم تستطع امتصاص سوى جزء قليل من اليد العاملة، كما أن تنصيب المركبات الصناعية الكبرى كشف ضعف البنى التحتية و وسائل الاتصال، كما أن إعطاء الأولوية للتصنيع الثقيل كشف مدى الحاجة إلى رؤوس الأموال في ظل تكديس لليد العاملة.

لذلك قرّر "ماو" حوض تجربة سمّيت "القفزة العظمى" (1958 - 1962)، التي سعت لزيادة الإنتاج الصيني في مختلف المجالات، خاصة إنتاج الحديد من أجل البناء، والتي أدت في الوقت نفسه إلى وقوع خلل في توازن قطاعات الإنتاج، حيث تم التركيز على الحديد على حساب القطاعات الأخرى، كما نجم عنها تأثير سلبي على الموارد الطاقوية و على الوضع البيئي. و في نفس السياق أعطى الرئيس "ماو" الضوء الأخضر لإنشاء الكومونات الشعبية التي تجمع التعاونيات الزراعية في ملكيات كبيرة تابعة للدولة .

⁵³ سعد محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

و كان هدف هذه الخطة مضاعفة الإنتاج خلال سنة واحدة ، إضافة إلى تغيير الصين من مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي إلى مجتمع صناعي حديث في خمس سنوات . و في نفس الوقت أراد ماو أن يُظهر للاتحاد السوفيتي بأن النهج الصيني في التنمية الاقتصادية أكثر حيوية وأكثر نجاحا من النموذج السوفيتي.⁵⁴

و كانت النتائج المحققة من المخطط الخماسي الثاني مخيبة، فقد عرفت السنوات الثلاث (1958-1961) بالسنوات السوداء في تاريخ الاقتصاد الصيني، حيث اتسمت باختلالات كارثية في الهيكل الإنتاجي، و بانتشار رهيب للجوع مس ما بين 10 إلى 15 مليون شخص حسب الإحصائيات الرسمية للصين، و ما بين 16 إلى 30 مليون شخص حسب إحصائيات أخرى، و ذلك بسبب سوء التغذية و عجز الدولة عن توفير الغذاء لشريحة واسعة من الشعب الصيني بعدما انهار محصول القمح بـ 30% خلال الفترة 1958-1960. كما انهار الإنتاج الصناعي في عام 1961، فالزراعة لم تعد تزود الصناعة بالمواد الأولية ولا بالأسواق. و لقد أدت كارثة السنوات السوداء (1959- 1961) إلى ظهور سياسة جديدة، حيث تم التركيز على إعادة بناء الزراعة مع العودة إلى الاهتمام بالحوافز المادية ، والتربية العلمية والتقنية ، والمعايير النوعية أكثر من الكمية في تقدير مختلف أنواع الإنتاج ، و إعادة تنظيم البلديات لتصل إلى حجم معقول ، وأعيدت الملكية الخاصة للأرض، و تم العودة إلى نظام التخطيط بأكثر واقعية و فعالية، و خفضت السيطرة المركزية الثقيلة، وعادت سلطة الإنتاج لمديري المصانع . و بحلول عام 1965 كانت البلاد في طريقها إلى التعافي، حيث استعاد الإنتاج الزراعي في عام 1960، وفي عام 1966 سددت الصين كامل ديونها إلى الاتحاد السوفيتي.⁵⁵

⁵⁴ سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009، ص: 49.

⁵⁵ فرانسوار لوموان ، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

- الخطة الخماسية الثالثة (1966 - 1970):

تضمنت هذه الخطة مشروعين، يختلف مضمون كل منهما عن الآخر، حيث خصص المشروع الأول لوضع " الخطوط العريضة للإمداد والتموين " و توفير الضروريات الأساسية للناس بما في ذلك الغذاء و الكساء .وهو مقدم من لجنة الدولة للتخطيط ، و تم إقراره في ماي 1964 ، و الآخر لوضع " الخطوط العريضة لأحوال التنظيم " الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر 1965. و كانت المهام الرئيسية للمشروع الأول مرتبة حسب الزراعة و الصناعة الخفيفة و الصناعة الثقيلة، حيث شملت على ما يلي:

- عدم إدخال أي جهد لتطوير الزراعة، و حل المشكلات المتعلقة بالغذاء و الكساء و الاحتياجات الأساسية الأخرى للشعب وفقا للمعايير المختلفة.
- تعزيز بناء الدفاع الوطني بصورة مناسبة وتحقيق اختراق في التكنولوجيا العسكرية البسيطة.
- دعم الزراعة وتعزيز الدفاع الوطني، وتعزيز الصناعة الأساسية ، ومواصلة تحسين جودة إنتاجها و زيادة أنواعها وكمية إنتاجها، من أجل بناء الاقتصاد القومي على أساس الاعتماد على الذات والعمل على تطوره حسب مراكز الثقل المختلفة وبنسب معقولة ، وتعزيز البنية التحتية وتطوير قطاعات المواصلات والنقل والتجارة والثقافة والتعليم والبحوث العلمية.

أما المهام الأساسية للمشروع الثاني والتي حددتها بوضوح الخطة الخماسية الثالثة فقد ركزت على:

- الاستعداد الإيجابي للحرب ، وبناء الدفاع الوطني الذي وضع في المقام الأول.
- الإسراع في بناء الخط الثالث ، لأن مناطق الجنوب الغربي والشمال الغربي بالصين تعتبر المؤخرة الإستراتيجية للصين في ذلك الوقت.

و تم إعطاء الأولوية لتعزيز الدفاع الوطني بسبب قلق الصين من الحروب المحتملة مع الاتحاد السوفيتي و فيتنام حليفها.

و لقد تزامنت الخطة الخماسية الثالثة مع بداية الثورة الثقافية (1966-1976) ، التي قادها " ماو " و مجموعة من الراديكاليين ضد البرجوازية و كل من يرفض أفكار " ماو".

و بالرغم من أن هذه الثورة لم ينجم عنها أزمة اقتصادية كتلك التي نجمت عن فشل القفزة الكبرى، و ذلك لبقاء الزراعة بمعزل عن الثورة، إلا أنه كانت لها آثار سلبية على الإدارة الاقتصادية المركزية، و الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الخسائر في الموارد، و خسر التعليم العالي جيلاً بأكمله تقريباً، بعد إغلاق الجامعات في عام 1966، التي لم تستعد نشاطها إلا تدريجياً في عام 1970، وبرنامج محدود شغلت فيه السياسة حيزاً رئيسياً، و لا يخضع لمتطلبات النهضة الاقتصادية.⁵⁶

و لكن على الرغم من الاضطرابات الاجتماعية والفوضى التي نتجت عن الثورة الثقافية ، إلا أن نصيب الصناعة الثقيلة تضاعف، حيث أصبحت قاعدة التطور الصناعي، وارتفع إنتاج الصناعات الخفيفة والمحلية إلى حد جعلت الصين مكتفية ذاتياً في أغلب السلع الغذائية.

و الملاحظ على هذه الخطة هو تحقق كل الأهداف التي سطرته.

- الخطة الخماسية الرابعة (1971 - 1975):

تم وضع هذه الخطة في عام 1970 من أجل تنمية الاقتصاد القومي ، بعد أن خفت حدة الثورة الثقافية ، وفي عام 1971 وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على الخطة التي تضمنت الأهداف الاقتصادية التالية:

- أن يبلغ متوسط معدل النمو لقيمة الناتج الصناعي و الزراعي 12.5% سنوياً في السنوات الخمس.
- أن يصل استثمار الدولة في البنية التحتية 130 مليار يوان
- أن يصل إنتاج الحبوب الغذائية في عام 1975 إلى ما بين 300 و 320 مليار كغ ، والقطن بين 650 و 700 مليون دان ، والفحم ما بين 400 و 430 مليون طن ، و الصلب ما بين 350 و 400 مليون طن، وتوليد من 200 إلى 220 مليار كيلو وات من الكهرباء ، وأن تتقل السكك

⁵⁶ فرانسوار لوموان ، نفس المرجع السابق ، ص: 7.

الحديدية من 900 إلى 1000 مليون من البضائع. و في 1973 وضعت لجنة الدولة للتخطيط المشروع المعدل للخطة الخماسية الرابعة، يعمل على تعديل الأهداف الاقتصادية الرئيسية، و تقليل المعدلات المستهدفة التي حددت في البداية.

و شهد وضع الاقتصاد القومي تحسنا في عامي 1972 و 1973 ، حيث أنجزت كل الأهداف الاقتصادية الرئيسية لعام 1973 بل تجاوزت المستهدف. فكان هذا العام أسرع عام في النمو الاقتصادي منذ فترة الخطة الخماسية الأولى. رغم أن الصين خلال فترة الخطة خرجت من عزلتها و انضمت إلى الأمم المتحدة استمرت في سياسة الاعتماد على الذات و زيادة الاستثمار المخصص للصناعة مع استمرار الجهود الاجتماعية للقضاء على الأمية، و توسيع فرص التعليم ، و تحسين المستوى الصحي و المعيشي.

و قد احتلت الصين بعد هذه الخطة المركز الثالث في العالم بعد روسيا وأمريكا من حيث حجم الإنتاج الصناعي و تنوعه. محققة بذلك أحد أهم طموحاتها و هي أن تصبح قوة اقتصادية عالمية، و قطباً رئيسياً على المستوى العالمي.

- الخطة الخماسية الخامسة 1976 - 1980:

في عام 1975 وضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الخطة العامة لتطوير الاقتصاد الوطني "الخطة العشرية لتنمية الاقتصاد القومي من 1976 إلى 1985"، و التي تضمنت الخطة الخماسية الخامسة. و استهدفت الخطة الخماسية الخامسة أن يتحقق في السنوات الثلاث الأخيرة منها إقامة نظام الصناعة المستقلة و الكاملة نسبيا و نظام الاقتصاد القومي، و في مارس 1978 تم تعديل منهاج الخطة العشرية لتنمية الاقتصاد القومي، و صادف العام الأول لتنفيذ الخطة وفاة "ماو"، و في العامين 1977 و 1978 حققت الخطة نجاحا كبيرا، حيث ازداد إجمالي الناتج الصناعي و الناتج الزراعي و الدخل القومي بحجم كبير، و حقق إنتاج المنتجات الصناعية و الزراعية الرئيسية أفضل مستوى له في التاريخ.

و ازداد الدخل و الإنفاق المالي بحجم كبير في السنتين المتتاليتين، و تحقق فائض قليل في الدخل المالي، فانتهى العجز المالي، و وضع حد لتدهور الدخل المالي و الإنفاق المالي الذي استمر من عام

1974 إلى عام 1976، و ما ميز هذه الفترة التوجه غير الرشيد للتقدم، حيث كانت متطلبات التنمية الاقتصادية عالية ، و الأهداف المحددة مرتفعة، مما سبب أخطاء جديدة للبناء الاقتصادي بالصين. و بعد موت "ماو" و اعتقال أقرب مؤيديه ، أصبح المسرح خالياً أمام المحدثين بقيادة "دنغ شياو بينغ" لفرض سيطرتهم على الطبقة الحاكمة، و بحلول عام 1978 أدرك "دنغ شياو بينغ" مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين أن النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم، لذلك أعلنت الصين عن رغبتها في إجراء تحولات و إصلاحات اقتصادية جذرية.

و يمكن تلخيص عملية الإصلاح والانفتاح في الصين في أربعة مراحل تاريخية هي:

- المرحلة الأولى: سياسة الإصلاح خلال الفترة (1978-1984):

و يهدف هذا البرنامج إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي و الصناعي بحلول عام 2000، و ذلك من خلال إستراتيجيتين هما: الاستيراد الكامل للصناعة و التكنولوجيا، و إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدرج و بحذر.⁵⁷

و ابتداء من عام 1979 بدأت الصين في عدة إصلاحات مركزة في ذلك على الزراعة، حيث استطاعت الصين في سنتين إلى ثلاث سنوات تغيير نمط الزراعة الجماعية و اكتمل إصلاح القطاع الزراعي. أما على مستوى الصناعة فقد كان الإصلاح أكثر صعوبة، من حيث تقسيم الشركات المملوكة للدولة إلى وحدات إنتاجية صغيرة، و كذلك من جانب رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة الصناعية، لذلك تم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين النظام القائم، حيث أعيد العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت، والحوافز و المكافآت الإنتاجية للموظفين، و هكذا بدأت تدريجياً تشكل أكبر نسبة مئوية من الناتج الصناعي، كما تمت زيادة مرونة السعر، و توسيع قطاع الخدمات، و تم تخفيف القيود المفروضة على الأسواق التجارية،

⁵⁷ شارلي هور، الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 1995، ص: 24.

و فتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية. و لذلك أنشأت الحكومة أربع مناطق، و أصبحت هذه المناطق محركات النمو للاقتصاد الوطني.⁵⁸

و عمل "دينغ" على تقديم إصلاحات إضافية حيث تم اعتماد الخطة الخماسية السادسة.

- الخطة الخماسية السادسة (1981 - 1985):

لقد كانت هذه الخطة أكثر شمولاً بالمقارنة مع سابقتها . حيث جعلت الاقتصاد القومي الصيني يسلك طريق التنمية السليمة بخطوات ثابتة أثناء الإصلاح، و هدفت هذه الخطة إلى:

- تحقيق متوسط معدل نمو سنوي قدره 5% بالنسبة للمنتجات الصناعية و الزراعية.
- الحفاظ على المعروض و نوعية المنتجات الاستهلاكية وفقاً لنمو القدرة الشرائية الاجتماعية و التغييرات في هيكل الاستهلاك، و الحفاظ على استقرار أسعار السوق.
- تخفيض استهلاك المواد بقوة، خاصة استهلاك الطاقة، و الحفاظ على الإنتاج وفقاً لتوافر الموارد.
- استكمال المشاريع التكنولوجية، مع توفير الطاقة حسب الأولوية، و جمع رأس المال اللازم لتعزيز بناء مشاريع الطاقة الرئيسة و الاتصالات في إطار التحضير للخطة الخماسية السابعة.
- تنظيم القوة العلمية و التكنولوجية، لحل المشكلات العلمية والتكنولوجية الرئيسة .و تعزيز تطبيق التكنولوجيات الجديدة، و تطوير التعليم و العلوم و الثقافة لبناء الحضارتين الروحية و المادية.
- تعزيز بناء الدفاع الوطني و بناء صناعة الدفاع الوطني، و تعزيز القوة الدفاعية.
- زيادة العائدات الاقتصادية من خلال تطوير الإنتاج، و تدبير رأس المال، من أجل زيادة إيرادات الحكومة و من ثم زيادة الإنفاق على البناء الاقتصادي و الثقافي، و تأمين التوازن بين الإيرادات و النفقات المالية و الائتمان.

⁵⁸ فرانسوار لوموان ، مرجع سبق ذكره ، ص: 8.

- تطوير الاقتصاد و التجارة، و توظيف الاستثمار الأجنبي بفاعلية، و إدخال التكنولوجيا المتقدمة بنشاط لتلبية الاحتياجات المحلية.
- فرض رقابة صارمة على الزيادة السكانية، و التنظيم الجيد لتوظيف الأيدي العاملة، و مواصلة تحسين الحياة المادية و الثقافية للشعب على حد سواء على أساس نمو الإنتاج و الكفاءة الإنتاجية.
- تعزيز جهود حماية البيئة.

و لقد حققت هذه الخطة انجازات كبيرة، حيث حافظت على نمو ثابت و مستقر، حيث بلغ معدل النمو السنوي للنتاج الزراعي و الصناعي 11%، و بلغ الناتج المحلي الإجمالي 778 مليار يوان عام 1985، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الإنتاج من المنتجات الرئيسية بشكل كبير، كما حققت تقدما في بناء البنية التحتية، و تحسن وضع العائدات المالية و التجارة الخارجية و مستوى المعيشة.

و في فترة الخطة الخماسية السادسة، واجهت تنمية الاقتصاد القومي بعض المشكلات و الصعوبات، خاصة في الفترة الأخيرة منها. و كان حجم الاستثمار في الممتلكات الثابتة أكبر مما ينبغي، و ازدادت أموال الاستهلاك زيادة فائقة الحد، و كان إصدار النقود مفرطا، الأمر الذي أثر في النمو الاقتصادي.

- المرحلة الثانية: سياسات الإصلاح خلال الفترة (1984 - 1988).

خلال هذه الفترة، واصل "دينغ" سياسة السير في الإصلاحات الأولية و الزراعية . و انتقلت عملية إصلاح النظام الاقتصادي من الريف إلى المدن في عام 1984، و استمرت الرقابة على شركات القطاع الخاص ابتداء من 1986، و أجرت الصين الإصلاح في المؤسسات الإنتاجية التابعة للملكية العامة، و حتى الوقت الحاضر فقد تم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من 50% من المؤسسات الإنتاجية الحكومية الهامة، و أجري الإصلاح في الملكية في أكثر من 90 % من المؤسسات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة، و تراجع التخطيط، و اتسع نطاق الاقتصاد التجاري بحيث أن في نهاية تسعينيات

القرن العشرين أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين. و في عام 1988 طرح "دنج شياو بينغ" نظريته المشهورة و هي : " العلوم والتكنولوجيا يمثلان قوة الإنتاج الأولى " مما دفع إلى قيام الإصلاح في نظام العلوم و التكنولوجيا.

و ضمن هذه الفترة و تحديدا في شهر سبتمبر 1985، تم اعتماد الخطة الخماسية السابعة (الثانية تحت قيادة "دنج شياو بينغ") .

- الخطة الخماسية السابعة (1986 - 1990):

في بداية تنفيذ هذه الخطة الجديدة، وضعت الدولة خطة شاملة للاقتصاد و التنمية الاجتماعية، و كان ذلك المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد المخطط لاشتراكي بالصين، و تضمنت هذه الخطة المبادئ الأساسية التالية:

- التمسك بالإصلاح في المقام الأول، ليتناسب مع البناء، و يدفع بعضهما بعضا.
- الحفاظ على التوازن الأساسي بين إجمالي العرض والطلب.
- التمسك برفع العائدات الاقتصادية، و رفع نوعية المنتجات خاصة.
- التكيف مع تغير هيكل الطلب في المجتمع و متطلبات التحديث الاقتصادي.
- تنظيم حجم الاستثمارات في الممتلكات الثابتة، وتعديل هيكل الاستثمار، و تسريع بناء مشاريع الطاقة، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- تركيز البناء في التحديث التقني للمؤسسات الموجودة، و توسيع المشاريع القائمة لزيادة الإنتاج.
- تعزيز تطوير العلوم و التعليم، و دفع التقدم العلمي و التكنولوجي.
- الانفتاح على الخارج، و الجمع بين النمو الاقتصادي المحلي و التوسع الخارجي في التبادلات الاقتصادية والتكنولوجية.
- زيادة تحسين الحياة المادية و الثقافية لأبناء الحضر و الريف على أساس تطوير الإنتاج و رفع العائدات الاقتصادية.
- تعزيز بناء الحضارة الروحية الاشتراكية جنبا إلى جنب مع بناء الحضارة المادية.
- التمسك بروح الكفاح المرير و بناء البلاد بأسلوب مجتهد ومقتصد.

- المرحلة الثالثة: تجميد الإصلاح خلال الفترة (1989 - 1991).

في عام 1988، قامت الحكومة الصينية بتجميد الإصلاحات و ذلك لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم، حيث فرضت الرقابة على الأسعار من جديد. و بعد أزمة 1989 صاحب هذه الإجراءات خطاب اديولوجي و صرامة سياسية جعلت التغييرات الاقتصادية القائمة منذ عام 1978 موضوع نقاش. عندئذ شهدت الإصلاحات الاقتصادية فترة من التوقف، لكن في نهاية الأمر أصبح هناك قناعة أن ما حصل من تغييرات لا عودة عنه. و في المقابل انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 الذي أدى إلى قناعة القادة الصينيين قناعة تامة بأن شرعية الحكومة في الصين تقوم على ازدهار الاقتصاد و تحسين مستوى معيشة الصينيين. و سارت الأمور بعد ذلك لصالح الإصلاحيين.⁵⁹

- الخطة الخماسية الثامنة (1991 - 1995):

وضعت هذه الخطة في ديسمبر عام 1990، و تم الموافقة عليها في مارس 1991، و تميزت هذه الخطة في كونها بداية مرحلة جديدة في تطور الصين، و كان أعظم إنجاز في فترة الخطة الخماسية الثامنة هو تحقيق الهدف الاستراتيجي المراد تحقيقه عام 2000، و المتمثل في زيادة إجمالي الناتج المحلي أربعة أضعاف عما كان عليه في عام 1980، و قد تم تحقيق ذلك الهدف قبل موعده بخمس سنوات، حيث بلغ في عام 1995 إجمالي الناتج المحلي 5760 مليار يوان، أي 4.3 أضعاف ما كان عليه في عام 1980. و في هذه الفترة ازدادت كمية أهم المنتجات بالصين بخطوات ثابتة. حيث احتلت كمية إنتاج الفحم، و الإسمنت، و المنسوجات القطنية، و أجهزة التلفاز، و الحبوب الغذائية، و اللحوم، المركز الأول في العالم، و كمية إنتاج الفولاذ و الألياف الكيماوية احتلت المركز الثاني في العالم، أما كمية توليد الكهرباء فجاءت في المركز العالمي الثالث.

⁵⁹ فرانسوار لوموان ، مرجع سبق ذكره ، ص: 13.

و في هذه الفترة أيضاً بلغت سرعة النمو الاقتصادي الصيني نحو 11% سنوياً، بارتفاع نحو 4% عن فترة الخطة الخماسية السابعة، بالإضافة إلى تحسن في البنية التحتية و المستوى المعيشي و الوضعية المالية، كما عرفت مختلف مجالات الاقتصاد تطوراً ملحوظاً.

- المرحلة الرابعة: سياسات الإصلاح من عام 1992 إلى يومنا هذا.

في 1992 بدأت العودة إلى الإصلاحات و الانفتاح، مع التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية و قد حدد هدف جديد يتمثل في "اقتصاد السوق الاجتماعي"، و تم التركيز على إصلاح منشآت القطاع العام و العمل على تنوع أشكال ملكيتها مع التأكيد على دور القطاع العام الرئيس. و تأكدت في إطار هذا السياق رغبة الدولة في التحرر من التزام الحفاظ على منشآت القطاع العام بدون ذكر اصطلاح الخصخصة رسمياً، حيث قرر الحزب منذ عام 1993 أن من الواجب على الصين أن تحظى " بنظام منشآت عصري " ، و أن تحول منشآت القطاع العام إلى شركات. و دخل هذا القرار حيز التنفيذ في 1994، و قام بوضع النظام الداخلي للشركات ذات المسؤولية، و تم جعل رأسمال الشركات مفتوحاً، و تم إنشاء نظام مصرفي حقيقي، و نظام ضريبي، و نظام صرف العملة.

و في عام 1995 سعت الصين لدخول منظمة التجارة العالمية، و قامت بالمزيد من الإصلاحات من أجل تحقيق ذلك.

و في نوفمبر 2001، أصبحت الصين أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية، و قد ذلك إلى انفتاحها انفتاحاً أوسع على السوق العالمية، و شكل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإصلاحات. و من عام 1996 إلى وقتنا الحاضر تم تنفيذ ثلاث خطط خمسية للتنمية الاقتصادية و هي كالتالي:

- الخطة الخماسية التاسعة (1996 - 2000):

تعتبر هذه الخطة أول خطة متوسطة و طويلة الأجل في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي. و تم اعتمادها في 28 سبتمبر 1995، و تمثلت أهدافها الرئيسية فيما يلي:⁶⁰

- وضع حد أقصى لنمو السكان في عام 2000 بزيادة نحو 300 مليون نسمة عن عام 1980.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي أربعة أضعاف بالمقارنة مع عام 1980.
- القضاء على الفقر أساسيا، و بلوغ مستوى الحياة الرغيدة.
- إقامة اقتصاد السوق الاجتماعي أولا.

لقد كانت فترة الخطة الخماسية التاسعة حافلة بالأحداث و التقلبات السريعة على الصعيد الدولي، ففي عام 1997، انفجرت الأزمة المالية الآسيوية بشكل غير متوقع، و أحدثت تغيرات مفاجئة للظروف الاقتصادية العالمية. بسبب الضغوط الناجمة عن تلك الأزمة، و نقص الطلب المحلي. و كان الصين الأكثر سلامة من الدول التي ضربتها الأزمة، و كان تأثر الصين أساسا بسبب خفض قيمة عملات الدول المجاورة، الأمر الذي أدى إلى خفض القدرة التنافسية لصادراتها، و هي المرة الأولى منذ أكثر من عقدين من الزمن التي انخفض فيها إجمالي قيمة الصادرات عام 1998، و مع ذلك فإن الصين حافظت على الفائض التجاري لها و كمية كبيرة من الاستثمارات الأجنبية. و قد اجتهدت الحكومة الصينية في توسيع الانفتاح، و وضعت سياسات للتعامل مع الأزمة المالية الآسيوية، تتكون من زيادة الإنفاق الحكومي في بناء البنية التحتية، و تعديل سرعة الإصلاحات في القطاعين الصناعي و المالي. لتحفيز الطلب الكلي في مواجهة انخفاض الصادرات، و القيام بالاستثمار الحكومي بقيمة 1.2 تريليون دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث من 1998 إلى 2000، و قامت بوضع سلسلة من الإجراءات من أجل زيادة الصادرات و جذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى استقرار سعر صرف العملة. و خلال هذه السنوات الخمس نجحت الصين في حل مشكلات الغذاء و الكساء من حيث الأساس لشعبها.

⁶⁰ <http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm>

- الخطة الخماسية العاشرة (2001 - 2005):

تعتبر هذه الخطة أول خطة ضخمة في القرن الجديد، و تمثلت الأهداف الأساسية لها في:⁶¹

- أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي نحو 7% تقريباً.
- أن يصل الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2005 إلى 12.500 مليار يوان، محسوبة بأسعار عام 2000، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9400 يوان.
- أن يبلغ في فترة السنوات الخمس عدد العمالة بالحضر والعمالة التي تنتقل من الريف إلى الحضر 40 مليوناً.
- المحافظة على استقرار الأسعار، و الحفاظ على التوازن بين الإيرادات و النفقات الدولية.
- تحسين و ترقية الهيكل الصناعي، و تعزيز القدرة التنافسية الدولية للصين.
- رفع مستوى المعلوماتية و إكمال منشآت البنية التحتية.
- تعزيز قدرة الابتكار العلمي والتكنولوجي، و تسريع التقدم التكنولوجي.
- زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل.

و لقد حققت هذه الخطة نتائج ايجابية عديد نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني.
- تثبيت مكانة الزراعة و إنتاج الحبوب الغذائية، و تحسين أوضاع الفلاحين.
- الحصول على المركز الأول في العالم من حيث الهواتف الثابتة و الهواتف المحمولة و مستخدمى الانترنت، مع تنفيذ مشروع شبكة طرق أساسية وطنية. و دخلت إلى الموكب المتقدم العالمي في مجال بناء الجسور مع احتلال المركز الأول في العالم من حيث حجم الشحن.
- تطور صناعة التكنولوجيا العالية و الجديدة الصينية.

⁶¹ http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/26/content_2054684.htm

- تحسن هيكل الصادرات و رفع قدرتها على المنافسة الدولية.
- انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بعد جهود استمرت خمسة عشر عاماً لتعجيل و تفعيل سرعة نموها الاقتصادي.

- الخطة الخماسية الحادية عشر (2006 - 2010):

تمثلت الأهداف الرئيسة المحددة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في فترة هذه الخطة في ما يلي:⁶²

- زيادة سنوية للناتج المحلي الإجمالي مقدارها 7.5% على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6 % سنوياً.
- زيادة حصة قيمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 40.3% في عام 2005 إلى 43.3% في عام 2010.
- زيادة حصة العمالة في قطاع الخدمات من 31.3 % إلى 35.3 % في عام 2010.
- زيادة حصة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي من 1.3 % في عام 2005 إلى 2 % في عام 2010.

لقد نجحت الصين في تحقيق أهداف خطتها التنموية الخماسية الحادية عشر، حيث أدت إلى رفع مستويات المعيشة خاصة في الأرياف والقرى وفي نفس الوقت قلصت الفروق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مستوى الدخل والتوظيف والعلوم المصرفية و البنية التحتية، وحافظت على النسب المتعارف عليها عالمياً في التضخم والبطالة، فضلاً عن تحقيق النمو في مختلف مجالات الاقتصاد و تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

⁶² http://english.gov.cn/2006-03/06/content_219504.htm&usg=ALkJrhiZfGQBoYd2Ywa1ZOCB6xQWWUX-eQ

- الخطة الخماسية الثانية عشر (2011 - 2015):

ركزت هذه الخطة على تحقيق ما لم يسبق له مثيل من حيث النمو الاقتصادي و توزيع الدخل، و ذلك من أجل تضيق الفارق بين الأغنياء و الفقراء.

و تمثلت الأهداف الأساسية لهذه الخطة في النقاط التالية:⁶³

- الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر و سريع نسبيا 7% في المتوسط.
- تحقيق تنمية رئيسية في إعادة الهيكلة الإستراتيجية للاقتصاد.
- توسيع الطلب المحلي و الاستهلاك.
- العمل على أن لا تتجاوز البطالة المسجلة في المناطق الحضرية أكثر من 5%.
- السيطرة على التضخم .
- تحسين الخدمات العامة على حد سواء لسكان الحضر و الريف.
- تقلص القطاع العام.

المطلب الثالث: تطور التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد عرفت التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر تطورا في كلا الدولتين، و سنتعرض فيما يلي إلى مختلف هذه التشريعات و القوانين.

1- الجزائر:

تبنت الجزائر أول قانونين يتعلقان بالاستثمارات في بداية الستينات، و كان ذلك من خلال قانون الاستثمار لسنة 1963 و قانون 1966.

⁶³ Economist Intelligence Unit , "The 12th Five-Year Plan : China's Economic Transition", An Economist

Corporate Network (Shanghai) project for Takes, May 2011, p: 3.

- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات في عام 1963، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي و ضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصاديا بعد استقلاله.⁶⁴

و بموجب هذا القانون تمنح الحرية لكل شخص أجنبي معنوي أو طبيعي للاستثمار وفق الإجراءات المحددة من قبل الدولة، كما يوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمد في الجزائر لابد أن يكون في إطار الأهداف المسطرة، و المتمثلة في جميع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي، خاصة في القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني.⁶⁵

و قد خول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب عامة، و المؤسسات المعتمدة و المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية خاصة، و المتمثلة فيما يلي:⁶⁶

- **الضمانات العامة:** و يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب، و تتمثل في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعية و المعنوية الأجنبية، و حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات، بالإضافة إلى المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية، إلى جانب ضمان ضد نزع الملكية، حيث أنه لا يمكن نزع الملكية إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة، و لكن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض كامل.

- **الضمانات المتعلقة بالمؤسسات المعتمدة:** إن المؤسسات المعتمدة تستفيد من ضمانات خاصة بتحويل الأموال، حيث يسمح لها بتحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية، و التحويل الحر للأموال المتنازل

⁶⁴ عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 2009، بيروت، ص: 09.

⁶⁵ Ahmed Mezaache, IDE et politiques de développement industriel, Le cas de l'Algérie, Revue économie, N° 39, Décembre 1996, p : 26.

⁶⁶ عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص: 6.

عليها، كما أنها تستفيد من الحماية الجمركية، التدعيم الاقتصادي للإنتاج. و بالمقابل يجب على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية.

- الضمانات المتعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: هذا النظام يخص المؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار جزائري في مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة تعطى لها الأولوية، أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين. أما الامتيازات المقدمة من طرف هذا النظام فهي تتمثل في إمكانية تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، و تخفيض نسبة فائدة قروض التجهيز المتوسطة و الطويلة الأجل، و التخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

و عموماً، لم يكن هذا القانون فعالاً، بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في الفترة (1963-1964)، وقد بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها. كما أن الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الفترة لم تكن محفزة على الاستثمار، بالإضافة إلى الوضعية السياسية غير المستقرة التي كانت سبباً في تردد الرأسمال الأجنبي في الاستثمار في البلد.

و بعد الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، و سقوط نظام بن بلة أصدرت الدولة قانوناً آخر في سنة 1966.

- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانوناً جديداً في عام 1966،⁶⁷ حيث نظم هذا القانون إنشاء الشركات المختلطة في القطاعات الإنتاجية، التي تعتمد على تصدير جزء من إنتاجها و تأمين تمويلها الذاتي و تطوير التكامل الوطني باستخدام العوامل و الموارد الأولية الوطنية، كما حدد هذا القانون دور

⁶⁷ الأمر رقم 66-277، المؤرخ في 15/09/1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية 1965، ص 9-12.

رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به، وذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين. و يختلف هذا القانون عن سابقه من خلال المبادئ التالية:⁶⁸

- الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر: فتكون الأولوية في تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للدولة، أو الهيئات التابعة لها. كما تتدخل الدولة بمفردها أو بمساهمة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات الاقتصاد المختلط. و لا يمكن للمستثمرين المحليين أو الأجانب الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا بعد الحصول على رخصة أو اعتماد مسبق من السلطات الإدارية للاستفادة من الضمانات المنصوص عليها.
- منح الامتيازات و الضمانات، و تتمثل هذه الضمانات في:
- المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجبائية.
- حق تحويل الأموال والأرباح الصافية والعائدات و المبالغ الخاصة بالقروض المستدانة من الخارج.
- الضمان ضد التأميم (التعويض).

أما الامتيازات الجبائية فتتمثل في:

- الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض والرسم العقاري (خلال 10 سنوات)، والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية.
- استثناء رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج المرتبط بأموال التجهيز الضروري للمشروع مع استرجاع الرسم المتعلق بأثاث التجهيز المصنوع في الجزائر.

أما الامتيازات المالية فتتمثلت في:

- ضمانات الاقتراض المتوسطة و الطويلة الأجل.

⁶⁸عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

- تخفيض معدل الفائدة لغاية 3% على القروض الطويلة و القصيرة الأجل.
- كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين من الأفراد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة.

و بقي قانون الشركات المختلطة لسنة 1966 قائما إلى غاية 1982، و ما يلاحظ على هذا القانون هو تحديده لمجال تدخل الاستثمار الأجنبي، الذي كان مفتوحا فقط على بعض القطاعات (الصناعة والسياحة) في حين تم استثناء كل الأنشطة التجارية و المنجمية (ماعدا المحروقات)، التأمينات، النقل، الفلاحة كما كان المستثمر الأجنبي مقيدا بتبني إحدى الشكليات المسموح بهما إما الشركات المختلطة أو عقود إنجاز الدراسات و الخدمات. و فيما يتعلق بالفروع و الشركات الأجنبية المملوكة 100 % فكانت غير مقبولة.⁶⁹ و نظرا لتلك الشروط و القيود لم تتجح هذه النصوص التشريعية (1963-1966) إلى حد كبير في جلب الاستثمارات الأجنبية، و لم تصل إلى الغاية المسطرة لها.

- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

جاء هذا القانون من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع الصناعة و الخدمات (باستثناء قطاع المحروقات)، و حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة مع ضمان نقل التكنولوجيا و تكوين المستخدمين.⁷⁰ و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، فلم تتغير نظرة السلطات الجزائرية للاستثمار الأجنبي المباشر، و التي فضلت دخوله عن طريق المؤسسات المختلطة الاقتصادية، استدعى الأمر تعديل هذا القانون بقانون آخر معدل و متمم رقم 86-13 و هذا بتاريخ 19 أوت 1986.

⁶⁹ Ahmed Bouyacoub, Les investissements étrangers en Algérie 1980-1996 ; quelles perspectives, revue algérienne d'économie et de gestion, N°2, 1998, p : 38.

⁷⁰ Ahmed Mezaache, Op Cit, p: 43.

- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

جاء هذا القانون نظرا لعدم قدرة القانون رقم 82-13 على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، و الذين ينطوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف، مدة دوام الشراكة المختلطة، وتعهدات و واجبات كل الأطراف. و أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب⁷¹.

إن كلا القانونين لم يحققا النتائج المنتظرة، حيث بعد صدورهما تم إنشاء 10 شركات، و ذلك نتيجة لوجود بعض العراقيل منها: ثقل البيروقراطية، المشاركة بالأغلبية للدولة الجزائرية، اللجوء الإجباري إلى المحاكم القضائية الوطنية في حالة النزاعات.⁷²

- قانون الاستثمار رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988:

تبنت الجزائر قانون 88-25 موازات مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، و هذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية و الدولية و تحميلهم المسؤولية، و هذا

⁷¹ عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري ، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

⁷² Bouyacoub Ahmed, les investissements étrangers en Algérie, 1990-1996. quelles perspectives ? In revue Algérienne d'économie et gestion, N°2, Mai 1998, Algérie, p : 40.

بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة و البقاء و تحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية و أصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال(شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة). وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع. و جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية و الذي عمل على تعويض نظام التسريجات والمطبق مسبقا، و قد دعم بقانون 1995 المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية ماعدا القمح. و في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار، حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف و قانون الطلب و العرض و المنافسة باستثناء بعض المواد التي بقت خاضعة للنظام السابق حتى سنة 1992.⁷³

و في إطار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ 1988، تم تقديم مشروع قانون جديد إلى المجلس الوطني خلال السداسي الثاني لسنة 1989، و تضمن هذا المشروع السماح للمستثمر الأجنبي بالمشاركة بالأغلبية في الشركات المختلطة (65% عوض 49%)، و تضمن أيضا اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل حل المنازعات المحتملة بين الشركات المختلطة و السلطات المحلية، و لكن تم رفض هذا المشروع من قبل النواب.

و من بين القوانين التي تم إصدارها لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قوانين الاستثمار نجد قانون النقد و القرض.

- قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990:

لقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، و نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه " تنظيم لسوق الصرف و حركة رؤوس الأموال ". و أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر. و قد ألغى هذا القانون كل من القانون رقم 82-13 و رقم 86-13 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحي غير ساري المفعول،

⁷³ سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

حيث أنه قام بإلغاء جميع السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، بعد أن كانت اللجنة الوطنية للاستثمارات التابعة للإدارة هي المكلفة بذلك، كما أدخل هذا القانون تمييزا بين المقيمين و غير المقيمين، حيث اعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري منذ سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر، كما اعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر منذ سنتين على الأقل، و رخص هذا القانون لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة. و قد قام قانون النقد و القرض على المبادئ التالية:⁷⁴

- حرية الاستثمار، باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب.
- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضعة للرأي بالمطابقة، حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ليبحث في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة.

كما نص هذا القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل، مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة على القانونين رقم 82-13 و 86-13 المتعلقين بالشركات المختلطة.

و إلى جانب المبادئ السابقة، هناك مبادئ أخرى نذكر منها:

- تبني استقلالية البنك المركزي.

⁷⁴ قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، المواد: 183، 184، 185 و 186، نظام رقم 90-30 المادة 02.

• إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص.

و لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.⁷⁵

و إضافة إلى قانون النقد و القرض، حدثت تعديلات في نوفمبر 1991 على القانون رقم 86-14 المتعلق بالمحروقات ، و قد وردت هذه التعديلات لتدعيم إرادة الانفتاح المكرسة في قانون النقد و القرض، و التي أعطت الحق للشركات الأجنبية للاستثمار في الآبار البترولية الثانوية، و ذلك بإدخال إجراءات تشجيعية (تخفيف من العبء الضريبي) لتمكين هذه الشركات من المساهمة بمجهود أكبر في التنقيب على البترول و الغاز.⁷⁶

- قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993:

لقد جاء هذا القانون لتوفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية الملائمة لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص بصفة عامة، و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجنب. كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة اللجوء إلى سلطات قضائية غير الجزائرية، كما منح قانون الاستثمار جملة من الحوافز في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.⁷⁷

⁷⁵ عبد الرحيم شيببي ، محمد شكوري ، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

⁷⁶ Sekak Rachid, l'investissement étranger et le partenariat en Algérie, in l'économie, N° 7, Août 1993, p:7.

⁷⁷ عبد الرحيم شيببي ، محمد شكوري ، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

- قانون تطوير الاستثمار رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001:

لقد حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب. و بذلك فتح هذا القانون مجالا واسعا كي يشمل الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها. لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

1. زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية.

2. ضمان تحويل رأس مال المستثمر و الأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.

3. يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من: ⁷⁸

- **المجلس الوطني للاستثمار:** الذي يرأسه رئيس الحكومة، و تتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، و تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** و هي بديل عن وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ، و تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير و متابعة عمليات الاستثمار و تسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- إنشاء شبك و حيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، و يملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
- **صندوق دعم الاستثمار:** الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرق .

⁷⁸ عبد الرحيم شيببي ، محمد شكوري ، نفس المرجع، ص: 7.

- الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض.

من بين أسباب صدور هذا القانون ما يلي⁷⁹:

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - تطوير أدوات الضبط النقدي و المصرفي و المالي.
 - سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى، بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية و الخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة.
 - مراقبة البنوك و المؤسسات المالية و الإشراف بشكل أفضل على سوق النقد.
 - ارتفاع المديونية العمومية الداخلية و الخارجية.
 - يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق عوض الموارد العمومية.
- و تتمثل أهم أهداف هذا الأمر في ما يلي:
- الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض و هذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف.
 - خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.
 - حماية أفضل للبنوك و الساحة المالية و الادخار العمومي.

- قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005.

يعتبر قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن و هذا نظرا لآثاره الايجابية على التنمية و الاستثمار و من أسباب هذا القانون نذكر⁸⁰:

- تنويع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة.
- خلق مناصب شغل جديدة.
- زيادة استغلال المجال الطاقوي و الموارد المائية و بالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب، و ذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات تحليط المياه.

⁷⁹ سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

⁸⁰ سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

و من الآثار الايجابية لهذا القانون تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة و هشاشة اقتصادها و قلة الاستثمارات الأجنبية و نقص التكنولوجيا.و لكن هذا لا يعني خلوه من السلبيات، فمن سلبياته انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية و المنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية و بالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، و منه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات، وكذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الأجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

- و بالإضافة إلى ما سبق هناك مراسم أخرى عملت على توفير المناخ المناسب للاستثمار منها⁸¹:
- المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007 ، و الذي يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثنات من المزايا المحدد في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.
 - المرسوم التنفيذي رقم 98/08 المؤرخ في 24 مارس 2008، و الذي يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار و طلب الاستثمار و مقر منح المزايا و كفيات ذلك.
 - القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008، و الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين، و المحددة بـ 15% من رأسمال هذه الشركة.

- الصين:

كحال العديد من الدول النامية سعت الصين لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا في المزايا المرافقة له كنقل التكنولوجيا، المعرفة التسييرية، تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، و تحسين الإنتاجية و تنافسية المؤسسات المحلية، و هذا بعدما ظلت لفترة طويلة تتخذ موقفا حذرا من كل ما هو أجنبي. و قد تمكنت الصين فعلا من تحقيق مستوى متقدم جدا في هذا المجال، حيث تعتبر الدولة النامية الأولى الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، و على الصعيد العالمي احتلت الصين المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة و انجلترا في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007، و قد بلغ مجموع ما

⁸¹ نفس المرجع، ص: 52.

استثمر فيها هذا العام 74.7 مليار \$ ، وخلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2006 استثمر أكثر من 514385 شركة برؤوس أموال أجنبية ما يتجاوز 600 مليار\$.⁸²

و بدأت الصين سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بانفتاح حذر من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمنح مزايا ضريبية مغرية للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث بدأت الإصلاحات في 1979 بفتح أربع مناطق اقتصادية خاصة في مقاطعتي قواندونغ و فوجيان، تقدم للمستثمرين الأجانب شروطاً تفضيلية (خفض الضرائب على الأرباح، باستثناء الرسوم الجمركية). و قد سمح قانون نوفمبر 1979 الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء شركات بأموال مختلطة في الصين، حيث يتوجب على الشريك الأجنبي أن يمتلك على الأقل 25% من رأس المال.

و فيما بعد توضح الإطار التشريعي و التنظيمي و استكمل، دائماً بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية مع توجيهها نحو بعض قطاعات النشاط و بعض المناطق. و أنشئت أيضاً منشآت تعاونية مختلطة.

و في عام 1984 تم مضاعفة المناطق الاقتصادية الحرة إلى 14 مدينة ساحلية ، كما أنشئت مناطق تنمية اقتصادية وتقنية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

و ابتداء من عام 1986، سمح القانون بتأسيس منشآت أجنبية بالكامل لكن ضمن شروط مقيدة. و تميزت القوانين الضريبية باختلاف نسب الضريبة على الأرباح بالنسبة للشركات الأجنبية بالكامل وفقاً لمقرها، فخفضت نسبة الضريبة الطبيعية من 33% حتى 24% في الأقاليم المفتوحة، وحتى 15% في المناطق الاقتصادية الخاصة وفي مناطق التطوير الاقتصادي والتقني.⁸³ و منذ عام 1993، أصبح بإمكان المقاطعات الوسطى والداخلية أيضاً اتخاذ تدابير مماثلة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

⁸² Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, éd. Bréal, France, 2008, p : 26.

⁸³ فرانسوار لوموان ، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

و من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وافقت الصين على إلغاء قسم كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي الفترة الممتدة ما بين 2002-2006، فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لتجارة الجملة و المفرق، و الاستيراد و التصدير، و خدمات ما بعد البيع، و خدمات الاتصالات، و المصارف و شركات التأمين، و بالنسبة للنشاطات الثلاث الأخيرة، لا تزال هناك حدود للمساهمة الأجنبية برأس المال.⁸⁴

و مما سبق يتضح لنا أن كلا من الجزائر و الصين رفضت في البداية أي تدخل أجنبي، و لكن نظرا لحاجة كل منهما إلى الأموال من أجل القيام بالتنمية الاقتصادية و النهوض بالاقتصاد الوطني، سعى كل منهما إلى تحسين الوضع من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك بسن مجموعة من القوانين و التشريعات المتعلقة بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

⁸⁴ نفس المرجع، ص: 24.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الاقتصادية على كل من الجزائر و الصين.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين، ثم نتعرض إلى الآثار الاقتصادية لتلك التدفقات، و أخيرا ندرس محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه الجغرافي و القطاعي في كل من الجزائر و الصين.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر و الصين، و هذا من خلال الفرع الأول، ثم نتعرض إلى التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين، و ذلك من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر و الصين.

1- الجزائر:

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر. كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي. وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، ألا وهي الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق سنتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2010).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
IDE مليون \$	80	30	*	*	25	270	260	501	507	438
نسبة التغير %	-	62.5-	-	-	-	980	3.70-	92.69	1.19	13.6-
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IDE مليون \$	1196	1065	634	882	1081	1795	1665	2646	2540	2050
نسبة التغير %	173.05	10.95-	40.46-	39.11	22.56	66.04	7.24-	58.91	4-	19.2-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(1991-1997):-www.unctad.org/fdistatistics, world investment report 2009.

(1998-2005): عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص204.

(2006-2007): خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني و الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية و التشغيل، 15-16 نوفمبر 2008، الدوحة، ص03.

(2008): جريدة النهار الكويتية، تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية في 2008 متاح على: <www.annahrakw.com>

(2009-2010): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص246.

*: معطيات غير متوفرة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عرفت تذبذبات حادة، و ذلك تبعا للأوضاع و الظروف، حيث عرفت انخفاضا من سنة 1992 إلى سنة 1995، و يرجع ذلك أساسا إلى الأوضاع الأمنية التي عرفها البلاد في جوان 1991، و التي هزت من ثقة المستثمر الأجنبي، و زادت من الخطر السياسي. ثم ارتفعت سنة 1999 إلى 507 مليون دولار مقابل 501 مليون دولار سنة 1998، أي بمعدل نمو ضعيف بلغ 1.19%، و ذلك بالنظر إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي كان يميز الفترة. ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2000 بـ 13.6% مقارنة مع سنة 1999، و في سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر بمعدل نمو بلغ 173.05% عن السنة السابقة (سنة 2000)، و يرجع ذلك إلى صدور الأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي و الأمني للبلد، إضافة إلى أنه خلال سنة 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و خصوصا شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية. ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2002 بـ 10.95% مقارنة بسنة 2001، و في سنة 2003 واصلت هذه التدفقات الواردة انخفاضا بنسبة 40.46% مقارنة مع سنة 2002، لترتفع من جديد سنة 2004 بنسبة 39.11%. و واصلت هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و 2006 لتبلغ ما قيمته 1.081 مليار دولار و 1.795 مليار دولار على الترتيب مع السنوات الأخيرة، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2007 بـ 7.24%، لتعاود الارتفاع سنة 2008 إلى ما قيمته 2.646 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 58.91%، و ذلك لأن الجزائر و بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر سنة 2008 بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أوت 2008، فيما يتعلق بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم انخفضت هذه التدفقات إلى ما قيمته 2.540 مليار دولار سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008. و واصلت التدفقات الواردة إلى الجزائر في الانخفاض، بما نسبته 19.2%، و ذلك سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009.

2- الصين:

و في المقابل عرفت الصين هي الأخرى تذبذبا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين خلال الفترة(1991-2010).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
IDE	4.666	11.291	27.770	33.945	37.805	42.135	52.387	45.462	40.318	40.714
مليار \$										
نسبة التغيير %	-	141.97	145.94	22.24	11.37	11.45	24.33	13.22-	11.32-	0.98
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IDE	46.877	52.742	53.505	60.630	72.406	75.902	156.24	171.53	131.05	243.70
مليار \$										
نسبة التغيير %	15.14	12.51	1.45	13.32	19.42	4.82	105.85	9.78	23.59-	85.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(1991-2005): ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و إشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007، ص:145.

(2006-2010): عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص: 87.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين تطور بشكل ملحوظ خاصة في سنوات 1992 و 1993 و 2007، و لم يعرف إلا ثلاث انخفاضات في السنوات 1998، 1999 و 2009. فبعدما كانت قيمة التدفقات الداخلة تقدر ب: 4.666مليار دولار في سنة 1991 ارتفعت إلى 11.291مليار دولار في سنة 1992 و إلى 27.770مليار دولار في سنة 1993، أي بمعدل نمو 141.97% و 145.94% على التوالي، مما يدل على أن السياسة التي اتبعتها الصين أتت بثمارها، و

بذلك أصبحت الصين من أكثر الدول النامية استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1993، حيث أن 90% من الاستثمارات كانت عبارة عن مشاريع جديدة. و عرفت الفترة الممتدة بين 1994 و 1997 ارتفاعا في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت هذه التدفقات بـ 33.945 مليار دولار في عام 1994، ووصلت في عام 1997 إلى 52.387 مليار دولار، ثم انخفضت في عام 1998 إلى 45.462 مليار دولار، بمعدل 13.22%، و واصلت في الانخفاض في 1999 بمعدل 11.32%، و يرجع ذلك الانخفاض إلى تأثير الصين بالأزمة المالية الآسيوية التي انفجرت في عام 1997، ثم ارتفعت في سنة 2000 بمعدل نمو ضعيف 0.98%، و واصلت بعد ذلك في الارتفاع حتى عام 2008 حيث وصلت هذه التدفقات إلى 171.534 مليار دولار، و لكن ما يميز الفترة 2000-2008 هو الارتفاع الكبير جدا لحجم التدفقات في عام 2007، حيث ارتفعت بمعدل نمو 105.85% مقارنة بالسنة السابقة، و يرجع ذلك إلى انضمام الصين رسميا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد جهود كبيرة من الإصلاحات، و في سنة 2009 انخفضت التدفقات بمعدل 23.59% إلى 131.057 مليار دولار، و يرجع ذلك لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ثم ارتفعت بعد ذلك في 2010 إلى 243.703 مليار دولار أي بمعدل نمو 85.95%، و هذا ما يدل على قدرة الصين على تجاوز الأزمات بكل قوة و في ظرف قصير.

و مما سبق يتضح لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو أكثر تذبذبا مما هو عليه في الصين، كما أن انخفاض تدفق الاستثمار في الصين يرجع أساسا للتأثر بالأزمة الآسيوية 1997 و الأزمة المالية العالمية 2008، بينما في الجزائر و نتيجة لعدم التأثر بالأزمة المالية العالمية ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي، في حين كان سبب الانخفاض في التدفقات إلى الجزائر عدم تطور الأنظمة الاقتصادية إضافة إلى الأوضاع الأمنية التي عرفت الجزائر في عام 1991. و بالنسبة لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فهو قليل جدا في الجزائر مقارنة بالصين، حيث و صل أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي في الفترة (1991-2010) في الجزائر إلى 2.646 مليار \$ و كان ذلك في عام 2008، و بالمقابل كان أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة السابقة في الصين إلى 243.70 مليار \$ و كان ذلك في عام 2010.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين.

1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين:

أ- الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2005).

الجدول رقم (4-9): أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة

(2005-2000). الوحدة: مليون دولار.

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البلد
2902.25	1143.233	208.52	8.424	22.425	1274.52	245.128	مصر
1150.825	0	1150.825	0	0	0	0	الكويت
426.4	0	0	426.4	0	0	0	جنوب افريقيا
339.183	23.036	47.892	26.143	92.768	9.36	139.984	فرنسا
252.785	0.364	14.846	2.483	55.809	0	179.283	ليبيا
236.366	3.016	218.933	1.118	0	0.728	12.571	الو م أ
214.903	0	214.903	0	0	0	0	العربية السعودية
210.548	1.872	2.067	194.48	0.117	0.598	11.414	الصين
177.294	0	0	0.299	0.195	176.8	0	الهند
174.057	0	0	0	172.38	0	1.677	هولندا

المصدر: ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006, p:23.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مصر هي أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وذلك بأزيد من 2902.25 مليون دولار، و ذلك بعد دخول شركة أوراسكوم حيث استثمرت في مجال الاتصالات تحت اسم *Djezzy* سنة 2001 ، و في الاسمنت *ACC* في مارس 2004 ، أما المستثمر الثاني فيعتبر الكويت بمبلغ 1150.825 مليون دولار و ذلك بعد دخول الوطنية للاتصالات سنة 2004، و تلتها في المرتبة الثالثة جنوب إفريقيا بمبلغ 426.4 مليون دولار، ثم فرنسا بمبلغ 339.183 مليون دولار وذلك من خلال شركة *DANONE*، أما في المرتبة الخامسة فجاءت ليبيا بمبلغ 252.785 مليون دولار، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي السادس بمبلغ 236.366 مليون دولار واستثمرت في قطاع الكيمياء والصيدلة *Pfizer* ، و في المرتبة السادسة جاءت السعودية بمبلغ 214.903 مليون دولار، تلتها الصين بمبلغ 210.548 مليون دولار، ثم الهند بمبلغ 177.294 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة جاءت هولندا بمبلغ 174.057 مليون دولار.⁸⁵

و نظرا للإجراءات التحفيزية المقدمة للمستثمرين تطور التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

⁸⁵ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، الجزائر، 2006 ، ص: 289 .

الجدول رقم (4-10): أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2000).

الوحدة: مليون دولار.

المعطيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
مصر	245.128	1274.52	22.425	8.424	208.52	1143.233	2902.25
الكويت	0	0	0	0	1150.825	0	1150.825
ليبيا	179.283	0	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
العربية السعودية	0	0	0	0	214.903	0	214.903

المصدر: ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006, p:23.

نلاحظ من خلال الجدول أن مصر هي أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، و ذلك بأزيد من 2902 مليون دولار، و ذلك بعد دخول شركة أوراس كوم حيث استثمرت في مجال الاتصالات تحت اسم *Djezzy* سنة 2001، و في الاسمنت *ACC* في مارس 2004 ، أما المرتبة الثانية فهي تعود للكويت بمبلغ 1150.825 مليون دولار و ذلك بعد دخول الوطنية للاتصالات سنة 2004 ، و تلتها في المرتبة الثالثة ليبيا بمبلغ 252.785 مليون دولار، و جاءت السعودية في المرتبة الرابعة بمبلغ 214.903 مليون.⁸⁶

⁸⁶ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

باتنة، 2008، ص: 129.

ب- الصين:

كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الاتحاد الأوروبي من بين الدول العشرة الأولى المستثمرة في الصين سنة 2002، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة، تلتها اليابان مباشرة، و كانت المرتبة الخامسة من نصيب الاتحاد الأوروبي، و بلغ حجم الاستثمار في الصين لهذه الدول الثلاث على التوالي كما يلي: 5423.92 مليون دولار، 4190.09 مليون دولار، 3802 مليون دولار. و كانت كل المشاريع التي أنشأتها هذه الدول عبارة عن منشآت جديدة، و ليست نتيجة لعمليات الاندماج أو الاستحواذ.⁸⁷

و تعتبر هونغ كونغ المستثمر الأول في الصين بنسبة 42% من التدفقات المتركمة ما بين 1985 و 2005، و توجه اليابان نحو الصين 5% من استثماراتها بالخارج، و توجه كوريا الجنوبية 15% من استثماراتها الخارجية نحو الصين، بينما الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي فلا يوجهان سوى أقل من 1% من استثماراتها بالخارج نحو الصين.⁸⁸

و مما سبق يتبين لنا أن أصل الاستثمارات في الجزائر هي للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و هي أيضا أصل الاستثمارات في الصين.

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و الصين:

أ- الجزائر:

يجب أن ننظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من زاويتين، حيث تتمثل الزاوية الأولى في تلك الاستثمارات الموجهة للقطاع النفطي، و التي تعتبر حصتها هامة و معتبرة، أما الزاوية الثانية فهي الاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى.

⁸⁷ ليلي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

⁸⁸ وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون سنة نشر، ص: 72.

- القطاع النفطي:

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر بـ: 1.5 مليون كم² غير مستغل في معظمه. وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 و المعدل للقانون رقم 86-14 المتعلق بالمحروقات، و الذي يدعم انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، بالإضافة إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، و الهندسة. و لقد تدعم التحرير لقطاع المحروقات من خلال توسيع الأنشطة البترولية بصدور القانون رقم 05-07 الخاص بالمحروقات في 28 أبريل 2005، و هو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع.⁸⁹

و يشكل قطاع المحروقات 65% من الإيرادات الجبائية للدولة، و حوالي 97% من الصادرات، و الجدول التالي يبين تطور الإيرادات البترولية بالنسبة للنتائج المحلي الخام من سنة 2000 إلى سنة 2005.

⁸⁹ دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 44.

الجدول رقم (4-11): تطور الإيرادات الجبائية للفترة (2001-2009).

الوحدة: مليار دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	المعطيات
981	869.5	714.3	645.2	576.2	576.2	520.9	487.2	404.2	الجبائية العادية
2114.6	4003.5	2618.2	2019	1615.3	1321.7	1290	916.4	840.6	الجبائية البترولية
4987.5	3487.7	2733.3	2260	1879.9	1897.9	1810.9	1394.2	1245.3	مجموع الجبائية

المصدر: وزارة المالية، المؤشرات الاقتصادية للجزائر، 2009.

و الملاحظ من الجدول هو أن مساهمة الجبائية العادية في الإيرادات الجبائية تبقى غير مقنعة لتواضعها مقارنة بالجبائية البترولية. أما إجمالي الإيرادات الجبائية فنجد أنه في نمو مستمر، حيث ارتفعت من 1245.3 مليار دينار (سنة 2001)، إلى 4987.5 مليار دينار (سنة 2009).

و تعتبر الجزائر مؤخرا من أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال القطاع النفطي، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكله الاستثمار الأجنبي المباشر.

- القطاعات الأخرى:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، و الجدول الموالي يوضح لنا أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (4-12): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2009).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ المقدر	النسبة %
الفلاحة	10	1.44	2021	0.12
البناء و الأشغال العمومية	99	14.27	272163	27.96
الصناعة	387	55.76	889532	52.67
الصحة	4	0.57	5982	0.34
السياحة	15	2.16	26216	1.55
الخدمات	179	25.80	293070	17.36
المجموع	694	100	1688985	100

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2010، ص: 79.

استنادا إلى الجدول السابق نجد أن كل من قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات يحتل الصدارة، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، و التي تبلغ نسبتها 55.76% و 14.27% و 25.80% في كل قطاع على الترتيب، أو من حيث المبالغ المالية المقررة و التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة إلى 52.67%، و 27.96% في قطاع البناء و الأشغال العمومية، أما في قطاع الخدمات فتتمثل 17.36%.

و رغم أهمية قطاع الفلاحة و الصحة و السياحة، إلا أن هذه القطاعات لم تحضى بالمستويات المرغوب فيها، حيث أن قطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، رغم سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة للقطاع. أما قطاع السياحة فتمثل نسبة 2.16% من عدد المشاريع المقررة، و قطاع الصحة سجل 0.34% من القيمة الإجمالية للاستثمارات.

ب-الصين:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، و الجدول الموالي يوضح لنا أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في عام 2005.

الجدول رقم (4-13): التوزيع القطاعي للمؤسسات الأجنبية في الصين عام 2005.

القطاعات	عدد المؤسسات	الاستثمار الأجنبي (مليار \$)	النسبة %
القطاع الصناعي	179949	895	63
قطاع العقارات	13265	185	11
الكهرباء و الغاز و الماء	1820	76	4
النقل، التخزين و التبريد	4339	46	3
الاتصالات، المعلومات، خدمات الإعلام الآلي	6183	30	2
تجارة الجملة و التجزئة	12084	29	2
الفندقة و المطاعم	6013	28	2
البناء	3927	28	2
المجموع الوطني	260000	1464	100

المصدر:

Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008, p : 7.

نلاحظ من الجدول أن الحصة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت من نصيب القطاع الصناعي و ذلك بنسبة 63%، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قطاع العقارات بنسبة 11%، ثم الكهرباء و الغاز و الماء بنسبة 4%، ثم النقل و التخزين و التبريد بنسبة 3% و هي نسبة قليلة جدا مقارنة بما هو عليه قطاع الخدمات في الجزائر، حيث يستحوذ على نسبة تفوق 17% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية،

ثم تليها كل من القطاعات التالية: الاتصالات، التجارة، الفنادق و المطاعم، البناء، و ذلك بنسبة 2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالنسبة لكل من تلك القطاعات. كما نلاحظ الاختلاف بالنسبة لقطاع البناء الذي يستحوذ على حصة صغيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر (2%) مقارنة بما هو عليه في الجزائر، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي و ذلك بنسبة 28%.

مما سبق يتضح لنا أن المؤسسات الأجنبية في الجزائر تستهدف قطاع الطاقة (80%)، أما خارج قطاع المحروقات فهي تستهدف قطاع الصناعة (53%)، قطاع البناء و الأشغال العمومية (28%)، و قطاع الخدمات (17%)، في حين تستهدف المؤسسات الأجنبية في الصين القطاع الصناعي بالدرجة الأولى بنسبة 63% ثم يليه قطاع العقارات و قطاع الكهرباء و الماء و الغاز، أما قطاع الخدمات في الصين فلا يستحوذ إلا على 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على الاقتصاد الوطني، و التي تظهر على ميزان المدفوعات و على العمالة و في نقل التكنولوجيا و على التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار الثانوية التي يمكن أن يخلفها هذا الاستثمار، و يمكن دراسة هذه الآثار من خلال التقسيم التالي:

الفرع الأول: الآثار المتعلقة بالنتاج الداخلي الخام.

1- الجزائر:

أ- معدل نمو الناتج الداخلي الخام:

يعد الناتج الداخلي الخام محددًا أساسيًا للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة و زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، و تلائم الدول ذات الناتج الداخلي الخام الكبير العديد من الشركات

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

المحلية و الأجنبية لاستثمار أموالها، و قد أقرت الدراسات التطبيقية على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام.⁹⁰

يمكن ملاحظة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2000).

المعطيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PIB مليار \$	4124	4261	4546	5264	6127	7499
معدل النمو %	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1
IDE مليار \$	32.96	92.4	84.85	49.06	63.55	79.31
معدل نمو IDE %	2.34-	180.3	8.17-	42.18-	29.53	24.79
% IDE / PIB	0.79	2.16	1.86	0.93	1.03	1.05

المصدر: وزارة المالية " المؤشرات الاقتصادية للجزائر للمدة 2005-2000.

و من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى معدل لنمو الناتج الداخلي الخام كان في عام 2003 بمعدل نمو بلغ 6.9% ، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان أهم تطور مسجل فيما يخص تدفقاته في عام 2001 و التي تظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للجزائر، تليها سنة 2002 بحجم تدفقات بلغ 84.85 مليار دولار. و الملاحظ أن هذه التطورات جاءت معاكسة لتلك المسجلة فيما يخص معدلات النمو، ففي سنة 2001 سجل معدل النمو أدنى مستويات له خلال هذه

⁹⁰UNCTAD, World Investment Report 1999, UN, New York, USA, 2000 , p: 6.

الفترة (2.7 %) إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام كانت هي الأعلى بمعدل بلغ 2.16%، و في سنة 2003 أين سجل معدل النمو أعلى مستوى له تدهور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أدنى المستويات حوالي 49.06 مليار دينار. كما نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة، و ذلك رغم التحسن المسجل في سنتي 2001 و 2002، حيث وصلت هذه النسبة إلى 2.16% في سنة 2001.

ب- معدل الادخار:

هنالك أهمية كبيرة للادخار القومي (أي الادخار على المستوى القومي) و كذلك الاستثمار على نفس المستوى، أو ما يسمى علميا بالتكوين الرأسمالي خاصة في دولة نامية. و الادخار كما هو معلوم هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك. و الادخار المحلي هو الفرق بين الدخل على المستوى التجميعي أو الكلي أو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي (قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال عام) و الاستهلاك النهائي الكلي في الاقتصاد (و هذا يمثل إجمالي استهلاك الأفراد).

أي أن الادخار المحلي هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخل المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، فالادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك و صناديق التوفير و شركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة و مخصصات الإهلاك و كذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات و المعاشات و الادخار الحكومي، بمعنى أن:

$$\text{الادخار المحلي} = \text{قيمة الدخل المحلي} - \text{قيمة الاستهلاك الكلي}$$

أما الادخار القومي فهو الادخار المحلي مضافا إليه صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي. و مفهوم الاستثمار أو التكوين الرأسمالي لأي بلد يضم الإنشاءات و المباني و كذلك المصانع و الآلات و الأصول الثابتة الأخرى غير الملموسة (كالصرف على التتقيب و غيرها) هذا بالإضافة إلى التغيرات في المخزون. و المهم من الناحية الاقتصادية هو تساوي الادخار المحلي والاستثمار لكي يكون الاقتصاد ككل في حالة توازن بين العرض و الطلب الكليين. و جرت العادة أن يكون حجم الاستثمار هو مجموع الادخار المحلي وتدفقات رأس المال من الخارج، بمعنى أن تمويل الاستثمارات المحلية يأتي من الادخارات المحلية و العوائد الخارجية.

أما فيما يخص العلاقة التي تربط بين الادخار و الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك علاقتان، الأولى علاقة طردية، و هي أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار و الإنتاج و توسيع حجم السوق و من ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الثانية فهي علاقة عكسية، حيث أن قلة المدخرات المحلية في الدول العربية تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول غير

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

النفطية، إذ يكون هناك اعتماد أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المشاريع و تنشيط الاقتصاد و توفير فرص العمل. و هناك دراسات أثبتت و جود العلاقتين.⁹¹

و منذ انفتاح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، بقي معدل الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام مستقرا عند 23.9 % إلى غاية 2005، في حين قفز معدل الادخار من 28.7 % سنة 1999 إلى 52.5 % سنة 2005. والجدول التالي يوضح تطور معدل الادخار الوطني كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (4-15): تطور معدل الادخار كنسبة من الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2005).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الادخار الوطني %	28.7	41.3	40.2	42.9	43.6	46.8	52.5

المصدر: وزارة المالية، المؤشرات الاقتصادية للجزائر، للمدة: 2005-1999.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن معدلات الادخار الوطني في تزايد مستمر خلال الفترة 2005-1999 و ذلك بمتوسط 42.3%، و هي نسب مرتفعة تساهم في تطوير الاستثمار المحلي، و ذلك بعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب معه تكنولوجيا متطورة تعمل على بعث دفعة قوية للاستثمار المحلي بعامل التقليد و منافسة الشركات الأجنبية، فزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الاستثمار المحلي. و الجدول التالي يبين لنا حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات من حيث عدد المشاريع، المبالغ و مناصب الشغل خلال الفترة 2002-2004، و يتبين لنا من خلاله أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي من حيث

⁹¹ United Nations, a, Implication of Euro Currency for the ESCWA Region, New York, 2001, P: 2.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

المبالغ مرتفعة حيث بلغت 27.43 % و هذا ما يدل على أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الاستثمار المحلي.

الجدول رقم (4-16): حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات (2002-2004).

المعطيات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي	نسبة IDE من الاستثمار المحلي %
عدد المشاريع	271	13533	2
المبالغ مليار دينار	268.205	977.538	27.43
مناصب الشغل	27692	258767	10.7

المصدر: ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006, p:16

2- الصين:

أ- معدل نمو الناتج الداخلي الخام:

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الصيني يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام في الصين خلال الفترة (2000-2005).

المعطيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
PIB مليار \$	119847	132481	145382	193164	225761	271349
معدل النمو %	8.4	8.3	9.1	10.0	10.1	11.3
IDE مليار \$	40.714	46.877	52.742	53.505	60.630	72.406
معدل نمو IDE %	0.98	15.14	12.51	1.45	13.32	19.42
% IDE / PIB	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص: 83.
- ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و إشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص: 145.

و نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام للصين هي ضعيفة حيث لا تتجاوز 0.03%، و هي أضعف مما هي عليه في الجزائر رغم ضخامة حجم الاستثمار الأجنبي في الصين مقارنة بالجزائر.

ب-معدل الادخار:

بما أن الادخار له أهمية كبيرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ انفتاح الاقتصاد الصيني على الاستثمار الأجنبي، عرف معدل الادخار المنسوب إلى الناتج الداخلي الخام ارتفاعا، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): تطور معدل الادخار كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الصيني للفترة 2009-2000.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الادخار الصيني %	37.5	38.4	40.3	44	46.8	48	51.5	51.9	53.2	53.5

المصدر:

- ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و إشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص:140.
- بيانات البنك الدولي لسنوات سابقة.

و نلاحظ من الجدول أن معدل الادخار كنسبة من الناتج الداخلي الخام هو في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2009-2000، فبعدما كانت تمثل 37.5 % في سنة 2000 وصلت إلى 53.5 % في نهاية عام 2009 و ذلك بمتوسط قدره 42.5%.

الفرع الثاني: الآثار المتعلقة بالقطاع المالي:

1- الجزائر:

يعبر عن القطاع المالي لأي دولة بميزان مدفوعاتها أساسا، و ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاث فئات رئيسية: الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي و الحساب المالي. و ضمن هذه الفئات الثلاثة، يوجد أقسام فرعية، كل واحد منها مسؤول عن نوع مختلف من العمليات المالية الدولي، و هو موضح في الفصل الثالث.

إن حالة العجز في ميزان المدفوعات تشير إلى حالة من اللاتوازن في الميزان التجاري، و هذا بدوره يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و أظهرت دراسات لفري و شنايدر عام 1958 أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات يشير إلى أن البلد يعتمد بشكل كبير على إمكانياته، من هنا فإن حالة العجز طويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الضرائب المستقبلية، و هذا يؤدي إلى تخفيض مداخيل الأفراد، و

من ثم ينخفض الطلب على السلع و الخدمات، فينخفض بذلك الادخار و بالتالي ينخفض الاستثمار، و هناك علاقة سلبية بين ميزان الحساب الجاري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما تؤكدته دراسة Tcha عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية.⁹²

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي لأي دولة، و ذلك من أجل تخفيض العجز في ميزان العمليات الجارية (العجز الجاري)، أو لتكملة الفجوة الادخارية المحلية.

و قبل التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، نتعرف أولاً على أثره على ميزان العمليات الجارية، أي مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز الجاري، و الجدول التالي يوضح لنا ذلك خلال سنوات العجز الجاري من الفترة (1986-1998).

الجدول رقم (4-19): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة العجز الجاري الجزائري.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1986	1988	1989	1994	1995	1998
العجز الجاري (مليون \$)	1500	2000	1100	1810	2305	920
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون \$)	07	15	13	11	5	500
الاستثمار الأجنبي المباشر/ العجز الجاري %	0.46	0.75	1.18	0.6	0.21	54.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2001 رقم 29 و 30، ص: 34، و رقم 26، ص: 24.
- CNUCED, rapport 2000, Op Cit, p: 29.

⁹² Moon Joong Tcha, "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," www.balckwell-senergy.com/ link/doi, 2000.p: 43.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين.

سجلت الجزائر فائضا في الحساب الجاري دائما ماعدا بعض السنوات و هي السنوات التي وردت في الجدول السابق فقط ، لكن هذا التحسن في الحساب الجاري لا يمكن تفسيره بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه ناتج عن ارتفاع أسعار النفط، لأن صادرات الجزائر مرتبطة بالنفط بنسبة 96%، و تزامن ذلك مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل العجز الجاري لم تتجاوز قبل سنة 1990، 2%، ثم انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 1% في النصف الأول من التسعينات، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 54%، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تمويل أكثر من نصف العجز في سنة 1998. و لكن يبقى هذا الأثر في الأجل القصير، باعتباره تدفق مبدئي لرأس المال، و سيتغير الوضع في المدى المتوسط (أثره على ميزان المدفوعات)، لأنه سيترتب عليه خروج العملات في شكل إعادة الأرباح مع تسديد الديون الناتجة عن القروض. أما في حالات الفائض في الحساب الجاري ففي هذه الحالة يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدعيم هذا الفائض.

و الجدول الموالي يوضح لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (4-20): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة (2002-2011).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دولار)	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.33	20.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011: www.bank-of-algeria.dz

لقد حقق ميزان المدفوعات فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 16.94 مليار دولار و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في

2005 وكذا سنة 2006 و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازنها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات.

2- الصين:

لقد عرف رصيد الحساب الجاري للصين فائضا مستمرا، ولكن بنسبة نمو غير مستقرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-21): تطور رصيد الحساب الجاري للصين خلال الفترة (2001-2008).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	17.4	35.4	45.9	68,7	134.1	232.7	354	412.4
مليار \$								

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص: 144. نلاحظ من الجدول أن ميزان العمليات الجارية للصين لم يسجل أي عجز، بل على العكس تماما، حيث عرف تطورا ملحوظا في الفائض على مستواه، من 17.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 412.4 مليار دولار سنة 2008.

و لقد عرف حساب رأس المال منذ بدايات القرن الحالي تسجيل فائض متتال، و يرجع سببه الرئيسي إلى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة الداخلة إلى الصين والتي فاقت قيمة الاستثمارات الصينية الخارجة من الصين.

و الجدول التالي يبين لنا تطور رصيد الاستثمار الأجنبي و رصيد حساب رأس المال.

حيث أن: رصيد حساب رأس المال يظهر النتيجة الصافية لمجمل الأصول العامة و الخاصة على حد سواء الموجودة داخل و خارج بلد. ويشمل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، و المحافظ الاستثمارية و الاحتياطات. وجود فائض في حساب رأس المال يعني أن الأموال تتدفق على البلاد في حين العجز

يعني أن الأموال تتدفق خارج البلاد، لكن هذا يمكن أن يعني أيضا أن تلك البلد يوجد بها زيادة في مطالبها على الأصول الأجنبية.

أما رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر فيعرف بأنه التراكم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسجله الدول المستقبلية، أي الدول "المضيفة".

الجدول رقم (4-22): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الحساب المالي للصين في الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد IDE مليار \$	37.4	46.8	47.2	53.1	105.9	102.9	143.1	121.7
رصيد حساب رأس المال مليار \$	34.8	32.3	52.8	110.7	96.9	48.6	92	43.3
رصيد IDE / رصيد حساب رأس المال (%)	107	145	89	48	109	212	155	281

المصدر: عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص: 145.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين هو موجب على طول الفترة (2001-2008)، و هذا ما يدل على أن الأموال الداخلة إلى الصين في شكل استثمار أجنبي أكثر من الخارجة، أي أن الصين دولة جاذبة بشكل كبير للاستثمارات الأجنبية و المحلية أيضا. و بالنظر إلى مساهمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في رصيد حساب رأس المال يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي هو أساس الفائض في رصيد حساب رأس المال الصيني. و تبعا للنتائج المحققة في الحساب الجاري و حساب رأس المال، انعكس الأمر إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): تطور رصيد ميزان المدفوعات الصيني خلال الفترة (2001-2008).

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	47.3	75.5	137.9	190.1	250.6	284.8	460.7	479.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص: 146.

و من خلال الجدول السابق نجد أن الفائض في ميزان المدفوعات في ارتفاع مستمر، حيث وصل إلى 479.5 مليار دولار سنة 2008 بعدما كان يمثل 47.3 مليار دولار في سنة 2001.

الفرع الثالث: آثار أخرى.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

إن مشكلة البطالة تظهر في كل الدول، و لكن بمعدلات مختلفة و متزايدة و خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي يأمل منها الكثير، إلا أنها تخفض من مناصب العمل في القطاع العام و لا تخلق إلا القليل في القطاع الخاص، و فيما يلي سوف نتعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

أ- الجزائر:

سننتعرف أولاً على حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)، و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4-24): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(1998-2010).
الوحدة: منصب شغل

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002-2010	المجموع
عدد المشغلين	5902	5957	11696	4609	74269	102433

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (1998-2001):جمال عمورة، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية، 2006، جويلية، العدد 29، متاح على: <www.ulum.nl/b161.htm>، (تاريخ الاطلاع:2012/05/10).
- (2002-2010):الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، 2010.

من خلال الجدول يتبين لنا أن ما تم استقطابه من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(1998-2010)، كان لها انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤها، فلقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية مدة أربع سنوات أي خلال الفترة(1998-2001) نحو 28164 عامل، في حين نجد أنه خلال الفترة(2002-2010) أي مدة تسع سنوات تجاوز العدد الإجمالي للعمال المشتغلين في المشروعات الأجنبية والذين قدر عددهم بـ74269 ضعف العدد الإجمالي للعمال خلال الفترة (1998-2001).

أما فيما يخص توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002-2010) فالجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-25): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2002-2010) الوحدة: منصب شغل.

النسبة%	العمالة	القطاع الاقتصادي
0.69	512	الزراعة
17.65	13111	بناء وأشغال عمومية
35.99	26729	الصناعة
2.29	1701	الصحة
2.12	1572	النقل
26.25	19498	السياحة
12.99	9646	الخدمات
2.02	1500	الاتصالات
%100	74269	المجموع

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، 2010.

و نلاحظ من خلال الجدول أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من اليد العاملة الوطنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة(2002-2010)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع حوالي 26729 منصب شغل، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قطاع السياحة و ذلك بمقدار 19498 منصب شغل، و تلاها قطاع البناء و الأشغال العمومية بما يعادل 13111 منصب شغل فقط خلال تسع سنوات، و يمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية. في حين وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 1701 منصب شغل، و الشركات الأجنبية الناشطة في قطاعي الخدمات و الاتصالات وفرت 1500 منصب شغل و 9646

منصب شغل على الترتيب، و وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النقل 1572 منصب شغل. كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الفلاحة احتلت المركز الأخير من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل في الجزائر خلال الفترة(2002-2010)، حيث وفرت 512 منصب شغل فقط، ويرجع ذلك لقلة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خلال الفترة(2002-2010) مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي قدرت بـ 9 مشاريع فقط.

و لمعرفة حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والمشاريع الأجنبية خلال الفترة(2002-2010) نقترح الجدول التالي:

الجدول رقم(4-26): العمالة المنشأة في كل من المشاريع الوطنية و الأجنبية في الجزائر خلال

الوحدة: منصب شغل

الفترة(2002-2007).

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%
الاستثمار المحلي	67280	99	866563	92
الاستثمار الأجنبي المباشر	528	1	74269	8
المجموع	67808	100	940832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان ايجابيا، على الرغم من أن مجموع مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار خلال الفترة(2002-2010) وصلت إلى 74269 منصب عمل فقط أي ما يعادل 8% من إجمالي مناصب العمل للمشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية و المقدرة بنحو 940832 منصب عمل. كما نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة (2002-2010) والتي قدرت بـ 528 مشروع أجنبي أي بما يوافق 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 8% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. في حين نجد أن عدد المشاريع المحلية والتي قدر عددها بـ 67280 مشروع خلال الفترة(2002-2010) أي بما يوافق 99% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وفرت 92% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. و هذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل في الجزائر، فلو تصورنا أن عدد

المشاريع الاستثمارية الأجنبية ارتفع إلى 10% فمن المتوقع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع الاستثمارات المحلية و الأجنبية. و لكن رغم هذه الفعالية الاستثمارية الأجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة المشار إليها، نجد أن حجم التشغيل الذي وفرته ضئيل مقارنة بحجم التشغيل الذي وفرته الشركات المحلية.

ب- الصين:

للصين عدد كبير من السكان والقوى العاملة و هي تنفذ سياسة تقتضي من العمال البحث عن فرص عمل من تلقاء أنفسهم. و ينظم السوق الطلب على العمالة وتعمل الحكومة على النهوض بمجال التوظيف. وقد اعتمدت الحكومة سياسة نشطة في مجال التوظيف، فهي تسعى جاهدة إلى إحداث فرص عمل لفائدة العمال وتعمل باستمرار على توسيع مجالات العمل، الأمر الذي يقترن باستغلال أمثل لبنية العمالة ككل و يتحكم في البطالة على نحو فعال. حيث سجل معدل البطالة في الصين نسبة 4.15% خلال عامي 2002-2010، و سجل مستواه الأعلى (4.30%) في ديسمبر 2003 و مستواه الأدنى (3.90%) في سبتمبر 2002، و معدل 4.1% في سبتمبر 2011 بمجموع 9.05 مليون عاطل عن العمل. في سنة 2003 أصدر مجلس الدولة الصيني ملحوظة « للقيام بعمل أفضل لإدارة العمل و خدمات العمال المهاجرين » شملت أحكامه الجوانب التالية:⁹³

- إلغاء اللوائح السياسية التمييزية و الرسوم غير العقلانية ضد العمال المهاجرين.
- القضاء على خصم الأجور والتأخير في دفعها للعمال المهاجرين.
- حل المشاكل المرتبطة بالتعليم المجاني لأطفال العمال المهاجرين.
- توفير التدريب المهني.

⁹³ Trading Economics, China unemployment rate, <http://www.tradingeconomics.com>

- تحسين ظروف المعيشة و بيئة العمل في المناطق الحضرية.
- تعزيز و تحسين الرقابة الإدارية بشأن العمال المهاجرين.
- كما أصدر مجلس الدولة سنة 2006 أول وثيقة شاملة تناقش « سياسة الحكومة المركزية حول العمال المهاجرين » و تشمل ما يلي:
 - إنشاء سوق عمل موحد بين القطاع الحصري و الريفي و العمل بنظام منافسة عادلة .
 - تعزيز السياسات الهادفة لحماية حقوق المهاجرين.
 - إقامة نظام للخدمات العامة للعمال المهاجرين في القطاع الحصري و الريفي.
- و لقد ركزت سياسات التشغيل في الصين أساسا على المحاور التالية:
 - ◀ فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الاهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي و تعديل الهيكل الاقتصادي.
 - ◀ الاستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية و تطوير القطاعات الخدمائية، خاصة خدمة تطوير المجتمع و تنمية قطاع السياحة و التجارة لإيجاد فرص عمل.
 - ◀ تشجيع المؤسسات الخاصة والعمل الحر و المؤسسات الأجنبية المستثمرة و أسهم الشركات المحدودة التي يمكن أن توفر حجم كبير من الوظائف، إضافة لتعديل هيكل المؤسسات و تشجيع الشركات الصغيرة و المتوسطة.
 - ◀ الاستفادة من موارد العمالة الوفيرة و تطوير الصناعات كثيفة العمالة و الشركات التي لديها حصص طلب جيدة في السوق.
 - ◀ تحسين و تنفيذ سياسات إعادة التوظيف بهدف دعم العمالة الذاتية و الأعمال التجارية الناشئة و توظيف فائض العمالة الناتج عن عملية هيكلة المؤسسات، و تشمل هذه السياسات ما يلي: سياسة الإعفاء الضريبي و تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالموظفين المسرحين و العاطلين عن العمل ؛ تشجيع القطاعات الخدمية لامتناهات البطالة من خلال تنفيذ سياسة إعانات التأمين الاجتماعي و سياسة الضرائب التفضيلية، تنفيذ برنامج إعادة التوظيف لمساعدة المجموعات المحرومة، تقليص حجم الشركات الكبيرة و المتوسطة المملوكة للدولة و وضع المسرحين عن العمل في وظائف في تلك

الشركات عن طريق إعفاء المؤسسات من الضرائب على العائدات، إضافة لإعفاء الأعمال الذاتية للموظفين المسرحين والعاطلين عن العمل من الرسوم ذات الصلة بتلك الأعمال، و إنشاء صناديق ضمان للأعمال الذاتية والمشاريع المقدمة من العاطلين و الموظفين المسرحين و تمكينهم من الحصول على قروض دون فوائد.

« تشجيع مؤسسات القطاع الخدماتي، من خلال توظيف 30% من المسرحين والعاطلين عن العمل لإجمالي عدد موظفي القطاع مع تقديم إعانة التأمين الاجتماعي و إعفاء مؤسسات القطاع من الضرائب و الرسوم ذات الصلة.

« مساعدة الفئات المحرومة للحصول على وظائف فورية، والعمل على الشريحة العاطلة والقادرة على العمل لفئة الذكور الأكثر من 50 سنة والإناث الأكثر من 40 سنة، من خلال تقديم مدخلات مالية لخلف فرص عمل و تثبيت العمال في وظائفهم مع الاستفادة من إعانة التأمين الاجتماعي.

« تعديل مختلف مستويات الميزانية لزيادة المدخلات المالية في مجال إعادة التوظيف و زيادة صناديق دعم إعادة التشغيل في المناطق الوسطى و الغربية و القواعد الصناعية القديمة.

« تطوير آلية العلاقات الصناعية و تنفيذ نظام العمل بالعقود في مختلف المؤسسات الحضرية و تشجع أدوار الشركات في الجمعية العامة لممثلي الموظفين و النقابات العمالية لتحسين مشاركة الموظفين.

« إيجاد نظام مستقر للإنذار على البطالة، لاتخاذ تدابير طارئة لتخفيف الضغط و وضع تلك التدابير تحت الاختبار، إضافة لترتيب العاطلين عن العمل و توظيف العمالة الجديدة و المهاجرة الداخلة لسوق العمل.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

أ- الجزائر:

إن النسبة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي في قطاع المحروقات، كما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، حيث أن صادرات الجزائر تمثلها نسبة 97% من المحروقات، و لذلك فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الجزائر غير واضح، لضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات، و الجدول التالي للتوضيح أكثر.

الجدول رقم (4-27): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات من المحروقات	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77345	42600
الصادرات خارج المحروقات	612	648	734	673	788	907	1180	1332	1945	1050
إجمالي الصادرات	22030	19130	18830	24610	32080	46000	54610	60160	79290	43680
نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات %	2.77	3.57	4.05	3.89	2.45	1.97	2.16	2.21	2.45	2.46

المصدر:

Direction Générale des douanes – Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS).

و نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حصيلة الصادرات الجزائرية هي في ارتفاع مستمر، إلا أن هذه الزيادة تعود أساسا إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تمثل نسبة قليلة من إجمالي الصادرات.

ب- الصين:

يمكن معرفة تطور الصادرات الصينية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-28): تطور صادرات الصين خلال الفترة (2001-2008).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات (مليار \$)	266.1	325.6	438.2	593.3	762.0	968.9	1217.8	1430.7
نسبة التغير %	6.8	22.4	34.6	35.4	28.4	27.2	25.1	17.5

المصدر: محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص: 175.

نلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات الصينية إلى 1430.7 مليار دولار في عام 2008، مقارنة ب: 266.1 مليار دولار في عام 2001، و ذلك بمتوسط زيادة سنوية تقدر ب: 24.7%.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحويل التكنولوجيا.

أ- الجزائر:

يمكن قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التحويل التكنولوجي من خلال قطاعات أو مجالات حدث فيها تطور ملموس، غير أن الجزائر لم تصل إلى مرحلة متقدمة في الاستثمار بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال إلا أنها وعت أهمية هذا الاستثمار و بدأت في العمل على إعداد البنية التحتية الضرورية من اجل بلوغ تلك المرحلة بهدف إعداد لمجتمع المعلومات ، حيث أن مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الإعلام و الاتصال و العمل على تهيئة الظروف المرتبطة بالتعليم عن بعد - خاصة لفائدة المناطق البعيدة- و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات، و كنقطة بداية لهذا الهدف جاء مشروع حاسوب لكل بيت، حيث أعلنت عملية "أسرة تيك" رسميا بتاريخ 22 أكتوبر 2005 ، و التي تهدف إلى تزويد كل بيت جزائري بجهاز كمبيوتر من أجل تحسين و تعميم الربط بالانترنت و رفع نسبة استعمال الكمبيوتر الشخصي، و تمت هذه العملية إلى غاية سنة 2010 و يحصي قرابة 5 ملايين بيت معني بهذه العملية، و تجدر

الإشارة إلى أن التقديرات المالية لهذه العملية قد تبلغ 400 مليار دينار أي ما يعادل 5 مليار دولار أمريكي و هذا ما يشكل تحديا و حدثا لم يسبق لهما مثيل.⁹⁴ و في سنة 2007 بلغ عدد مشتركى الانترنت 1,2 مليون مشترك بالمقارنة مع 21 مليون مالك لهاتف نقال، و احتلال الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدخول إلى عالم الانترنت في العالم العربي (الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى).

و لقد شرعت الجزائر في إصلاحاتها على قطاع البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في سنة 2000 من خلال القانون رقم (3) لعام 2000 في ظل تأخر محسوس عن بلدان المنطقة، بهدف الوصول إلى تسيير أكثر فعالية و مرونة و تحسين مستوى الخدمة العمومية المقدمة و ذلك عن طريق خلق جو من المنافسة بين عدد من المتعاملين المستغلين للخدمات المختلفة. و قد مهد هذا القانون الطريق لحد الآن لدخول مؤسستين في مجال الاتصالات (WTA و OTA) و مؤسستين في مجال البريد الدولي السريع (U.P.S و D.H.L) بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تتنافس في مجال البريد للوزن أكثر من 2كغ مع مؤسسات جزائرية ناشئة، أما وظيفة الضبط فقد أفرد لها القانون هيئة مستقلة تتمتع بشخصية معنوية و بالاستقلالية المالية، و تتكفل هذه الهيئة أساسا بالحرص على توفير منافسة فعلية ونزيهة في كل من مجال البريد والمواصلات.

و من بين أهم المستثمرين الأجانب في مجال الاتصالات نذكر: ⁹⁵

⁹⁴ الرابطة الولاية للأنشطة العلمية و التقنية لشباب ولاية المدية على الخط :

http://www.lwastj26.123.fr/news_articles/algerie_telecom.html

⁹⁵ عبيرات مقدم، زيد الخير ميلود، متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول

التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004 كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة

الجزائر .

• **جازي** : و هي إحدى فروع أوراسكوم للاتصالات مقرها في مصر و في جويلية 2001 حصلت على رخصة الهاتف المحمول الثانية في الجزائر ، لمبلغ 737 مليون دولار. و أطلقت رسميا في 15 شباط 2002، و قد استثمرت 2,5 مليار دولار أمريكي منذ عام 2001 إلى الآن و وصل عدد مشتركها في ديسمبر 2007 إلى 13 مليون مشترك.

• **نجمة** : و هي عضو من المجموعة «الوطنية» تليكوم الكويتية ، تحصلت في 2 ديسمبر 2003 على رخصة استغلال الهاتف النقال في الجزائر بعد عرضها المالي المقدر بـ 421 مليون دولار، و في 25 أغسطس 2004 تم الإطلاق التجاري لعلامتها التجارية بمختلف التشكيلات و التي أدخلت معايير جديدة لعالم الاتصالات، حيث كانت أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية و في عام 2007 و صل عدد عملائها 4.53 ملايين مشترك.

و نجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات (2002-2006) في الوصول بعدد مشترك خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركى الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الانترنت. و من أهم التجارب الجزائرية في إطار الاستثمار في TIC نذكر: ⁹⁶

• **الوكالة الفضائية و القمر الصناعي الجزائري**: في جانفي 2002 تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية، و في نوفمبر 2002 تم إطلاق القمر أسات 1 و هو مخصص لاستشعار الأرض عن بعد ، و منذ عام 2004 تربط بين روسيا والجزائر اتفاقية "حول التعامل والتعاون في مجال التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها".

• **انخراط مؤسسات الجزائرية في أوميديس**: انخرط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الإعلامية أوميديس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة و المتوسطة

⁹⁶ عبد المالك حداد على الخط: <http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=923>

للبحر المتوسط في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطة من بينها المؤسسات الجزائرية ، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتمويل المشروع الذي يرمي إلى إقامة شبكة للشركات المتوسطة عبر الانترنت، و التي سيتم إيصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات.

ب-الصين:

لقد كان نقل التكنولوجيا المتقدمة و اكتسابها هدفا محوريا للصين، حيث اتخذت في سبيل تحقيق ذلك العديد من الإجراءات، وأهمها:⁹⁷

- إلزام الشركات الأجنبية بأن يكون لها شريك صيني حتى يتم تعريف الصينيين بالتكنولوجيا الحديثة.
- تقديم تحفيزات مغرية للشركات العالمية الكبرى عالية التكنولوجيا للاستثمار في الصين.
- دعم الحكومة لإنشاء شركات كبرى ضخمة شبيهة بالشركات الغربية المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة، ومنحها قروض كبيرة، مع الاستفادة من المزايا الضريبية الممنوحة للشركات الأجنبية التي تدخل التكنولوجيا العالية.
- تنشيط حركة التعاون الدولي العلمي بإقامة علاقات مع 153 دولة ومنطقة في العالم، وقد اختير أكثر من 393 من العلماء الصينيين ليتولوا مناصب مهمة في هيئات العلوم والتكنولوجيا الدولية، مع تولي 281 عالما منهم مناصب قيادية في اللجان المتخصصة للهيئات الدولية.
- زيادة الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية والتجريبية، وقد بلغت قيمة الاعتمادات المالية في هذا الشأن عام 2003 حوالي 152 مليار يوان.

⁹⁷ سامر خير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

و قد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا كبيرا في توطين التكنولوجيا بالصين من خلال إقامة مراكز لأنشطة البحث والتطوير، و هو الأمر الذي أدى إلى دمج الصين في حلقة النشر العالمي لأنشطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

و رغم تواضع حصة IDE في اقتصاد الصين في مجال أنشطة البحث العلمي والتطوير مقارنة بإجمالي IDE في الصين (0.44% عام 2002)، إلا أن هذه الحصة تضاغت و قدر مبلغها المتراكم في مجال البحث والتطوير بربع نفقات البحث العلمي في الصين، ويمكن اعتبار الصين الدولة النامية الأولى ذات القدرة على جذب وظائف " البحث والتطوير " التابعة للشركات متعددة الجنسيات، حيث استقبلت الصين في عام 1993 أول مركز بحث و تطوير (R&D) لأكبر مجموعة أجنبية (Motorola) ضم 30 مركزا عام 1999 ثم مركزا عام 2005.⁹⁸

و تحرص الصين على عدم الوقوف عند حدود عتبة نقل التكنولوجيا المتقدمة، بل عملت - و لازالت تعمل- على إنتاج التكنولوجيا بعد نقلها، و بعدما كانت الصين لا تساهم سوى ب 2% من الإنتاج العالمي للشرائح الالكترونية، أصبحت رائدة عالميا في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، حيث ظهرت عام 2009 أربع شركات صينية ضمن قائمة 15 مؤسسة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا، وهذه الشركات الأربع هي: Smic, Grace, Hejian et Hua Hong Nec. و بمبادرة من الصين تم إنشاء كابل الألياف البصرية الأرضي الأورو-آسيوي على امتداد 27.000 كم، و هو الأطول في العالم، و يربط شنغهاي بفرنكفورت بالمرور على 20 بلدا.

و يوجد بالصين أكثر من 457 مليون من مستخدمي الانترنت، كما أن الشركة الرائدة عالميا في هذا القطاع Google متواجدة بالصين. و داخليا يقدر سوق الإعلام الآلي المحلي ب: 37.6 مليار دولار، بنسبة نمو بلغت % 11.6 عام 2010، و يسيطر ثلاث متعاملين في الهاتف و تجهيزات الاتصالات على السوق، حيث يمتلكون وحدهم أكثر من 46 مليار أورو، و هذه الشركات هي:

⁹⁸ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

- شركة Huawei Technologies الخاصة.

- شركة Lenovo.

- شركة ZTE العمومية.

المطلب الثالث: محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و كيفية الاستفادة من النموذج الصيني.

الفرع الأول: الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن اعتبار قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون.⁹⁹

1- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني ، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول على مستوى ثنائي و متعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقروض رقم 90-10 و المرسوم التشريعي رقم 93-12 و المتعلق بترقية الاستثمار، و الذي ينص على:¹⁰⁰

⁹⁹ محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

¹⁰⁰ نفس المرجع، ص: 256.

- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم، و كذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة و التي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي. كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SNC) أو في شكل شركة باسم جماعي (SARL) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA). على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقة بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

و جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، و التي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار". و منه تنص هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات، و من ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

- ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي: "يمنع تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراح". كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي و ضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

- ضمان حرية التمويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12: " تستفيد الحصص التي تتجزأ بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، و مقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، و العوائد الناجمة عنه"، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز 60 يوما.

- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف تجلى أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، و هذا لكون الالتزامات الدولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق و الأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر يلي: نص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي و المحلي. فالجزائر و إيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها و في جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم و التوجهات، و نذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

• الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع و ضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب و حدب، و نذكر منها ما يلي:¹⁰¹

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي .

¹⁰¹ موسى بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000، ص: 18.

- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

• **الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:**

إن الجزائر إيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين و المجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائياً مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:¹⁰²

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا .
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا .

2- الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا و أدرجها ضمن النظامين : النظام العام و النظام الاستثنائي (الخاص) ، فالى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا و إعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:¹⁰³

¹⁰² نفس المرجع، ص: 84.

¹⁰³ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 ، الجزائر، 2008 ، ص : 230.

- النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وبيئة الإقليم و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع و بداية تشغيله و تستفيد الاستثمارات من:

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

-الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين و هي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، و مرحلة الانطلاق في الاستغلال و هو موضح فيما يلي:

• في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية في هذه المرحلة من:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة % 0.2 فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في

انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية و ذلك عندما تكون هذه السلع و

الخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

• **في مرحلة انطلاق الاستغلال :** بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:
-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.
-إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.
و لكن رغم كل هذه المزايا و التسهيلات التي تقدمها الجزائر من أجل استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم هذا الأخير مازال ضئيلاً فهو لا يتعدى 2.5 مليار دولار خارج قطاع المحروقات، و منه نستنتج أن هذه الامتيازات مع أهميتها للمستثمر الأجنبي إلا أنها ليست العنصر الحاسم في ذلك.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة، لم تكن تتناسب مع مستوى الطموحات، و يمكن إرجاع ذلك إلى:

1- العراقيل الاقتصادية و السياسية:

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر:

- غياب الاستقرار السياسي:

الذي كان له أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة. و نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار و على رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية،

إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها، و ذلك بالرغم من اختلاف الوضع في الوقت الحاضر.¹⁰⁴

- عدم وجود سوق منافسة :

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:¹⁰⁵

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير عليها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، و لكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
- كما أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات و القوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر و التي لا تميز بين المستثمر المحلي و الأجنبي.

¹⁰⁴ علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ، العدد 04 ، مارس، 2005 ، ص: 387.

¹⁰⁵ بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، ص ص 79 - 80.

• عدم فاعلية المؤسسات البنكية و خاصة القطاع الخاص و عدم تطوره، بالإضافة إلى خضوعه لسيطرة عالية من قبل الدولة، بالإضافة إلى رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر، و هذا ما يجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

• حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإن من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء و عدم وجود تنظيم للسوق.

- عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.¹⁰⁶ كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل و من أهم المشاكل التي تعترضه نذكر:¹⁰⁷

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

¹⁰⁶ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن فانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد05 ، 2007، ص:

.66

¹⁰⁷ علي همال، فاطمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط.
- كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين، كان من بينها قانون 93-18 في أوت 1983 و المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية، أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:¹⁰⁸
- تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي و انتشار البناءات الفوضوية في هذه المناطق.
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث و غياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية و هو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

2- المعوقات القانونية و الإدارية:

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

- الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.¹⁰⁹

¹⁰⁸ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

¹⁰⁹ بولعيد بلعوج، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، و بالرغم من محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹¹⁰

- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.¹¹¹

- عوائق قانونية أخرى:

عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية.¹¹²

الفرع الثالث: مقومات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انطلاقا من تجربة الصين.

¹¹⁰ صالح مفتاح ، دلال بن سميحة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44، 2008، ص: 125.

¹¹¹ بولعيد بلعوج، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

¹¹² صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

من أجل التقليل من المعوقات هناك مجموعة من المقومات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تتمثل هذه المقومات في مجموعة من المتطلبات، و التي نلخصها فيما يلي:

1- المتطلبات الإدارية و القانونية:

من أجل أن تكون الإدارة في الجزائر في مستوى تطلعات المستثمر المحلي و كذا الأجنبي لابد من وجود:

- قانون يحدد مهامها الدائمة بوضوح.
- نموذج يعزز دورها كأداة قائمة على التخطيط و الترشيح و العقلنة بما يتفق و متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الإقرار بمبدأ التسيير الاقتصادي للوظائف الإدارية، و الذي يتطلب بدوره دعامة قوية مثل:

- إدارة قوية قادرة على العمل، قائمة على الاحترافية، تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية و الاقتصادية، تتصف بالاستقرار و الرزانة و الحياد.
 - إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم و في تطبيق الإصلاحات المحددة بصفة فعلية.
- و في نفس هذا الإطار فإنه من أجل التغلب على مختلف العقبات أمام جذب و تحريك الاستثمار الأجنبي المباشر، يتوجب:

- ضرورة ثبات و مرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي المباشر، لتساعد على الاستقرار و توليد الثقة و الاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب.
- الوفاء بالاتفاقيات بين الجزائر و المؤسسات الأجنبية و المستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر، لتحسين صورة الجزائر أمام الخارج و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض، لتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توفير إدارة كفأة، و ذلك بتعيين موظفين أكفاء و على دراية عالية بشؤون الاستثمار و اعتماد معايير الكفاءة عند التعيين و الترقيّة، و العمل على نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال المحسوبية و الوساطة و الفساد، التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.

و بالرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية و كذا الإدارية و القانونية تحتوي على عناصر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير قد لا يستجيب لهذه الإصلاحات إذا لم يصاحبها استقرار سياسي و أممي في البلاد.

2- المتطلبات السياسية و الأمنية:

على الرغم من انخفاض الأحداث الأمنية و تحسن الصورة المشوهة للجزائر أمام مجتمع الاستثمار، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل الصورة للأمنية في الجزائر، و من المؤسف أن أصحاب القرار لا يعطون أية أهمية لمثل هذه الوضعية، التي من شأنها طرد الاستثمار ليس الأجنبي فقط بل حتى الوطني، إن مثل هذه السلوك تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين واقع و مجال صحي للاستثمار. و في هذا الإطار يتوجب العمل على:

- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي و تنمية المجتمع المدني و تعزيز واقع حقوق الإنسان.
- رفع درجة الأمن و الاستقرار في مدنها، و التي أصبحت مرتعا لكل مساوئ الأخلاق، و معالجة الأحداث الأمنية كالسرقة و التعدي على الأشخاص و الممتلكات الطارئة للاستثمار.
- تهيئة الرأي العام الرسمي و الشعبي للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- المتطلبات البنيوية:

تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات، و تتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:

- ضرورة توفير الهياكل و البنى الأساسية من خدمات الطرق و النقل و المواصلات و الاتصالات و الموانئ و المطارات و الطاقة و غيرها من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثر واضح في أحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة، و ما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف، و الذي ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات، و من ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات، بل و على إمكانية استمرارها.

- ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المفروض إنشاؤها لا جدوى لها، و بالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومة لتقديم ما يكفل شراؤها للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع بما يتلاءم مع العوائد من تلك الاستثمارات.
- ضرورة توفير مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات و المرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل، بحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب كافة دون أدنى فوارق في الحقوق و الامتيازات.
- تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة و وسائل نقل و مستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها، و عدم فرض أي رسوم جمركية عليها.

4- المتطلبات التمويلية:

- تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المستثمر الأجنبي في غياب أو ضعف الأسواق المالية، كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط و الطويل، من السيولة النقدية و الاتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، و لغرض تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب ما يلي:
- تشجيع الدولة للبنوك و المؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك القروض، و بما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار.
 - العمل على تأهيل محاكم تجارية للنظر في القضايا التجارية.
 - العمل على ثبات أسعار الصرف للعملة الوطنية بما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و إيجاد نوع من التوازن الايجابي في اقتصاد البلاد.

5- المتطلبات الفنية و التقنية:

- و تتمثل في مجموعة من العوامل الفنية و التقنية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تتمثل أهم هذه العوامل في الآتي:

- العمل على توفير الإحصاءات و البيانات، التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، خاصة المتعلقة بأوضاع السوق الاستهلاكية، و واقع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- العمل على توفير برامج استثمارية و إستراتيجية واضحة من قبل الحكومة اتجاه النشاط الاستثماري.
- ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في الأقطار العربية و الأجنبية المختلفة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى التنوع في برامج التدريب.
- إعطاء الأولوية في الاستيراد للسلع المنتجة في البلدان العربية، بما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات، و بما يعمل على توسيع نشاط المشروعات الإنتاجية في البلدان العربية، و توفير حوافز لاستثمارات جديدة.
- توفير معايير و مواصفات موحدة في البلدان العربية للجودة، بما يجعل المنتجات العربية قادرة على الوفاء بمتطلبات المستهلك العربي، و رفض المنتجات الأجنبية.
- العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و العمل على تنوع تلك الاستثمارات بما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة و إغفال بقية المجالات.
- العمل على تطبيق قوانين الاستثمار دون التمييز بين مختلف المستثمرين، بما فيها الإعفاءات الجمركية و الإعفاءات من سداد الضرائب.
- العمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع السوق، بما يمكن المستثمرين من وضع خططهم الإنتاجية بالاعتماد على تلك الدراسات، و بما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي و التنسيق بين مختلف أسواق السلع و الخدمات.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكننا إظهار الملاحظات التالية:

- تتمتع كل من الجزائر و الصين بمقومات طبيعية لا بأس بها.
- تتجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى قطاع المحروقات بصفة كبيرة، بينما في الصين إلى القطاعات الأخرى خاصة الصناعة.
- إن الوضع الأمني ليس هو المؤثر الأول في اتجاه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يحتل المرتبة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية، و لكن يمكن اعتباره من أهم المؤثرات على اتجاهه، و هو ما يفسر ميل التدفقات عما كانت عليه في حالة سوء الأوضاع الأمنية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصدر تمويل، ذلك أنه يمول العجز الجاري و لا يترتب عنه آثار سلبية على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط، كما تبقى ضئيلة مقارنة بما يترتب عن خدمة الدين من أعباء ثقيلة.
- إن المزايا و التحفيزات المقدمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست العامل الحاسم في اتجاه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن كل دول العالم أصبحت تقدم نفس النوع من المزايا كما أنها تعتبر من متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بالتالي أصبحت تعتبر شرطا أساسيا أكثر من عامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لابد من اتخاذ تدابير للحد من معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بالاستفادة من تجربة الصين، و لا يكون ذلك إلا بإرادة سياسية قوية و فعالة.

الخاتمة العامة:

لقد عمدت العولمة على فتح المجال و كسر القيود لانتقال كل ما يرغب الأفراد في نقله، و من أهم مؤشرات العولمة زيادة التدفقات المالية الدولية، و من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أصبح يمثل أهم مورد مالي خارجي بالنسبة للدول النامية للقيام بالنهوض باقتصادها، و دفع عجلة النمو.

و مع ذلك لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول دون مستوى الطموح، و ذلك رغم الجهود المبذولة من طرفها، خاصة تلك المتعلقة بتوفير المناخ المناسب للاستثمار و تعزيزه بالحوافز و الامتيازات، إلا أن هناك عائق يحول دون تجسيد هذا الاستثمار على أرض الواقع، و قد قامت كل من الجزائر و الصين في مطلع عقد التسعينات باتخاذ مختلف الإجراءات و التدابير التي من شأنها خلق و توفير تلك البنية المناسبة و المحفزة لهذا الاستثمار، و كنتيجة لذلك أصبحت الصين أكبر دولة نامية مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و في المقابل لم تحقق الجزائر المستوى المأمول فيه نظرا للعوائق التي تمتاز بها، و التي نأمل أن تتخطاها خلال السنوات القادمة و أن تستفيد من تجربة الصين في ما حققته.

و قد تم إثبات صحة الفرضية الأولى و ذلك من خلال ما جاء في الفصل الثالث ، أين تم التعرف على العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، و تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد بين لنا الفصل الرابع أهمية عنصر الاستقرار السياسي في جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه تبين لنا أنه ليس العامل الأهم بل عامل الاعتبارات الاقتصادية هو العامل الأساسي في تحديد اتجاه حركة الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة فإن الفصل الرابع أثبت عدم صحة هذه الفرضية، حيث أنه و رغم جهود الجزائر المبذولة فيما يخص منح التحفيزات و المزايا المستقطبة للاستثمار الأجنبي إلا أنها لم تحقق النتائج المرغوب فيها فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية.

النتائج:

من خلال معالجتنا للبحث تم استخلاص النتائج التالية:

- الاستثمارات الدولية تجري إما في شكل استثمار مباشر، و هو الذي يستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع في البلد المضيف، أو في شكل آخر و هو الاستثمار المحفظي، أين يقوم المستثمر بشراء أسهم أو سندات مؤسسة في البلد المضيف لغرض تحقيق عائد أي من أجل المضاربة، و في هذه الحالة ليس له الحق في الرقابة أو الإشراف على هذه المؤسسة، و يبقى معيار (الرقابة و الإشراف) غير دقيق في تعيين الحدود الفاصلة بين الشكلين، بسبب استعمال الدول لاعتبات ملكية مختلفة و هناك أيضا من لم يحددها كاليابان.
- هناك اختلاف واضح بين مختلف الاقتصاديين و المفكرين حول تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما يؤكد أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، إلا أنه يوجد اتفاق واضح بينهم جميعا على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.
- يكون تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة في أشكال مختلفة، فهو يتخذ إما صورة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو في صورة الاستثمار المشترك، و هذه الأشكال هي متوقفة على سياسات الدولة المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية.
- من خلال النظريات المفسرة له و التي تعتمد على بنية الأسواق، يفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات، و التي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد الأجنبي، و ذلك من أجل نمو و تطوير هذه المميزات.
- إن النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة، تفسر قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الربح و تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها و غزو الأسواق الخارجية.
- إن نظرية الإنتاج الدولي ترى أن قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالإمكانيات الخاصة لهذه المؤسسات و الإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه الدول الأخرى لها.

- إن التحول الاقتصادي لدول العالم بتطبيق برامج الخصوصية و انتهاج اقتصاد السوق و التوجه نحو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، و انتشار عمليات الدمج و التملك للشركات عبر الحدود، و ظهور التكتلات الاقتصادية و الإقليمية، كل ذلك أدى ساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة.
- على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الدول النامية، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفق العالمي، و تعتبر دول شرق آسيا من أكبر المتلقين لهذه الاستثمارات، و تبقى الدول العربية أضعف منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من المحددات، منها ما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للبلد المضيف، و ما يحتويه من حوافز و إجراءات هامة، و منها ما يتعلق بأهداف البلد الأصلي بعيدا عن الربح الاقتصادي.
- إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى جاذبية الحوافز الجبائية و الجمركية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى كفاءة الأجهزة الإدارية المكلفة بتنظيم الاستثمار، و كذا سهولة المعاملات الإدارية و المالية المتعلقة بانطلاق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة هي التي تحدد مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، فكما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تتمثل أساسا في دفع عجلة النمو و مواكبة التطور التكنولوجي و الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن له أيضا آثار سلبية تتمثل خاصة في عدم قدرة المستثمرين المحليين على منافسة المستثمرين الأجانب، و ذلك بسبب الفارق التكنولوجي و الخبرة التسويقية، بالإضافة إلى كبر حجم رأس مال الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية.
- بالرغم من الفوائد الكبيرة التي تجنيها الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار و بشيء من الحذر الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تتمتع كل من الجزائر و الصين بمقومات طبيعية لا بأس بها.
- تتجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى قطاع المحروقات بصفة كبيرة، بينما في الصين إلى القطاعات الأخرى خاصة الصناعة.

- إن الوضع الأمني ليس هو المؤثر الأول في اتجاه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يحتل المرتبة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية، و لكن يمكن اعتباره من أهم المؤثرات على اتجاهه، و هو ما يفسر ميل التدفقات عما كانت عليه في حالة سوء الأوضاع الأمنية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصدر تمويل، ذلك أنه يمول العجز الجاري و لا يترتب عنه آثار سلبية على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط، كما تبقى ضئيلة مقارنة بما يترتب عن خدمة الدين من أعباء ثقيلة.
- إن المزايا و التحفيزات المقدمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست العامل الحاسم في اتجاه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن كل دول العالم أصبحت تقدم نفس النوع من المزايا كما أنها تعتبر من متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بالتالي أصبحت تعتبر شرطا أساسيا أكثر من عامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا بد من اتخاذ تدابير للحد من معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بالاستفادة من تجربة الصين، و لا يكون ذلك إلا بإرادة سياسية قوية و فعالة.

التوصيات:

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، و حتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر، و في ما يخص كيفية الاستفادة من التجربة الصينية يجب على الجزائر القيام بـ:

- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج و تقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة .
- توفير الاستقرار السياسي و الأمني .
- الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- إرسال بعثات تعليمية إلى الصين بشكل دوري و مستمر، و ذلك لالتماس التقدم و التطور الصيني الحاصل على أرض الواقع، إضافة إلى دراسة الأسواق الصينية للاستفادة من آلية عملها و اكتساب الخبرة.
- يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في توجيه العلاقات الاقتصادية نحو مراكز عالمية ترتبط بها الجزائر بعلاقات جيّدة ، و ترشيد الاستهلاك الداخلي و البحث عن اكتشافات جديدة في مجالات الطاقة، فالصين الآن تسعى لتحويل الجليد الموجود عندها إلى مورد طاقوي كبير .
- يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في مجال الصناعات التحويلية (غذائية - نسيجية) و يجب تفعيل هذه الميزة من الناحية التنافسية.

الآفاق:

و في الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما كانت المعلومات و البيانات المقدمة و الأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائما قابل للانتقاد و التحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، و أدق تحليلا.

قائمة الأشكال والجداول

1/ قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
16	التغيرات في النظم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1996-2004)	1-1
34	ملخص إمكانيات المؤسسة	2-1
35	أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة	3-1
61	صافي التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2005)	1-2
65	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة خلال الفترة (1994-2005)	2-2
84	ملخص بعض الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو	1-3
85	الاقتصادي	
86		
93	ميزان المدفوعات	2-3
95	بعض الآثار التجمعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول النامية	3-3
97	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	4-3
102	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	5-3
103		
116	المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	6-3
151	مخزون المديونية و خدمة المديونية في فترة إعادة الجدولة	1-4
152	تطور نسبة النمو الاقتصادي في الفترة (1992-2011)	2-4
153	تطور سعر البرميل من البترول و سعر الصرف خلال الفترة (2000-2004)	3-4
153	تطور مؤشرات المشاريع المصرح بها خلال الفترة (1993-1998)	4-4
154	معدل التضخم في الجزائر للفترة (1992-2011)	5-4
156	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2011)	6-4
188	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2010)	7-4
190	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين خلال الفترة (1991-2010)	8-4
192	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة خارج المحروقات (2000-2005)	9-4
194	أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2005)	10-4
197	تطور الإيرادات الجبائية للفترة (2001-2009)	11-4

198	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)	12-4
199	التوزيع القطاعي للمؤسسات الأجنبية في الصين عام 2005	13-4
201	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2005)	14-4
203	تطور معدل الادخار كنسبة من الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (1999-2005)	15-4
204	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات (2002-2004)	16-4
205	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام في الصين خلال الفترة (2000-2005)	17-4
206	تطور معدل الادخار كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الصيني للفترة (2000-2009)	18-4
207	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة العجز الجاري الجزائري	19-4
208	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة (2002-2011)	20-4
209	تطور رصيد الحساب الجاري للصين خلال الفترة (2001-2008)	21-4
210	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الحساب المالي للصين في الفترة (2001-2008)	22-4
211	تطور رصيد ميزان المدفوعات الصيني خلال الفترة (2001-2008)	23-4
212	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)	24-4
213	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	25-4
214	العمالة المنشأة في كل من المشاريع الوطنية و الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2007)	26-4
218	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	27-4
219	تطور صادرات الصين خلال الفترة (2001-2008)	28-4

2/ قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
21	مراحل تطور دورة حياة المنتج	1-1
56	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج لأهم خمس بلدان المنشأ في 1914	1-2
60	مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة للمخزون العالمي لأكبر البلدان المصدرة له	2-2
63	توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً	3-2
66	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2003	4-2
77	الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	1-3
82	الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	2-3
118	محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	3-3

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

- الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 1997.
- النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1991 .
- أبو قحف عبد السلام، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990.
- بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، بيروت، الدار الجامعية، 1987.
- تهاني محمد أبو القاسم، أخطار التصدير و تأمين ائتمان الصادرات، مكتبة عين الشمس، القاهرة، دون تاريخ.
- توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004 .
- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
- حسن بهلول بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، الجزائر، 1993.
- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
- حكمت شريف الشاشبي، استثمار الأرصد و تطوير الأسواق المالية العربية، المدرسة العربية للدراسات و النشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980.

- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى ، 2006
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام، 2003.
- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1991.
- روبرت صولو (جائزة نوبل) ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، أكتوبر 2003.
- سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين، من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009 .
- سعد محمد عثمان و سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان، 2001 .
- سعيد الحضري، الفكر الاقتصادي العربي في النمو - انتقاده من العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- شارلي هور، الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 1995.
- شوي قوانج ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد أبو جراد، الطبعة الأولى ، بكين ، دار النشر باللغات الأجنبية، 1987 .
- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1983.
- صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- عبد الباسط وفاق، نظريات النمو الذاتي- دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التداول و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

- عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.
- فتح الله و لعلو، توزيع المداخل - النقود و الائتمان، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت، 1981.
- فرانسوار لوموان، الاقتصاد الصيني، تعريب صباح كعدان، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
- كونة أمين، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.
- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1986.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة و الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- محمد رؤوف حامد، إدارة العولمة، تأليف جورج لودج، سلسلة كراسات عروض المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، 1999.
- محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004/2003.
- محمد علي القوزي، حسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث و المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، 2001.
- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000.
- محي محمد مسعد، "ظاهرة العولمة، الأوهام و الحقائق، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل و توزيع و منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- موسى بودهان، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000.
- ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- نبيل سعد خليل، التعليم والتنمية، دراسة في النموذج الصيني، الطبعة الأولى، دار الإسرائ للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا، 2005 .
- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985.
- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999.
- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون سنة نشر.

2. الرسائل و الأطروحات و الدراسات:

- أوعيل نعيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005-2007.
- حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2010.
- رفيق نزار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر - المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008.
- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية

المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2009/2010.

- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2010.
- ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية و إشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007.
- محمد أحمد بن فهد، عبيد علي أحمد الحجازي، التطور الاقتصادي لإمارة دبي- دراسة لتجربة دبي التنموية، أكاديمية شرطة دبي، سلسلة الدراسات التخصصية، دبي، 2005.

• محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

• يحيوي سمير، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2004 .

3. مجلات و الجرائد :

- إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، 2002 .
- بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 .
- جمال عمورة، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية، 2006، جويلية، العدد 29.
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 33 سبتمبر 2003، السنة الثالثة.
- حسني مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و إمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2000.
- سعدون بوكبوس، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، 2005.
- سميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة باتنة، الجزائر.
- صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 2005.
- صالح مفتاح ، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43- 44، 2008.

- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 31 جويلية 2003، السنة الثالثة.
- علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005.
- فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية و إلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- محمد الفضيل، مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997.
- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.
- ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

4. الندوات و الملتقيات:

- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيئي و الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية و التشغيل، 15-16 نوفمبر 2008، الدوحة.
- شرف الدين أحمد، "المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية"، في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1995.

- عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، 2009 .
- عبيرات مقدم، زيد الخير ميلود، متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004 كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر .
- مجدي الشوريجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول MINA، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول MINA، 14-15 نوفمبر 2005، فندق الأوراسي، الجزائر .
- محمد العريان و محمود الجمل، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية – الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيحة، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997.
- محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006 .
- وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات، ملتقى حول الاستثمار في الجزائر، أكتوبر 1999.

5. التقارير :

- الأونكتلد، تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و التدويل و البحث و التطوير، نيويورك و جنيف، 2005.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) 2005.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 1986.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 1991.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر أرقام، نشرة 2001، رقم 21، 30.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2001 رقم 29 و 30، ص: 34، و رقم 26.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010.
 - المنظمة العربية للتنمية و الإدارية، الاستثمار في ظل العولمة، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، 2006.
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، 2010.
 - تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية و الانتقالية و آثاره على التنمية (النسخة العربية)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، نيويورك و جنيف، 2006.
 - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997.
 - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1997.
 - وزارة المالية، المؤشرات الاقتصادية للجزائر، للمدة: 1999-2005.
 - وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات و التقدير، 2003.
- 6. النصوص التشريعية و التنظيمية:**
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر: 47.
 - الأمر رقم 66-277، المؤرخ في 15/09/1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية 1965.
 - قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، المواد: 183، 184، 185 و 186، نظام رقم 90-30 المادة 02.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- OUVRAGES :

- Alain Samuelson, Economie internationale, presses universitaires de Grenoble, France, 1993.
- Bernard Bonin: le monde des multinationales, les éditions d'organisation, Paris, 1987.
- Bruno Desgardin, Le nouvel environnement international, édition Dunod, 1997.
- BENISSAD Hocine, L'ajustement structurel. L'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999.
- David Tersen, Jean Dubricout, L'investissement international, armandcolin, Paris, 1996.
- Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, L'investissement international, armand colin, PARIS, 1996.
- Elias Gannage, Les théories d'IDE, economica, 1984Jean Lois Mucchielli, relations économiques internationales, édition Hachette, 2^{ème} édition, 1994
- Jean Louis Muchielli, Relations économique internationales, Hchette Livre, Paris, 1994.
- Jean Paulpirieu, Lexique de science économique et sociale, Alger, 2000.
- Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, éd. Bréal, France, 2008.
- Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 3^{ed}, 1995.
- -Henri- F Henner, Commerce International, édition Montchrestien, Paris, 1997.

- Michel Delapierre, christian Milleli, Les firmes multinationales, librairievebert, Paris, 1995.
- Miloudi Boubaker, Investissement et stratégie de développement, OPU Alger, 1988.
- Peterh– Lin dert et Thomas A. Pugil, Economie internationale, 10^{ème} édition, economica, Paris, 1997.
- Raymond Bertrand, économie financière international, PARIS, édition PUF, 1997.

2– ETUDES, articles et rapport:

- Ahmed Bouyacoub, Les investissements étrangers en Algérie 1980–1996 ; quelles perspectives, revue algérienne d'économie et de gestion, N°2, 1998.
- Ahmed Mezaache, IDE et politiques de développement industriel, Le cas de l'Algérie, Revue économie, N° 39, Décembre 1996.
- ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006.
- Banque d'Algérie, CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004.
- BBC News, Emerging giants spur telecom boom, 12 December 2007.
- Bouyacoub Ahmed, les investissements étrangers en Algérie, 1990–1996. quelles perspectives ? In revue Algérienne d'économie et gestion, N°2, Algérie, Mai 1998.
- conseil national économique et social, rapport sur regarde sur la politique monétaire, 26^{ème} session plénière, juillet 2005.

- Des firmes multinationales pour un marché mondial, revue d'alternative économiques, N°42, 4^{ème} trimestre, 1999.
- François Pargny, Algérie toujours dépendante du marché pétrolier, le moci, N°1426 date de 2 /2/2000.
- M.C.Ainouche, L'état, L'économie de Marché et la Mondialisation Colloque international, laboratoire d'études pratique en sciences commerciales et en science de gestion, l'école supérieure du commerce, Mai 2003.
- Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008.
- Sekak Rachid, l'investissement étranger et le partenariat en Algérie, in l'économie, N° 7, Août 1993.
- UNCTAD, World Investment Report 1999, UN, New York, USA, 2000.
- United Nations, a, Implication of Euro Currency for the ESCWA Region, New York, 2001.

ثالثا: مواقع الانترنت

- الرابطة الولاية للأنشطة العلمية و التقنية لشباب ولاية المدية على الخط :
http://www.lwastj26.123.fr/news_articles/algerie_telecom.html
- تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2011 : www.bank-of-algeria.dz
- جريدة النهار الكويتية، تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية في 2008 متاح على:
www.annahrakw.com
- عبد المالك حداد على الخط :
<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=923>
- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=تعداد_السكان_في_العالم

- ANDI, bilan statistique des déclarations d'investissement, 2006.
- http://arabic.cri.cn/other/china_geography
- <http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm>
- http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/26/content_2054684.htm
- http://arabic.cri.cn/other/china_geography.
- <http://www.arabic.xinhuanet.com/72174.htm>
- Moon Joong Tcha, "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," [www.balckwell-senergy.com/ link/doi](http://www.balckwell-senergy.com/link/doi), 2000.
- http://english.gov.cn/2006-03/06/content_219504.htm&usg=ALkJrhiZfGQBoYd2Ywa1ZOCB6xQWWUX-eQ
- [http://geography.about.com /library /cia/blcchina.htm](http://geography.about.com/library/cia/blcchina.htm)
- Trading Economics, China unemployment rate, <http://www.tradingeconomics.com>
- ONS, Algérie en quelque chiffres, Algérie, 1999.
- www.unctad.org/fdistatistics, world investment report 2009.

الفهرس

المقدمة العامة.....	أ.....
ملخص الدراسة.....	خ.....
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	1.....
تمهيد.....	1.....
المبحث الأول: تعاريف و مفاهيم أساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.....	2.....
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	2.....
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	9.....
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	12.....
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	17.....
المطلب الأول: النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق.....	17.....
المطلب الثاني: النظريات التي تعتمد على بنية المؤسسة.....	27.....
المطلب الثالث: نظرية الإنتاج الدولي.....	32.....
خلاصة الفصل الأول.....	41.....
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	42.....
تمهيد.....	42.....
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....	43.....
المطلب الأول: ماهية و مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....	43.....
المطلب الثاني: النمو في الفكر الاقتصادي.....	46.....
المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم و في الدول النامية و العربية.....	54.....
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم.....	54.....
المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و العربية.....	67.....
خلاصة الفصل الثاني.....	70.....
الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	71.....
تمهيد.....	71.....
المبحث الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....	72.....
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الفكر الاقتصادي.....	72.....
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في بعض الدراسات التجريبية.....	83.....

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو	88
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة	104
المطلب الأول: العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	104
المطلب الثاني: منافع و مخاطر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	113
المطلب الثالث: مخاطر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و آليات إدارتها	119
خلاصة الفصل الثالث	122
الفصل الرابع: دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الصين	123
تمهيد	123
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر و الصين	124
المطلب الأول: المعطيات السياسية و الاجتماعية	125
المطلب الثاني: المعطيات الاقتصادية	144
المطلب الثالث: تطور التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر	173
المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره الاقتصادية على كل من الجزائر و الصين	187
المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه الجغرافي و القطاعي في كل من الجزائر و الصين	187
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	200
المطلب الثالث: محفزات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و كيفية الاستفادة من النموذج الصيني	224
خلاصة الفصل الرابع	238
الخاتمة العامة	239
قائمة الأشكال و الجداول	244
قائمة المراجع	247
الفهرس	260